

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (415)





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	23
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	39
حقوق الانسان في العالم	127



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الجهود الحالية غير كافية من دون مشاركة الجميع

افتحوا السجون للمتطوعين..!

المصدر: جريدة الرياض الاحد 29 ذو الحجة 1434 هـ - 3 نوفمبر 2013م

<http://www.alriyadh.com/2013/11/03/article880711.html>

الخبر، تحقيق - عبيد البراهيم

لم يتحول السجين بمجرد دخوله لزنزانيته إلى مواطن منفصل عن المجتمع، بل إنه مازال ابن الوطن، ودخوله لنيل العقوبة المقررة عليه لا يعني أبداً فصله عن نسيج المجتمع، من هذل المنطلق كان ولا بد من توفير الحياة المؤهلة للسجين لمساعدته للعودة فاعلاً في مجتمعه عن طريق السجن، ويكون فرداً صالحاً، ومحاكمته لم تكن لمعاقبته فقط، بل لفتح المجال والطريق أمامه، حتى يتغير بواقع معاملة تطويرية، ويتحول إلى إنسان إيجابي، وتلك الخطوة الهامة تتطلب وجود متطوعين مؤهلين يستطيعون الدخول إلى السجون، لتنمية ذلك الإنسان ورفع معنوياته إلى الأفضل. وعلى الرغم من أن الباب مفتوح في السجون، وأن إدارات السجون تبذل جهداً ملحوظاً في دفع السجين إلى تعلم مهارة أو مهنة تساعده على الانطلاق في الحياة من جديد بعد خروجه، إلا أنه لا بد أن يكون لمؤسسات المجتمع المدني وللبعض المدربين والمتطوعين المختصين في المجال الاجتماعي والنفسي والشرعي دوراً كبيراً، عبر منحهم تصاريح دخول لتفعيل دورهم بشكل كامل ومنظم، وذلك لن يحدث إلا بوجود نظام واضح، يحمل الإجراءات نحو تفعيل دور الخبراء والمدربين للاستثمار في السجين، وتأهيله نفسياً وفكرياً واجتماعياً من جديد، كذلك لا بد من تأهيل المجتمع الخارجي لتقبل هؤلاء المسجونين بعد خروجهم حتى يكون التطوير من الجانبين، إضافة إلى أهمية إبداء رأي مؤسسات المجتمع المدني في تطوير السجون والسجناء، وإعداد البنية الأساسية للعمل التطويري وللأمور الإصلاحية.

مبان متهاكلة

وقال "د. صالح الشريدة" -عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان واستشاري حقوقي-: إنه لا يوجد في سجون الإصلاحية نظام يمنع دخول مؤسسات المجتمع المدني والخبراء إلى السجون لإعطاء دورات تطويرية، بل على العكس المجال مفتوح والزيارات مفتوحة، لكن يحتاج ذلك إلى تنسيق، مضيفاً أنه لكي نتصور السجون سواء كان تصوير فني أو إداري أو تقني فإن المشاركة هنا لا يمكن أن تتوقف فقط على منح التصاريح، إذ أن المسألة تنبني على أن وضع السجون الإصلاحية غير صالحة، فهي تقف أمام التطوير؛ لأنها مبان متهاكلة وقديمة في غالب مدن المملكة، مشيراً إلى أن هناك أمراً صدر بتخصيص مبلغ يصل إلى خمسة مليار ريال لتطوير السجون، وحتى الآن لم نر شيئاً واضحاً حيال هذا التطوير. مؤسسات المجتمع

وأوضح "د. الشريدة" أنه يوجد بعض السجون التي فيها بعض الأمور الإصلاحية التي يستفيد منها السجين، وربما يخرج رجلاً صالحاً لديه مهنة معينة يعمل فيها بعد خروجه، كسجون المدينة التي يوجد فيه مخابز وأماكن لصنع الأحذية، وكذلك سجن الدمام، مضيفاً أن السجون تحتاج إلى إيجاد مباني تساعد على التطوير ودخول المصانع ومشاركة رجال الأعمال، للإفادة من المساجين وتشغيلهم والقضاء على الفراغ، بل وإيجاد بيئة صالحة في المجتمع بوجود مهنة معينة تخدمهم بعد الخروج، داعياً إلى ضرورة إبداء رأي مؤسسات المجتمع المدني في تطوير السجون والسجناء، ولكن قبل تلك الخطوة يجب أن يكون هناك إعداد للبنية الأساسية للعمل التطويري وللأمور الإصلاحية التي في السجون. عقوبات بديلة

وتحدث "د. ماجد القاروب" -محامي وخبير قانوني- قائلاً: إن النظرة السلبية تجاه السجن والسجين هي السائدة لدى السلطات الأمنية والتحقيق والقضاء، وهذا الأمر سائد في دول العالم جميعاً، مضيفاً أن النظرة حيال تأهيل السجناء وتحكيم ظروف وجودهم وتغيير الصورة النمطية تجاههم واعتبار السجن فترة إعادة تأهيل كالمدراس الخاصة عوضاً عن المفهوم بأنه فترة عقاب بدأت تظهر لها بوادر حول العالم، مبيناً أن الأمير نايف بن عبدالعزيز - رحمه الله - كان من الرواد على مستوى

العالم بمطالبته بتغيير صورة السجن والسجاء، كذلك برنامج الأمير محمد بن نايف للمناصرة هو أحد هذه المتغيرات الإيجابية الحديثة في هذا الموضوع، لافتاً إلى أن ظهور مبدأ العقوبات البديلة في القضاء، والذي نظمت له وزارة العدل في ملتقى ضخم جداً في مدينة الرياض في العام الماضي، وناقش مبدأ العقوبات البديلة للسجاء الكبار منهم والصغار بما يعرفوا بالأحداث، وتم دعوة جميع مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالخدمات والخبرات الاجتماعية والإنسانية، إضافة إلى القضاء والأمن، هي أيضاً كانت محاولة جادة نحو تعديل الصورة تجاه السجاء.

مهارات تدريبية

وأشار "د. القاروب" إلى بعض الجمعيات الخيرية في استهداف برامج لتأهيل السجاء للعمل بعد انتهاء فترة إيقافهم، وكان هناك دعم لوزارة العمل لمؤسسات القطاع الخاص وشركاته، حيث توظيف السجاء لديها، وكذلك صندوق الموارد البشرية أيضاً يسير في هذا الاتجاه، مضيفاً أننا في بدايات التوجه للتعامل بصورة مختلفة عن واقع سلبي نحو مناخ إيجابي آخر للتعامل مع السجاء والسجون، وهذه مسألة تحتاج إلى اختبار بعض الأساليب والطرق قبل أن يشرع في مسألة وضع قوانين ولوائح لهذا الموضوع، مبيناً أن المحامين يقدمون خدمات تطوعية مجانية للسجاء كما هو الحال لبعض الحالات الإنسانية التي ترد إليها من بعض جمعيات حقوق الإنسان وبعض الجمعيات، التي تعاون معها بعض المحامين على مستوى المملكة لتقديم المعونة القضائية المجانية، مُشدداً على ضرورة فتح المجال لبعض من لديه مهارة صناعية كالنجار أو الكهربائي أو غيرهم للدخول إلى السجن، وتقديم مهارات تدريبية مهنية للسجاء، ليستفيدوا منها على مستوى حياتي مستقبلاً.

مستشار نفسي

وقالت "د. سحر رجب" -مستشارة نفسية وأسرية ومستشار معتمد من المجلس العربي-: إننا كلنا بشر نخطئ ونصيب، ولا بد لنا من التوجيه المستمر لنرتقي بذواتنا ومجتمعنا الذي نعيش فيه، مضيفاً أنه أحياناً يكون السجين ضحية مجتمع أو بيئة غير متعلمة ولا تجيد التعامل مع أبنائها، فيفعلون أعمالاً تخريبية تؤذيهم أولاً وتؤدي من حولهم ثانياً، مبيناً أنه لا بد من حرص الجهات المعنية بتقديم دورات تدريبية تؤهلهم وتعينهم على تخطي العقبات التي تواجههم حال خروجهم من السجن، كدورات احترافية تقدم لهم ومن أشخاص مؤهلين لهذا الأمر، وبهذا نكون قد عدّلنا سلوكيات تحتاج إلى التدخل، ذاكرة أن بعض السجينات تحتاج إلى تعديل سلوك من خلال مستشار نفسي أو معالج، يساعدها على تخطي المشكلات التي لحقت بها وأودت بحالها إلى هذا المال، مشيرة إلى أن كثرات لديهن ردات فعل متعبة تخللت حياتهن بسبب التعنيف، سوء التربية، الحاجة، البطالة، أمور كثيرة جعلت منها سجيناً أو مجرماً.

تكثيف الجهود

وأوضحت "د. سحر رجب" أن أي شخص يمكن أن يصيبه ما أصاب السجين، ومن هنا علينا أن نُكثف الجهود من أجل النهوض بمجتمع راقٍ وواعٍ ومتفهم، مضيفاً أنه من المهم وجود دورات تدريبية وتأهيلية لمن يطول المال بهن في ردفات السجون، حيث أنه من المفترض تعليمهن صنعة يستفدن منها بعد خروجهن في عمل شريف، مبيناً أنه من الأفضل أن تؤهلهن الجهات المعنية لهذا الأمر، ولا تترك الحبل على الغارب لأصحاب المهن، فالكثير يخاف من أن يتعامل مع هذه الفئات من الناس، ويعتبروهم فئات ضالة، على الرغم من أننا كلنا خطاء وخير الخطائين التوابون، ناصحةً بالتعامل الحسن مع أي سجين حتى يتسنى له تعديل أخطائه ويتقبله المجتمع، مؤكدة على أنه في حال إهمالنا لتلك الأمور، فإنه سوف ينشأ جيل مدمر من كل النواحي، يرغب أن يقتص من الجميع.

خطوات إيجابية

وأكدت "أمل الكنانى" -صاحبة مؤسسة إرسال للاستشارات والتدريب والتطوير- على أن هناك خطوات إيجابية من المؤسسات العامة للتدريب القنتي والمهني على الإستعانة بالمدرّبين، سواء من خلال جهات تدريبية أو مدرب تطوعي، وهذه من ناحية وجود مظلة أساسية للمدرّب، مضيفاً أن دخول المدرّبين للسجون من الممكن فيه إستشهاد بتجربة دولة خليجية، حيث تم الإستعانة بخبراء لهم علاقة بعلم الاجتماع أو علم النفس أو بعلم الجريمة، بحيث يكون لديهم خبرة متوافقة مع المجال المطلوب، فكان هناك تأهيل للمسجونين الذين عليهم أحكام قضائية، حيث تجاوزوا ذلك نفسياً واجتماعياً، مبيناً أن تجربة الشؤون الاجتماعية في تلك الدولة كانت جيدة، حيث تم تأهيل متدربين ومتدربات في مجالين هامين؛ في مجال الشريعة وهو دور القضاة، وفي المجال الاجتماعي والنفسي، كل ذلك من أجل أن تتغير القناعات السلبية نحو السجين، ودفعها إلى بدايات جديدة.

مُدربون مؤهلون

وشدّدت "أمل الكنانى" على ضرورة أن يكون هناك دور كبير لمثل هؤلاء المتطوعين لتأهيل المجتمع الخارجي لتقبل هؤلاء المسجونين بعد خروجهم من السجن، حتى يكون التطوير من الجانبين، مضيفاً أنه لا بد من تحرك إدارة السجون والمحاكم لتأهيل المسجونين على غرار تجربة تأهيل السجينات بمهن، بحيث من الممكن أن يستفيد من تلك المهنة بعمل حر من خلال الجهد الذاتي أو مساعدة الجمعيات الخيرية، مبيناً أنه في حالة تبني فكرة السماح بإعطاء تصاريح للمختصين

الدخول إلى السجن، فيجب الاعتماد في ذلك على المُدرِّبين وليس المتطوعين، إذ لا بد أن يكون المُدرِّبين مُؤهلين، بحيث يكون لديهم الخلفية النفسية والخبرة العملية في هذا المجال؛ لأن هذه المنطقة محفوفة بالمخاطر، متسائلة: هل هناك فعلاً آلية واضحة من خلال كل وزارة للشروع في ذلك؟، ومن المسؤول المباشر للتواصل معه بذلك الخصوص؟. وأضافت: لا بد من تأهيل المجتمع ليس من خلال التدريب، لكن من ناحية برامج التثقيف، بحيث يكون هناك توعية لهم من خلال العلاقات العامة؛ لأنهم يعرفون المهارات التي من الممكن أن تؤثر في أفراد المجتمع، ويمكن للمدرِّبين ضرب الأمثلة في برامجهم وربطه بالسجناء، بحيث يكون هناك تركيز على الجانب العقلي وإقناع الآخرين على تقبل المسجونين وانخراطهم في المجتمع.



ثمنا الاختيار العالمي للملك للشخصية الأولى الأكثر قوة وتأثيراً

مسؤولون لـ (الجزيرة):

خادم الحرمين الشريفين رجل الحوار الأول وعون العدالة

والتسامح في العالم

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة 27 ذو الحجة 1434 هـ - 1 نوفمبر 2013م
<http://www.al-jazirah.com/2013/20131101In70.htm>

الجزيرة - المحليات - عوض القحطاني - علي بلال:

اختارت مجلة فوربس الأمريكية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - ضمن الشخصيات العشر الأوائل الأكثر تأثيراً ونفوذاً في العالم لعام 2013م. وجاء اختيار المجلة للملك المفدى الثامن عالمياً في استطلاع شمل 72 شخصية عالمية منهم عدد من رؤساء الدول والشخصيات العالمية المهمة بناءً على جملة من المعايير. وتطرقت المجلة إلى المكانة التي تحتلها المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين إسلامياً وعربياً ودولياً، وما تتمتع به من ثقل اقتصادي على مستوى العالم، حيث أشارت إلى أن المملكة لديها الحرمين الشريفان أقدس موقعين في العالم، وثاني أكبر مخزون للنفط في العالم وناتج محلي وضعها ضمن أفضل عشرين بلداً في جميع أنحاء العالم. كما أشارت إلى الجهود الإصلاحية لخادم الحرمين الشريفين التي عمت مختلف مناحي الحياة في المملكة. ويرى مراقبون أن هذا الاختيار يعد طبيعياً نظراً للجهود والإصلاحات الكبيرة التي يقوم بها خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - للوصول بالمملكة إلى مصاف الدول المتقدمة ومواكبة التطور العالمي على مختلف الصعد، وكذلك بالنظر إلى العديد من المبادرات التي أطلقها - رعاها الله -، وعبرت عن وسطية الإسلام وسماحته، وحرص المملكة على دعم الأمن والاستقرار العالميين. وأكد مدير جامعة نايف للعلوم الأمنية د. جمعان أبا الرقوش أكد لـ «الجزيرة» بأن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يحظى بالتقدير العالمي، وهو انعكاس لما يتحلى به - حفظه الله - من سمات القيادة الحكيمة والنظرة الثاقبة للتعامل مع كل القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي. مشيراً إلى الإنجازات التنموية التي تحققت على تراب هذا البلد الطاهر وهي خير شاهد على التقدم الذي تعيشه المملكة. وقال د. أبو الرقوش إن هذا التقدير الذي يتكرر دائماً باختياره - حفظه الله - رجل العالم لمرات متتالية ليؤكد أن ما تحلى به هو حقيقة وواقع لا تخالطه مجاملة. وأضاف أن هذا التقدير هو تقدير للمملكة العربية السعودية والأمميتين العربية والإسلامية باعتبار أنه أحد القادة العرب الذي دائماً يحمل هم الأمميتين العربية والإسلامية ويسعى دوماً لرأب الصدع أينما وجد وكيفما وجد.. ونحن كمواطنين ومسؤولين في هذه البلاد المباركة نشعر بالزهو لهذا المنجز الذي تحققه دائماً قيادتنا الرشيدة.. ولعل من الأعمال

الريادية التي خطها حفظه الله من خلال منهج الحوار بشقيه المحلي والعالمي وما مركز الحوار إلا رغبة صادقة لنيل العنف والتناحر والتطرف وفتح الحوار مع الجانب الآخر وإرساء التسامح واللين في القول والعمل التي تتبثق بها الشريعة الإسلامية. واختتم أبا الرقوش تصريحه بأن هناك من الشواهد الريادية اهتمامه بمكافحة الإرهاب على المستوى العالمي مما دعاه لتأسيس هذا الفكر على المستوى الدولي من خلال اقتراحه حفظه الله إنشاء المركز الدولي لمكافحة الإرهاب ودعمه لحماية الشعوب من أي تطرف. وقال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان د. مفلح ربيعان القحطاني إن هذا التقدير العالمي واختيار خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لعدة مرات ليس بمستغرب عليه، فله باع طويل في أغلب ميادين العمل الاجتماعي والإنساني والحقوقى والسياسي لأنه حفظه الله حريص كل الحرص على نيل العنف والكرامية والحفاظ على كرامة الإنسان. وأضاف د. القحطاني أن الملك عبدالله هو عون للعدالة والتسامح ونشر ثقافة الحوار، وهو شخصية مؤثرة على المستوى الدولي. وأضاف أن المملكة قد شهدت العديد من الإنجازات في مجالات العمل الإنساني والقضائي ونشر التعليم والعناية بما يخدم رفاهية الإنسان على هذه الأرض. مشيراً إلى أن يد الخير لم تتوقف داخل المملكة بل أصبحت هذه البلاد بقيادة الملك عبدالله عوناً قوياً للشعوب المحتاجة. وأكد عضو لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشورى سابقاً الدكتور محمد بن سعد السالم أن حصول خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - على المركز الأول عربياً والثامن عالمياً في تصنيف مجلة فوربس الأمريكية للشخصية الأكثر قوة في العالم لعام 2013م ضمن لائحة ضمت أسماء 72 قائداً ورؤساء لشركات ومنظمات دولية ليس بمستغرب على خادم الحرمين الشريفين، وهذا تقدير عالمي. وقال الدكتور السالم لـ«الجزيرة»: أنا كنت أشاهد القنوات العالمية بعضها في بريطانيا والبعض الآخر في أمريكا، كانوا يتحدثون عن هذه الاختيارات وما فيه شك يفيد المملكة العربية السعودية إعلامياً إلى تقدير العالم والحق ما شهدت به الأعداء، كما يقال، وأنا كمواطن سعودي أزداد فخراً وامتناناً حينما أجد هذا التقدير العالمي لشخصية فاعلة على مستوى العالم مثل الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله. وأوضح الدكتور السالم أن المملكة العربية السعودية لها ثقلها العالمي والعربي والإسلامي، ونحن في المملكة نعرف ما يتمتع به الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - من صفات وما يقوم به من أعمال جليلة تؤهله إلى أن يتسلم مثل هذه الدرجات العليا، سائلاً الله سبحانه وتعالى أن يوفق ولأهلاً أمرنا وأن يحفظهم وأن يحفظ هذه البلاد وأن يتم عليها الأمن والأمان والرخاء والاستقرار. قال عضو لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بمجلس الشورى سابقاً الدكتور مازن فؤاد خياط: خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - منذ فترة قصيرة حكم فيها المملكة العربية السعودية والأمة الإسلامية كانت إنجازاته عظيمة جداً تكتب بماء من ذهب، ونحن نعرف استقرار المنطقة وتحديد المعالم مع أشقائه وأصدقائه. وأكد الدكتور خياط أن خادم الحرمين الشريفين زرع الدم العربي ورفع اسم المملكة والأمة العربية والإسلامية في المجالات كافة آخرها الوقفة التاريخية مع مجلس الأمن في استقرار الشعب السعودي، مشيراً أن الشعب السعودي ينعم باستقرار وتاريخ ونهضة عمرانية وتنموية وشبابية ودرء لكثير من المشكلات. وقال الدكتور خياط: كان خادم الحرمين الشريفين يستبق الأحداث سواء في سوريا أو مصر أو في الربيع العربي، يحاول أن يجعل النهضة والتنمية في تلك الدول القريبة بدعاه وحتى في البعيد، ففي مجال الصحة تبنى خادم الحرمين الشريفين موضوع التدخل المبكر لمنع شلل الأطفال في باكستان، إضافة إلى مد يد العون لما يحدث في بعض الدول القريبة والصديقة من كوارث طبيعية وحروب البعض منها تواجه ذلك الجميل بالكران، فخادم الحرمين الشريفين يمد يده بسخاء للداخل والخارج إضافة إلى خدمة الحرمين الشريفين خلال هذه الفترة التي تعد شيئاً عظيماً، نسأل الله العلي العظيم أن يجزيه خير الجزاء وأن يجعلها في ميزان حسناته حفظه الله.

حقوق الإنسان - عكاظ : للجهات المعنية الحق في تطبيق الأنظمة بما لا يمس كرامة المخالفين

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 29 ذو الحجة 1434هـ - 3 نوفمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131103/Con20131103651721.htm>

عبدالكريم الذيابي (الطائف)

حثت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على منع أي انتهاكات أو تجاوزات تمس كرامة العمالة الوافدة المخالفة لأنظمة العمل والإقامة قد تظهر مع بداية ساعة الصفر للقبض على تلك العمالة فور انتهاء المهلة التصحيحية، داعية إلى أن تتم عمليات ترحيلهم إلى بلدانهم بصورة مشرفة .

ودعا الدكتور حسين الشريف رئيس فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة كافة الجهات المعنية بعمليات الضبط والقبض على المخالفين والمشتغلين لعدم تكرار أي تجاوزات أو اعتداءات مسيئة تتعلق بهذه العمالة عند انتهاء المهلة التصحيحية من خلال إنهاء إجراءات ترحيلهم وتنفيذ الأنظمة بشكل عام خاصة مع بدء حملة الضبط وتعقب المخالفين.

وقال نؤكد أننا في الجمعية نرفض وجود تكرار لأي وقائع أو انتهاكات بحق العمالة الوافدة وما يمس كرامتهم. كاشفاً أن للجهات المعنية الحق في تطبيق كل الأنظمة الداعية لمنع تشغيل أو إيواء المخالفين، ولكن يجب توخي المعاملة الحسنة والصورة المشرفة.

وأشار الشريف في هذا الإطار إلى أن أبواب الجمعية مفتوحة لتلقي أي شكاوى أو انتهاكات. وقال سنباشر ونتابع ونتحقق فوراً منها.

تجدر الإشارة إلى أن صوراً من اعتداءات بالضرب وانتهاكات رصدتها حقوق الإنسان مع بداية صور الازدحام للمصححين في بداية حملة تصحيح الأوضاع، وقد أظهر مقطع فيديو سابق تم تداوله في مواقع التواصل الاجتماعي عن اعتداء أحد رجال الجوازات بالضرب على عامل وافد في جدة ووجه حينها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف وزير الداخلية بالتحقيق في ذلك فوراً.

ورصد فيما بعد وفد من جمعية حقوق الإنسان صوراً في مركز البصمة الحيوية في جدة مخالفات وتجاوزات تكررت بعد مقطع الفيديو.

خط مساندة الطفل " يتلقى 11 ألف بلاغ في شهر واحد مها المنيف لـ الشرق الأوسط: العنف الأسري ثم المدرسي في مقدمة بلاغات الأطفال

المصدر: جريدة الشرق الأوسط السبت 28 ذو الحجة 1434 هـ - 2 نوفمبر 2013م

http://www.aawsat.com/details.asp?section=43&article=748789&issueno=12758#Uncxj_neWgs

الدمام: «الشرق الأوسط»
بعد مرور أسابيع قليلة على تدشين وزارة التربية والتعليم حملة خط مساندة الطفل (116111) التوعوية لجميع طلاب وطالبات مدارس التعليم الحكومي والأهلي، كشفت لـ«الشرق الأوسط» الدكتورة مها المنيف، المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني، عن أن عدد الاتصالات التي تلقاها خط مساندة الطفل لشهر ذي القعدة (سبتمبر) الماضي بلغ 11962 اتصالاً، قائلة «تنوعت الاتصالات بين 4.157 استشارة من مختلف المجالات، إضافة إلى تلقي أكثر من 21 بلاغاً تم تحويلها للجهات المعنية لمباشرتها بشكل فوري».

وأردفت المنيف بالقول: «يلاحظ أخيراً ازدياد في عدد الاتصالات الواردة من الأطفال أنفسهم، مع الحملات الإعلانية للتعريف بدور خط مساندة الطفل، حيث يقومون بالتواصل مع الخط للسؤال عن الخدمات التي يقدمها، إضافة إلى طرح مشكلاتهم بشكل مباشر».

وتضيف: «خط مساندة الطفل بعد تجربة حديثة وجديدة من نوعها في مجال تقديم الخدمات للأطفال فقط، حيث يقوم بالاستماع لهم والتحدث عن مشكلاتهم والإجابة عن تساؤلاتهم في كل المجالات، مع إعطاء الطفل مساحة للتعبير عن نفسه ومراعاة السرية والخصوصية في أي معلومة يفصح عنها».

وعن حجم البلاغات المكذوبة وغير الجدية، تقول المنيف: «يتلقى خط مساندة الطفل الكثير من الاتصالات الاختبارية التي يقوم فيها المتصل بعرض مشكلة وهمية تخص طفلاً؛ لاختبار طريقة عمل خط المساندة وكيفية الاستجابة لها والإجراءات المتخذة عادة».

وحول آلية التعامل مع ذلك، تقول: «عندما يتم تلقي أي بلاغ تؤخذ كل البيانات الخاصة بالطفل المعني ويتم تحويلها للجهات ذات الاختصاص التي تقوم بدورها بالتحقق من صحة البلاغ ومن المعلومات المعطاة، ومن ثم يتم مباشرة المشكلة وحلها بأقرب وقت».

وأشارت المنيف إلى أن الخط يستقبل الاتصالات من جميع قرى ومدن السعودية دون استثناء، وأردفت قائلة «تراوح هذه الاتصالات بين (استفسارية) للاستعلام عن الخدمات التي يقدمها الخط، أو اتصالات (جادة) تعرض مشكلة تخص الطفل، أو اتصالات لتقديم (بلاغ) عنف أو إساءة أو قوانين لا تتفق مع حقوق الطفل، وتحول هذه البلاغات للجهات ذات الاختصاص لمباشرتها».

وبسؤالها عن أكثر المناطق التي تصل منها اتصالات خط المساندة، تجيب بالقول «يختلف عدد الاتصالات الواردة من منطقة لأخرى بحسب الحملات الإعلانية في المنطقة، وترتفع النسبة أو تنخفض تبعاً لهذه الحملات والمدة الزمنية المصاحبة لها». وتضيف: «يقوم خط مساندة الطفل بتلقي كثير من البلاغات المختلفة بشكل يومي، فهناك البلاغات الخاصة بالعنف والإساءة، سواء كانت (جسدية، أو جنسية، أو نفسية، أو إهمالاً) من قبل أسرة الطفل أو مقدمي الرعاية له، سواء في المدرسة أو في المنزل، وعادة ما يأتي العنف الأسري في مقدمة البلاغات المتلقاة من الأطفال».

وكانت وزارة التربية والتعليم قد دشنت قبل أسابيع قليلة حملة خط مساندة الطفل (116111) التوعوية لطلاب وطالبات مراحل التعليم الحكومي والأهلي في جميع المدارس، ودعت كافة مديري ومديرات المدارس عبر تعميم أصدرته بهذا الشأن، إلى تعريف الطلاب والطالبات بخط المساندة، مع التأكيد على أهمية توعية الطالب والطالبة بوجود جهة تقدم لهما

الحماية والمساندة في حالة الحاجة إليها، وتبصير المعلمين والمعلمات والإداريين والإداريات بأهمية تزويد الطلاب والطالبات بمعلومات كافية عن خط المساندة وأهدافه وضوابط التبليغ، وكذلك توعية أولياء الأمور بوجود خط مجاني يساند ويخدم الأطفال دون سن الثامنة عشرة ويستجيب لاتصالاتهم ويستمتع ويقدم المشورة الفورية لهم.

يذكر أن شركاء خط مساندة الطفل هم الجهات التالية: «برنامج الأمان الأسري الوطني، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة، الأمن العام، هيئة حقوق الإنسان، هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الشؤون الصحية للحرس الوطني، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، اللجنة الوطنية للطفولة، إمارة منطقة الرياض، منظمة الأمم المتحدة (اليونيسيف)، برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، مبادرة حماية الطفل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والجمعية السعودية لطب الأطفال».

ونظرا لاتساع نطاق الخدمات التي يقدمها خط مساندة الطفل، حيث يستقبل الاتصالات من كل أنحاء المملكة، فلقد تم تمديد عدد ساعات العمل حتى 12 ساعة، وذلك على مدار أيام الأسبوع، ليتسنى تلقي أكبر عدد ممكن من الاتصالات والوصول لأكبر شريحة من المتصلين، وذلك كما يفيد القائمون على برنامج الأمان الأسري الوطني.



”الغامدي” يؤكد عدم تلقي أي بلاغ أو معلومات عن وقوعه بالسعودية

الأمن العام: نتحقق من لقطات فيديو الاعتداء على عامل النظافة الآسيوي

المصدر: جريدة سبق السبت 28 ذو الحجة 1434 هـ - 2 نوفمبر 2013م

<http://sabq.org/80Hfde>

عبدالله البرقاوي- سبق- الرياض:

أوضح مساعد مدير الأمن العام لشؤون الأمن اللواء جمعان الغامدي، أن الجهات الأمنية المختصة لا تزال تعمل على التحقق من لقطة الفيديو التي يتم تداولها منذ أكثر من أسبوع، ويظهر فيها شخص يعتدي على آخر من جنسية آسيوية، حيث لم تتوفر حتى تاريخه أي معلومات تشير إلى وقوع الجريمة في المملكة، أو تدل على هوية الجاني أو المجني عليه، ولم يتقدم أحد بأي بلاغ للمجني عليه. وسيتم الإعلان عن أي تطور في إجراءات التحقيق الجارية عن ذلك.

مع الزمن فيلم سعودي فائز في مهرجان أبوظبي

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 28 ذو الحجة 1434 هـ - 1 نوفمبر 2013م

<http://www.alriyadh.com/2013/11/01/article880258.html>

الرياض - الرياض

فاز الفيلم السعودي "مع الزمن" للمخرجة ملاك قوته بالجائزة الثانية في مسابقة الأفلام الروائية القصيرة ضمن مهرجان أبوظبي السينمائي، وجاء التتويج في حفل أقيم أول أمس لتوزيع جوائز الأفلام الخليجية وذلك قبل يومين من حفل الختام الرسمي الذي ستوزع فيه بقية الجوائز والذي سيقام يوم غد السبت.

يذكر أن فيلم "مع الزمن" يروي قصة حقيقية لشقيقتين من مدينة جازان مات عنهما والدهما وعاشتا في كنف أخيهما الذي حبسهما لمدة ثماني سنوات دون أن يسمح لهما بأي تواصل مع الناس، وظلتا على هذه الحال حتى أنقذتهما جمعية حقوق الإنسان، وتناولت المخرجة ملاك قوته هذه المأساة الإنسانية بقلب فني بصري عكست من خلاله شعور الفتاتين في السجن ولحظة تحررها منه.

هذا ويعتبر الفيلم ضمن فيلمين سعوديين مشاركين في المهرجان حيث شارك إلى جانبه فيلم "كتاب الرمال" للمخرج بدر الحمود والذي تناول في قالب فانتازي قصة الشاعر الأرجنتيني بورخيس مع "كتاب الرمال" الذي فتح له نافذة اتصال مع عوالم وشخصيات تاريخية شهيرة من بينها شخصية الجاحظ، ولعب بطولة الفيلم الممثل اللبناني انطوان كرجاج.

اليوم

وفد بريطاني يطلع على حقوق الإنسان بالمملكة

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 1 محرم 1435 هـ - 4 نوفمبر 2013م

<http://www.alyaum.com/News/art/101671.html>

جعفر الصفار - الدمام

اطلعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الموفدة من وزارة الخارجية البريطانية، على الأنظمة والتشريعات الخاصة بحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية مؤكدة حرصها على حماية حقوق الإنسان التي كفلتها الشريعة الإسلامية مصدر التشريع للأنظمة في المملكة.

جاء ذلك خلال اللقاء الذي عقدته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان برئاسة رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، ووفد من وزارة الخارجية البريطانية مكون من كيني تايلور، كريس ستمبسون يرافقهم من السفارة البريطانية ستي芬ين ديك السكرتير الثاني، صلاح طه المسؤول الإعلامي الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان. وأكد أعضاء الوفد البريطاني على أهمية حقوق الإنسان وتطبيق جميع الاتفاقيات الدولية في هذا الشأن بما يحفظ للإنسان حقوقه وكرامته. وأشاروا في هذا السياق إلى انتهاكات حقوق الإنسان في بعض الدول في مختلف مناطق العالم وطالبوا تلك الدول بضرورة العمل على حماية السكان وحفظ أمنهم خاصة في حال الحروب.

مناقشة تقرير المملكة للموقف البريطاني من انتهاكات حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 1 محرم 1435 هـ - 4 نوفمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131104/Con20131104651969.htm>

عبدالكريم الذيابي (الطائف)

طرح وفد من وزارة الخارجية البريطانية مع الجمعية السعودية لحقوق الإنسان، تقرير المملكة في مجلس حقوق الإنسان والتوصيات التي أثّرت بشأنه، التي أثارَت فيه الجمعية الموقف البريطاني من انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدثت في سوريا وفي الأراضي الفلسطينية، والتطرق إلى أنشطة الجمعية ومساهماتها في نشر الثقافة الحقوقية في المملكة. ضم الوفد البريطاني كلا من: كيني تابلور وكريس ستمبسون، يرافقهما السكرتير الثاني في السفارة البريطانية ستيفين ديك، والتقى بهم رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني والأمين العام المكلف خالد الفاخري وعضو لجنة الرصد والمتابعة الدكتور إبراهيم السليمان والمسؤول الإعلامي بالجمعية صلاح طه.



جثمان خياط يوارى الثرى في مكة المكرمة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 1 محرم 1435 هـ - 4 نوفمبر 2013م

http://alwatan.com.sa/Sports/News_Detail.aspx?ArticleID=166171&CategoryID=6

مكة المكرمة: عطاء الله العصيمي

ودعت مكة المكرمة أمس، الصحفي والأديب والكاتب الرياضي فوزي بن عبد الوهاب خياط، رئيس تحرير صحيفة الندوة السابق، الذي توفي عن عمر ناهز الـ70 عاماً، قضى جلّه في خدمة الصحافة والأدب والكتابة الرياضية. وشيع جثمان الفقيد جمع غفير من وجهاء وأعيان ومتقفي مكة المكرمة ومنسوبي نادي الوحدة وصحيفة "الندوة". وعدد بعض رجال الإعلام والمسؤولين متأثر الراحل، وقال رئيس نادي الوحدة السابق عبد الوهاب الصبان: "لقد كان خياط كاتباً رياضياً صادقاً مع نفسه ومع جمهوره ومتابعيه لأنه كان يكتب بصدق وعن دراية وخبرة وكانت له نظرة الإنسان الناقد الذي يكتب ليس للنقد فقط وإنما للإصلاح، ما أكسبه المكانة التي وصل إليها حتى أصبح رئيساً لتحرير صحيفة الندوة، وكذلك كاتباً رياضياً وأديباً يكتب في مختلف المجالات". وأكد مدير فرع هيئة حقوق الإنسان بمكة المكرمة، عضو مجلس الشورى السابق سليمان الزايد، أن "خياط كان رجلاً لامعاً في مجال الصحافة، وكان قدرة وطنية خلقة ساهم في إثراء الحركة النقدية، خاصة في مجال الكتابة الرياضية والكتابة الاجتماعية، إضافة إلى كونه أديباً يجيد الرسم بالكلمات"، مشيراً إلى أن الراحل كان ذا خلق كريم وقلب طيب وقلم صادق. أما الإعلامي والتربوي المعروف خالد الحسيني، فأوضح أن خياط مدرسة في الصحافة السعودية وقال: "فقدنا علماً من أعلام الصحافة في بلادنا، وقد زاملته منذ أكثر من 40 عاماً، فكان نعم الزميل ونعم الصديق، وقد كان -رحمه الله تعالى- أستاذاً في وضع

العناوين وخاصة الرياضية، عندما كان رئيساً للقسم الرياضي في صحيفة الندوة، حينما كان يرأس تحريرها الصحفي حامد مطاوع، وكان يكتب في المجال الأدبي والإبداعي ومن ينس زاويته "الشهيرة" كلام متعوب عليه وكتابته النثرية الإبداعية في الندوة وعكاظ والبلاد وغيرها". من ناحيته، أكد منسق هيئة الصحفيين السعوديين بمكة المكرمة فهد الإحيوي، أنه عاصر الراحل لأكثر من 10 سنوات بصحيفة الندوة وكان رجلاً عملياً يقضي الساعات الطوال بين ردهات ومكاتب الصحيفة، وكان بشوشاً حاضر البديهة، يكافئ المجد والمخلص ولا ينسى الدعابة حتى في عز ذروة العمل الصحفي.



وافدون يسلكون طريق الموت طوعاً.. ومهنتهم لا تخضع

للسعودية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 2 محرم 1435 هـ - 5 نوفمبر 2013م

<http://alhayat.com/Details/568648>

الرياض - محمد سعود

يجلس المقيم الهندي شوجو الذي قدم إلى السعودية قبل أعوام عدة في ركن مقهى لشرب النارجيلة في الرياض والابتسامه على محياه مع زملائه في العمل بالمقهى، لكنه لا يعلم أن سعادته ومزاويلته هذه المهنة، التي توفر له ولأسرته في بومباي لقمة العيش قد تكون سبباً في موته، أو تردي صحته، بسبب استنشاقه وشربه يومياً مادة التبغ السامة، التي راح ضحيتها ملايين البشر في العالم.

يصحو شوجو صباح كل يوم، ويغسل جسده ويحرص على تنظيف أسنانه بالفرشاة والمعجون، بيد أنه لا يعلم أن نظافته الزائدة يعيقها الخطر الذي يدهمه يومياً من دون أن يشعر بتلك الخطورة. شوجو ليس الوحيد الذي أصبحت حياته مهددة من مهنته، بل هناك عشرات الوافدين في السعودية يعانون من الكارثة نفسها، التي تتطلب تدخل جهات صحية ورقابية وحقوقية من أجل الحفاظ على صحة هؤلاء العمالة، خصوصاً أن من بينهم أشخاصاً غير مدخنين، وآخرين لا يعرفون النارجيلة إلا في السعودية.

يتحدث شوجو ويقطع حديثه بسعال شديد، يبرره بكثرة تقديم الطلبات من المعسلات في القهى الذي يعمل به، ويقول: «يبدأ عملي من الساعة صباحاً ويستمر حتى الرابعة عصراً، أقدم خلال هذه الفترة نحو 15 نارجيلة، وجميعها أعمل على شربها للحظات حتى تكون جاهزة للزبون، وعليك أن تعرف كمية الزبائن الذين يترددون على المقهى»، لافتاً إلى أنه قدم إلى السعودية ووجد نفسه أمام خيار وحيد هو العمل في هذه المهنة الشاقة والخطرة.

مهنة تقديم الطلبات في مقاهي النارجيلة لا يعمل بها إلا الوافدون، ولم تعمل وزارة العمل على سعودتها أسوة بمهن أخرى، ربما أنها على دراية كاملة بخطر تلك الوظيفة، التي يتهافت عليها العمالة الوافدة، الذين اختاروا طريقاً لموتهم أو مرضهم، إضافة إلى إدمان التبغ.

ويؤكد البنغلاديشي كمال (يعمل في مقهى بالرياض) أن وضعه الصحي تردي بسبب عمله الذي أمضى فيه نحو 12 عاماً، مضيفاً: «الشركة التي نعمل فيها تقدم لنا تأميناً صحياً، لكنه ليس كافياً لتعويض الأضرار التي لحقت بنا من جراء شرب النارجيلة».

ولفت إلى أنه يتردد كل شهرين إلى المستشفى بسبب أمراض صدرية لحقت به جراء مهنته الشاقة، التي تستوجب عليه التضحية بصحته، من أجل توفير لقمة العيش لأسرته.

مشكلة العاملين في مقاهي «النارجيلة» تزداد يوماً بعد آخر، خصوصاً أن أصحاب تلك المشآت العمالية يتنافسون في جذب الزبائن، إذ يعتمد عدد منهم إلى اختيار الأشخاص التي تكون بنيته الجسمانية قوية، والذين يتمتعون بلياقة عالية، للاستفادة منهم في سرعة تقديم النارجيلة، وتشغيلها في غضون ثوانٍ، وتلك الخدمة السريعة يدفع ثمنها ببطء عامل تغرب عن وطنه من أجل الحاجة. ويشدد مسؤول في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية (فضل عدم ذكر اسمه) على أن الجمعية لم تتلق شكاوى من عمالة وافدة جراء عملهم في مقاهي «الشيشة»، مضيفاً: «هناك التزام على رب العمل بعدم تشغيل عمالته في مهنة تشكل خطراً على صحتهم، وتوفير الوقاية الصحية لهم، التي تجنبهم الإصابة بالأمراض جراء مهنتهم».

ويوضح استشاري الأمراض الصدرية في مدينة الملك فهد الطبية الدكتور خضر الزهراني أن العاملين في مقاهي «النارجيلة» معرضون للإصابة بالأمراض التي يسببها التدخين، كالالتهاب الرئوي المزمن وزيادة عرضته لسرطان الرئة. وأضاف أن التدخين قد يكون سبباً في عدد كبير من أمراض الجسم، «نحتاج إلى توعية من أضرار تلك الأماكن، والمطالبة بإغلاقها والحد منها، أسوةً بدولتي بريطانيا وكندا، اللتين فرضتا قوانين محددة لتلك المقاهي».

اليوم

متابعة قضية اغتصاب العروس

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 2 محرم 1435 هـ - 5 نوفمبر 2013م

<http://www.alyaum.com/News/art/101850.html>

عمر المطيري - جدة

كشف المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أن الجمعية كلفت فريقاً اجتماعياً وقانونياً لمتابعة حالة طفلة تعرضت للاغتصاب في جدة وترقد حالياً في أحد المستشفيات الخاصة، حيث تقرر أن يقوم الفريق غداً بزيارة الطفلة في المستشفى ودراسة حالتها ومعرفة وضع أسرتها ومتابعة قضيتها مع الجهات الرسمية وتقديم العون لها . وقال إن الفريق المكلف من العنصر النسائي يضم أخصائية اجتماعية وأخصائية قانونية . يذكر أن الطفلة التي يتوقع أنها تعرضت للاغتصاب وتم رميها أمام بوابة أحد المستشفيات الخاصة مؤخراً بجدة مازالت ترقد في المستشفى حسب تأكيد الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التي سوف تباشر عملها في القضية مع الجهات الرسمية وتقديم المساعدات الاجتماعية للحالة بعد دراسة وضعها.



المدينة: حقوق الإنسان تنقص حقائق تعذيب طفلة حتى الموت

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 2 محرم 1435 هـ - 5 نوفمبر 2013م

<http://alhayat.com/OpinionsDetails/568755>

المدينة المنورة - مصلح مطر

استنكرت جمعية حقوق الإنسان في المدينة المنورة على ما تعرضت له رضية لم تتجاوز السبعة أشهر من التعذيب حتى الوفاة، معتبرة ذلك مخالفاً لتعاليم الدين الإسلامي والتقاليد الاجتماعية، ما يجعلها تتابع مسار القضية مع الجهات ذات الاختصاص.

وقالت المشرفة العامة على مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة المدينة المنورة شرف القرافي خلال حديثها إلى «الحياة» إن مكتب الجمعية يستنكر وفاة الطفلة ذات السبعة أشهر بعد تعرضها للعنف من أحد الأشخاص، مضيفاً: «هذه جريمة تخالف بمعطياتها كافة شريعتنا الإسلامية، وخارجة عن تقاليد وعادات شعبنا التي تدعو الرحمة بالأطفال وحمايتهم».

واعتبرت انتهاك الحق بالحياة هو انتهاك لحق أصيل من حقوق الإنسان كفلته الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية والقوانين المعمول بها، مؤكدة أن مكتب الجمعية يتابع مسار القضية مع الجهات ذات الاختصاص.

وتعود تفاصيل القضية إلى تمكن الجهات الأمنية بشرطة منطقة المدينة المنورة من القبض على شاب بالعقد الثاني من العمر تسبب في وفاة طفلة ذات سبعة أشهر، وذلك بعد أن ورد لها بلاغ من أحد المستشفيات الخاصة، إذ لوحظ آثار عنف وكدمات في جسد الرضیعة. وتم التحقيق مع الشاب ووالدة الرضیعة من ضباط التحقيق في مركز شرطة العوالي، إذ اتضح أن الأم والتي تحمل جنسية أفريقية تقيم بالبلاد بطريقة غير نظامية، وتمت إحالتهم إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، وتم حفظ الجثمان، والإيعاز للطبيب الشرعي لإصدار تقرير عن أسباب الوفاة.



”الداخلية”: الوثائق تمنع ترحيل ”البدون” التركي لـ الوطن : إعفاء أصحاب الإجراءات المؤقتة الآلاف يقتحمون منفذ الطوال

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 3 محرم 1435 هـ - 6 نوفمبر 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=166451&CategoryID=2

الرياض، جازان: تركي الصهيل، حسين معشي، أيمن سالم
فيما كثفت الجهات الأمنية حملاتها في كافة المناطق لملاحقة العمالة التي لم تبادر إلى تصحيح أوضاعها، تحركت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لمعرفة مصير ”البدون” بشكل عام، وحملة البطاقات والجوازات غير المجددة، الذين لا يحملون أوراقا ثبوتية بشكل خاص.

وأبلغ ”الوطن” رئيس جمعية حقوق الإنسان مفلح القحطاني، أن الجمعية خاطبت وزارة الداخلية بضرورة وجود سقف زمني محدد لإنهاء مشكلة البدون، وإيجاد حلول عاجلة، من بينها إعادة سجل من كان له سجل، وتجديد من انتهت بطاقته أو جوازه، ومنح من لا يحمل منهم أوراقا ثبوتية ”بطاقة” تبين وضعه، في الوقت الذي اكتفى المتحدث الأمني بوزارة الداخلية اللواء منصور التركي في تصريح إلى ”الوطن”: ”كل من تكون إقامته بالمملكة مشروعة بموجب أنظمة أو إجراءات وتدابير نظامية دائمة أو مؤقتة، ويحمل وثائق سارية المفعول تثبت ذلك، ولم يخالف شروط وضوابط إقامته أو أنظمة العمل، لا تشملته حملات ضبط مخالفي الإقامة”.

وفي شأن متصل، حاول آلاف المخالفين اقتحام منفذ ”الطوال” الحدودي بين جازان واليمن؛ لتجنب ”التبصيم” قبل المغادرة، وأوضح الناطق الإعلامي لحرس الحدود بجازان العميد عبدالله بن محفوظ، أن عددا كبيرا توافد إلى المنفذ مع انتهاء المهلة، وحاول نحو 5 آلاف منهم الخروج بطريقة غير نظامية، إلا أن الأفراد كانوا لهم بالمرصاد . □ تفاصيل ص 21، 20، 19

مع بدء التفتيش "البدون" مهددون و"حقوق الإنسان" تقاطب "الداخلية"

القحطاني لـ "الوطن": القضية تحتاج لسقف زمني لمعالجتها.. والتنفيذيون سبب تفاقمها

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 3 محرم 1435 هـ - 6 نوفمبر 2013م

http://www.alwatan.com.sa/economy/News_Detail.aspx?ArticleID=166450&CategoryID=2

الرياض: تركي الصهيل
تحركت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، على نحو عاجل، لاحتواء التداعيات السلبية التي قد تنعكس على "البدون" وخصوصاً ممن لا يحملون أوراقاً ثبوتية أو بطاقة تبين وضعهم، غداة بدء عمليات التفتيش التي أعقبت حملة تصحيح أوضاع العمالة المخالفة.
وأبلغ رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني "الوطن"، أن الجمعية خاطبت وزارة الداخلية بخصوص أوضاع هذه الفئة، مع تزايد مخاوفهم من أن يكونوا عرضة للإيقاف والإبعاد عن البلاد في ظل عدم وجود دول تستقبلهم.
وقال القحطاني "لقد تلقت الجمعية العديد من الشكاوى من حملة البطاقات والجوازات غير المجددة الذين لا يحملون أوراقاً ثبوتية، انطوت في أغلبها على مخاوف من أن يتهددهم مصير الأجانب المخالفين.. نحن نقدر تلك المخاوف، ولقد خاطبنا وزارة الداخلية في هذا الخصوص".
وحمل رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وهي واحدة من جهتين حقوقيين تعملان داخل البلاد، الجهات التنفيذية مسؤولية عدم الانتهاء من وضع نهاية لهذا الملف، رغم وجود أوامر سامية، وهو ما ساهم في تعقيد المشكلة أكثر، مؤكداً على ضرورة وجود سقف زمني محدد لإنهاء هذه المشكلة لتتلافى السلبات الأمنية والاجتماعية والحقوقية والسياسية الناجمة عنها.
وقال "أوضاع هؤلاء الأشخاص تحتاج إلى حلول عاجلة، وهناك أوامر سامية قد صدرت في السابق بشأن بعضهم لو طبقت بمفهومها الواسع لحلت مشاكل من صدرت بشأنهم"، مضيفاً بالقول "كما أن الجمعية قد اطلعت واستمعت للعديد من التوجيهات من وزراء الداخلية السابقين، وكذا وزير الداخلية الحالي الأمير محمد بن نايف بشأن حل مشكلة هؤلاء الأشخاص"، فيما أبدى قناعة بأنه "لو طبقت التوجيهات الصادرة ونفذت بشكل سريع لحلت مشكلة معظمهم".
لكن رئيس الجمعية الحقوقية، يرى أن العقدة في ملف "البدون" تكمن في الجهات التنفيذية الدنيا. وقال "للأسف هي تعمل بشكل بطيء وبدون وضع سقف زمني للإنجاز مما يساهم في تعقيد المشكلة ويحرم هؤلاء الأشخاص من معظم حقوقهم وخاصة في وقتنا الحالي الذي أصبح الأمر فيه يعتمد على رقم السجل المدني أو رقم الإقامة".
وحذر مفلح القحطاني من مغبة تفاقم معاناة فئة البدون وتحديدًا من لا يحمل أوراقاً ثبوتية منهم أو من أوقفت سجلاتهم المدنية، مع انتهاء مهلة تصحيح أوضاع العمالة المخالفة، معتبراً أن حملات التفتيش قد تزيد مشكلة هؤلاء الأشخاص لعدم حملهم ما يثبت هويتهم، مما يعرضهم للإيقاف أو حتى الإبعاد رغم عدم وجود بلد يستقبلهم، وهو ما قال إنه "يتطلب إيجاد حلول عاجلة؛ لعل من بينها إعادة سجل من كان له سجل وتجديد من انتهت بطاقته أو جوازه ومنح من لا يحمل منهم أوراقاً ثبوتية "بطاقة" تبين وضعه".
الحملات لا تشمل المقيمين بصفة "مشروعة"

علق المتحدث الأمني بوزارة الداخلية اللواء منصور التركي على المخاوف التي نقلتها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن "اليدون" بقوله "كل من تكون إقامته بالمملكة مشروعة بموجب أنظمة أو إجراءات وتدابير نظامية دائمة أو مؤقتة ويحمل وثائق سارية المفعول تثبت ذلك، ولم يخالف شروط وضوابط إقامته أو أنظمة العمل، لا تشمل حملات ضبط مخالفات نظام الإقامة".



برامج سعودية تساعد السجناء على تقويم سلوكهم مسؤول أكد أن رفض أولياء أمور السجناء استلامهم ليس ظاهرة ولا يمثل إلا أقل من 1%

المصدر: العربية الاربعة 3 محرم 1435 هـ - 6 نوفمبر 2013م
<http://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2013/11/05/مسؤول-سعودي-ثقافة-بعض-العوائل-في-المملكة-سلبية-.html>

الرياض - خالد الشايع
اعتبر مسؤول سعودي، أن ثقافة بعض العوائل في المملكة بها سلبية متأصلة.
وقال الناطق الإعلامي المكلف للمديرية العامة للسجون الرائد عبدالله الحربي، إن سبب رفض بعض الأسر استلام بناتهم السجناء، هو ثقافة سلبية متأصلة.
وشدد في تصريحات لـ "العربية نت" على أن رفض أهالي السجناء استلامهم بعد انقضاء محكوميتهم لا يمثل ظاهرة، بل إنه يقع في حالات محدودة لا تشكل إلا نسبة أقل من 1%.
وأوضح الحربي أن إدارة السجون تحرص على تنظيم برامج تأهيلية للنزليات، تشمل مجموعة من البرامج المتنوعة خلال فترة إقامتهم، إضافة إلى المحاضرات التي تساعد على تقويم سلوكهم وتجاوز فترة قضاء العقوبة والعودة إلى المجتمع بشكل طبيعي.
وأضاف: "تحاول إدارة السجن بشكل متكرر إقناع أسر النزليات بتقبلهن واستلامهن".

السعودية تدرس قانوناً يمنع ولي أمر السجينة من إنكارها جمعية حقوق الإنسان تطالب بإنشاء دور خاصة للسجينات المفرج عنهن

المصدر: العربية الأربعاء 3 محرم 1435 هـ - 6 نوفمبر 2013م
<http://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2013/11/05/السعودية-تدرس-قانون-يمنع-المواطن-من-إنكار-ابنته.html>

الرياض- خالد الشايع
علمت "العربية نت" أن الجهات المختصة في السعودية تدرس إصدار قانون يمنع تنكر أولياء الأمور لقربياتهم المسجونات ورفض استلامهن من إدارة السجون بعد انتهاء محكوميتهن.
ويأتي ذلك، بعدما رصدت تلك الجهات، بقاء نزيلات في السجون السعودية، رغم انتهاء محكوميتهن، بسبب رفض أولياء أمورهن استقبالهن واستلامهن.
ويعد حضور ولي الأمر إلى إدارة السجون، شرطاً أساسياً لكي تخرج النزيلات من السجن بعد انتهاء محكوميتها، وفي حال رفضه تُبقي الإدارة، النزيلات في السجن، حتى يعدل ولي الأمر عن قراره.
ويتزامن ذلك مع تحرك الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، من أجل علاج هذه المشكلة.
وأكد نائب رئيس الجمعية الدكتور خالد الفاخري لـ "العربية نت": "أن الجمعية مهتمة جداً بهذا الموضوع وبدأت في التحرك لعلاجها".
وتوقع أن يصدر قريباً قانون ينهي المشكلة، خصوصاً أن الموضوع: "تحت البحث، ونحن مهتمون به، وخلال فترة قريبة ستكون هناك قرارات تحل هذه المشكلة".
وأوضح الفاخري أن أساس المشكلة هو تعنت بعض أولياء أمور النساء ورفضهم إخراجهن من السجن بعد انتهاء محكوميتهن".
وأضاف: "يشترط النظام استلام ولي أمر السجينة من السجن، وبعضهم برفض ذلك وهذا فيه انتهاك لحقوق السجينات، ولكننا لا نستطيع إلزام ولي الأمر باستلام ابنته، خاصة إذا تبرأ منها".
وطالب الفاخري بدور تستضيف تلك السجينات، حتى يتمكن من ممارسة حياتهن العادية ويواصلن أعمالهن ودراستهن، وأن تتولى الجهات القضائية تزويجهن، حتى لا تتعطل حياتهن بسبب تعنت ولي الأمر".

سهيلة العابدين: السعوديات "ناقصات" لكن عقوبتهن كاملة أكدت أن المرأة تقضي حياتها في السجن على خطأ قد لا يقارن بما يفعله الرجل

المصدر: العربية الاربعاء 3 محرم 1435 هـ - 6 نوفمبر 2013م
<http://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2013/11/05/سهيلة-العبدين-نساء-السعودية-ناقصات-لا-في-معاقبتهم.html>

الرياض - خالد الشايع
هاجمت عضوة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية الدكتورة سهيلة زين العابدين، أنظمة السجون في المملكة، وامتد ذلك إلى المجتمع السعودي، بسبب النظرة السلبية ضد السجينات.
والمحت في حديث مع "العربية نت" إلى أن النساء في السعودية "ناقصات" إلا إذا تعلق الأمر بمعاقبتهم، فإنه في هذه الحالة تتم معاملتهن على أنهن كاملات الأهلية، وبعد الانتهاء من العقاب يعدن ناقصات.
وقالت العابدين: "هناك تناقض كبير في نظام العقوبات، حيث يتم التعامل مع المرأة كإنسان كامل الأهلية عند تطبيق العقوبة عليها، وعندما تنتهي العقوبة، تعامل كإنسان ناقص، تحتاج إلى ولي أمر يتسلمها، ويحكم عليها بحكم أكبر من كامل الأهلية بأن تقضي كامل حياتها في السجن على خطأ قد لا يقارن بما يفعله الرجل من جرائم".
وشددت على ضرورة: "أن يكون هناك قانون يجبر الأولياء على إخراج بناتهم من السجن بعد انتهاء محكوميتهن".
وأوضحت: "تتبرأ العائلات من المرأة عندما ترتكب أي جريمة، بينما الرجل لو ارتكب جريمة قتل، تتعاون الأسر وتتسول قيمة الدية بعشرات الملايين لإخراجه من السجن".
وأضافت: "والمشكلة أنه حتى لو استمل الأب أو الأخ المرأة، يبقى هناك خطر يهدد حياتها بالقتل، خاصة عندما تكون جريمتها أخلاقية".
يأتي ذلك بعد أن ترددت أخيراً أخبار عن بقاء عدد كبير من النزيلات في السجن، رغم انتهاء محكوميتهن، بسبب رفض أولياء أمرهن استلامهن من السجن.

لا تقفز على المنصة بحثاً عن الفوضى والتصادم كوسيلة لإيصال صوتك توقيت المطالبات الحقوقية.. مصلحة الوطن فوق الجميع

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 3 محرم 1435 هـ - 6 نوفمبر 2013م

<http://www.alriyadh.com/2013/11/06/article881525.html>

الخبر، تحقيق - عبيد البراهيم

نحلم دائماً بوطن مختلف، وطن نكون جزءاً منه ويبقى في قلوبنا، نسعى كأفراد لأن نحمل كل ما يتعلق به في داخلنا، وعلى الرغم من الآمال والتطلعات نتعهد أن نبقي أوفياء له، حراساً له، من كل ما يمكن أن يفسد ترابه أو يززع أمنه، نفعل ذلك ونحن معلقين بالكثير من الطموحات، التي نرغب أن نتحقق على المستوى الحقوقي، فهناك منجزات نرغب في أن تتسع، وهناك آمال نرغب في أن تتحقق، وفي مقابل ذلك جميعاً هناك وطن يجب أن نحبه كثيراً، وأن نحمله، وأن نحافظ عليه، قبل كل شيء وأي شيء.

إن ذلك الحب يستلزم أن نتفهم ما يمكن أن تستلزمه خارطة الوطن السياسية والاجتماعية والاقتصادية من وعي، حتى نستطيع أن نصل إلى الكثير من التغيير البناء، الذي يحمل مصالحنا كمواطنين ومصلح وطن مازلنا فيه نعيش ومنه وإليه ننتمي.

وعلى الرغم من حق المواطن في إبداء مطالباته الحقوقية التي تعبر عن رأيه ورغباته وتطلعاته، لكنه لا بد أن يعي ويحترم مصالح وطنه، كيف ومتى يجب أن يقف ليقول ما لديه من مطالبات دون أن يسيء إلى أحد، أو أن يكون الطعم السهل الذي يصطاد به بعض الجهات المعادية تلك المطالبات، حتى تسيء إلى وطننا وتحول مطالباتنا التي نسعى بمحبة إلى أن تتحقق وهي مشروعة، إلى مفاهيم عدائية تجاه الوطن، تصل لامتياز حقوق الإنسان وإجهاض فكرة احترام إنسانيته، نحتاج دائماً لأن نعبر عن حقوقنا، أن نتكلم بصوت واضح عما يشغلنا، وما يهمنا بداخل وطننا، وتلك هي السياسة الحكيمة التي تدعو إليها القيادة الرشيدة، لكننا في مقابل ذلك نحتاج أن نخاف أكثر على وطننا، وأن نحبه ونفي له، وأن نمتلك القدرة على قراءة توقيت المطالبة وكيفية المطالبة بها، دون تعريض أمن هذا البلد للخطر، فنحن جميعاً مجندون لمثل هذه المهام كمواطنين، فهل نملك الثقافة التي تجعلنا قادرين على قراءة خارطة البعد العميق للمطالبات الحقوقية في وقت ما؟ وهل نملك الأسلوب الأجدر في المطالبة بعيداً عن الفوضى وصوت الشارع؟ هل نحن قادرين على أن لا نسمح لأحدهم أن يحولنا إلى قضايا تثار ضد وطننا؟ وهل يوجد من يستغل الظروف العامة لاستخدامها كوسيلة لضغط للوصول لتلك الحقوق؟

جانب حقوقي

وقال "د. مازن خياط" - عضو مجلس الشورى الأسبق في لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب -: إن المملكة تحكم المنهج الشرعي في جميع أمورها وقراراتها، وحتى على مستوى العالم الذي ينتقدنا ويجرح في طريقتنا في حفظ حقوق الإنسان أقروا سياسة المملكة في حفظ حقوق الإنسان والمواطن على حد سواء، وذلك رد قاطع على بعض الجهات الخارجية التي تنتقد الجانب الحقوقي في المملكة بدون وجه حق، مشدداً على ضرورة أن يعي المواطن واجباته تجاه الوطن قبل المطالبة بالجانب الحقوقي، فإذا عرف ذلك، هنا يستطيع أن يطالب بكامل حقوقه بمنتهى الحرية، مضيفاً أن سياسة المملكة تحترم الحقوق والمطالبة بها، فهي دائماً تضع احتياجات ومصالح المواطن بعين الاعتبار، كما أن الجميع سواسية أمام القانون، فإذا وجد من قصر في حقوق المواطنين يوجد هناك المساءلة، فأبواب المسؤول والمهتم مفتوحة، مؤكداً على أن المطالبة بالحقوق الشرعية لا غبار عليها، ولا خلاف معها، فالدين والدولة يؤيدانها ويحترمانها في كل وقت وفي أي زمان، فبلادنا بلد "ديمقراطية" في جانبها الشرعي من الطراز الأول.

نقد بناء

وأوضح "د. خياط" أنه غالباً ما يتبع عامة الناس من أفراد المجتمع الكثير من آراء السياسيين وأصحاب الفكر والقلم وبعض المهتمين بهذا النوع من القضايا، لذلك فإن هناك مسؤولية كبيرة على هؤلاء بأن يتقوا الله في دعواتهم وفكرهم الذي يطرح،

حتى لا يكون التيار مجرد مطالب بدون تأمل أو قراءة للوضع العام للوطن، مبيناً أن العامة من الناس يستجيب لتلك المطالبات ويستخدمون الأسلوب غير الجيد لطرح تلك المطالبة، وهم يتبعون بعض أصحاب الفكر في ذلك دون إدراك للعواقب الوخيمة لكيفية تلك المطالبة وأثرها في الداخل والخارج، مُشدداً على ضرورة أن يكون هناك تأمل عميق لجميع المطالبات الحقوقية من حيث الكيفية والتوقيت، سواء كانت تتعلق بقيادة المرأة للسيارة أو حتى مطالبات أخرى، لافتاً إلى أنه حتى الناس المؤيدين أو الذين ينتقدون لابد أن يكون النقد بناءً وعلى رؤية شرعية وطريقة لا تستخف بمن يطالب، كذلك على من يطالب أن يكون لديه فكر عميق لما يمكن أن يترتب على هذا النوع من المطالبات في الوقت الحالي، فلا يكون الخراب أكثر من الإصلاح، وذلك ما يجب أن ينتبه إليه الجميع.

منصة مناسبة

وتحدث "د. علي بن عبدالله الغامدي" -عضو مجلس الشورى في لجنة الإدارة والموارد البشرية- قائلاً: إن إدارة الثقافة الحقوقية مهمة للفرد، وهو مرتبط بدرجة الوعي العام في المجتمع والوعي السياسي بالدرجة الأولى؛ لأن كل المطالبات الحقوقية تتخذ طابعاً سياسياً أو يكون لها مظلة سياسية، وهذا لا غبار عليه ولا جدل فيه، مضيفاً أنه مع تأكيد ضرورة اختيار التوقيت المناسب يجب أن يكون هناك أيضاً اختيار المنصة المناسبة للمطالبة، مبيناً أنه لكي تظل مطالباتنا الحقوقية متوازنة ولا يحدث الاستغلال من الجهات الأخرى، ينبغي أن لا يتخذ حساسية الوقت والظرف دائماً للوقوف في طريق المطالبة بالحقوق، ففي الوقت الذي على المطالب بالحقوق أن يتحرى الوقت والأسلوب المناسبين والمنصة المناسبة، لا ينبغي أن تتخذ الأوقات ذريعة بأن يقفز الممانعون فوق هذا السبب لكسب فرصة المطالبة بالحقوق، مُشدداً على ضرورة أن تكون هناك موازنة، ففي الوقت الذي يجب أن لا نعرض مصالح الوطن والأمن والاستقرار لأي خطر، كذلك على الجهات المعنية أن تلاحظ بأنه لا ينبغي أن يحول عذر الوقت عن النظر في استحقاقات أصحاب الحقوق.

مواقف تصادمية

وبين "د. الغامدي" أن جوانب الوعي ليست فقط في الثقافة الحقوقية، لكن يجب أن تطال أولويات الحقوق وأولويات المطالبة، فأحياناً نطالب بأمور هناك أشياء أكثر أهمية منها وأكثر أساسية منها، مضيفاً أن على الإعلام دوراً كبيراً في تصويب الأخطاء لطريقة المطالبات الخاطئة، موضحاً أنه إذا لم تحدث تلك المطالبات بذريعة الجهل بالكيفية الجيدة، فمعنى ذلك بأنه لن تحدث الإنجازات ويتطور الوطن، ذاكراً أن جميع الشعوب تمر بمثل هذه التجارب وتعمل من خلال الممارسة حتى تصيب، مُشدداً على ضرورة عدم التصادم كالخروج في الشوارع وإشهار المطالبات، فتلك من سوء الاستغلال، كما أنه يعطل المصالح، مشيراً إلى أن اتخاذ لا يؤدي إلا لمزيد من التخلف والتعطيل، لكن لا يجب أن يتخذ ذلك عذر في تعثر بعض المصالح.

إشاعة بلبلة

وقال "د. طلال حسن بكري" -عضو لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب الأسبق-: إن المطالبات الحقوقية أمر مشروع للجميع، والدولة ترحب بمثل تلك المطالبات، وتشجع عليها، لكن الفوضى هي الأمر المرفوض وغير المقبول، فحينما نطالب بحق مشروع ونخرج بشكل مسيرات أو نطبق ذلك فإن ذلك لا يسيء لمن يفعل مثل تلك السلوكيات، بل يسيء إلى الوطن بأكمله، مضيفاً أنه حتى إن وجد ترحيب بذلك بذلك المطالب الحقوقي، فإنه بتلك السلوكيات غير المقبولة لن تنتظر لها الدولة وتأخذ بها؛ لأنها تحولت من مطالبة بالحق إلى إشاعة البلبلة والفوضى في أرجاء الوطن، مبيناً أن المطالبة الحقوقية أمر مسلم به، والدولة تدرك الأهمية لتلك المطالبات، وهناك الكثير من التجارب والمطالبات الحقوقية التي تم الاستجابة لها، لكن بعيداً عن الفوضى والتظاهرات وغيرها، لافتاً إلى أن هناك الكثير من الجهات الخارجية التي تتلصص ببلادنا، فهناك من يكره وجود الأمن والاستقرار في هذه الوطن، وهناك الفرع والخوف في بعض البلاد الأخرى فيترصدون بنا.

مبادرة الجهات

وتأسف "د. بكري" على من يستجيب لهذا التربص ويظنون بمطالباتهم إنما هم يطالبون بحقوقهم، لكنهم في الحقيقة يستجيبون لمن يترصد ببلادنا، مضيفاً أننا نعيش في حالة من الاستقرار والأمن وتلك الجهات الخارجية تكره هذا الأمن، وترغب في انزلاقنا كما انزلقوا هم بالفوضى والخوف، مُشدداً على ضرورة أن تبادر الجهات الحقوقية في فهم مطالبات الناس وتوجيهها بالشكل الجيد، ولا تنتظر أن يأتي من أفراد المجتمع ويطلب المبادرة، فهناك أمور بديهية كان من الممكن أن تبادر الجهات الحقوقية بالمطالبة بها دون أن تلجأ الناس إلى أساليب الفوضى، مؤكداً على أنه متى ما كانت الجهات الحقوقية قادرة على تلبية الاحتياجات الحقوقية كان هناك تفهم من قبل المواطن الذي يلاحظ جهود تلك الجهات.

فرصة تعبير

وأشار "د. محمد بن مهدي الخنيزي" -عضو مجلس الشورى في لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي- إلى أن هناك وسائل أوجدتها الدولة للمطالبة بالحقوق، سواء عن طريق فتح الجهات المعنية حقوق الإنسان كهيئة حقوق الإنسان لتقديم

المواطنين بمطالبهم إلى هذه الجهات التي سترفع تلك المطالبات إلى المسؤولين، كما يوجد أمراء المناطق الذين يجتمعون بأفراد المجتمع للاستماع لمطالبهم، موضحاً أن هناك من الأفراد من يخرج ويرفع صوته بتلك المطالبات سواء عبر الصحف أو الإعلام، التي قد تكون غير مناسبة، أو الوقت غير مناسب، فتستغلها بعض الجهات الخارجية الأجنبية للإساءة إلى المملكة، لافتاً إلى أن الدولة أعطت الأفراد الفرصة للتعبير عن آرائهم وأفكارهم وهذا طبيعي عبر قنوات التواصل الاجتماعي، فالدولة تحترم ذلك وتتيح المجال للمواطنين للتعبير والتنفس عما يشعرون به، وذلك هو من صفات المجتمع الراقي، مؤكداً على أن الدولة تقبلت الكثير من النقد تجاه الوزارات والمنشآت، حتى وصل الأمر إلى الطرح الجريء جداً عبر وسائل الإعلام.

توجيه الأفراد

وأوضح "د. الخنيزي" أن دور هيئات حقوق الإنسان وجمعيات حقوق الإنسان كبير في توجيه أفراد المجتمع، عبر إقامة دورات التنقيف الحقوقي، وكذلك الدورات التوعوية، كما حدث في المنطقة الشرقية، حينما أقيمت دورات للقضاة والمسؤولين في كيفية معاملة الآخرين وإعطائهم حقوقهم، ولتوعيتهم في كيفية التعبير عن الرأي، مشيراً إلى وضع خطة للجامعة العربية لتنقيف الطلاب، سواء على مستوى المرحلة الابتدائية أو الثانوية أو الجامعية، لتنقيفهم من الجانب الحقوقي، مبيناً أن جامعة الملك سعود وضعت قسماً لحقوق الطلبة، وذلك لتعميق مفهوم احترام الحقوق.



تجاوباً مع "سبق".. تأمين مسكن وخادمة للأبناء وتكليف محام للزوجين

سباق بين حقوق الإنسان وجمعية البر ومواطنين لمساعدة أطفال جدة الـ7

المصدر: جريدة سبق الخميس 4 محرم 1435 هـ - 7 نوفمبر 2013م

<http://sabq.org/WRHfde>

حسن العيسى- سبق- جدة:

تسابق عدد من الجهات الرسمية والخيرية ومواطنون، في تجاوب مع ما طرحته "سبق" حول قضية الأطفال السبعة، التي نشرتها بعنوان (في جدة 7 أطفال يواجهون قسوة الحياة بعد سجن الأب والأم)؛ إذ بادرت تلك الجهات بزيارة منزل الأطفال، والوقوف على حالتهم مباشرة، وتقديم مساعدات عاجلة، وتكليف محامٍ للترافع عن الأبوين المسجونين. ومن تلك الجهات المتجاوبة مع الحالة جمعية البر الخيرية ببحرة، بالتعاون مع عدد من المواطنين الذين بادروا بتأمين مستلزمات غذائية للأطفال، وملابس وأثاث بشكل مؤقت في منزلهم الحالي، تمهيداً لنقلهم لمنزلهم الجديد، الذي تم استئجاره، وتأمين كامل أثاثه عن طريق فاعلي الخير.

وقام رئيس جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة، الدكتور حسين الشريف، بالوقوف على وضع الأطفال وزيارتهم في منزلهم، ووعد بتبني الجمعية قضية الأسرة من كل الجوانب، وقال لـ "سبق" إن الجمعية ستقوم بمخاطبة الشؤون الاجتماعية لإيواء الأطفال، أو تأمين خادمة لهم ترعاهم، وتعتني بالرضيع.

كما تم تكليف المحامي عبد الكريم القاضي بالترافع عن الزوجين الموقوفين، ومناقشة قضيتهم مع الجهات المسؤولة، والمساعدة على تصحيح وضع الأم؛ لترعى أطفالها. وأضاف "الشريف": دعونا عدداً من فاعلي الخير للمساعدة على تأمين كل ما تحتاج إليه الأسرة من مسكن وأثاث ومواد غذائية.

ووفرت جمعية البر ببحرة خادمة تقوم على العناية بالأطفال وتنظيف ملابسهم وطبخ الطعام لهم، بإشراف ومتابعة مواطنة سعودية، تسكن بالقرب من منزل الأطفال.
يُذكر أن حالة الأطفال في الوقت الحالي أحسن من الماضي بكثير، ولا يشكون سوى من غياب الأبوين.



حقوق الإنسان تختار منسقين للتعاون مع الجهات الحكومية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 4 محرم 1435 هـ - 7 نوفمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131107/Con20131107652900htm>

خالد الجابري (المدينة المنورة)
شرعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في تعيين منسقين من الجهات الحكومية لتعزيز علاقات التعاون معها. وأوضحت شرف القرافي المشرف على مكتب فرع الجمعية بالمدينة أن النظام الأساسي للجمعية الصادر بالأمر الملكي رقم 2/24 وتاريخ 1425/1/18 هـ أسند إلى الجمعية اختصاص تلقي الشكاوى ومتابعتها مع الجهات المختصة والتحقق من دعاوى المخالفات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان، كما أن الأمر السامي رقم 2/ب 4616 وتاريخ 1427/1/24 هـ يؤكد «على الوزارات والمصالح الحكومية التعاون مع الجمعية وبذل كافة التسهيلات لها لتحقيق مهامها»، وبينت أنه استناداً على هذا وتنفيذا لتوجيهات رئاسة الجمعية شرع مكتب الجمعية بمنطقة المدينة المنورة كغيره من الفروع الأخرى في اختيار منسقين من الجهات الحكومية لتعزيز علاقات التعاون المشترك وتيسير مزيد من التواصل الفعال فيما يخدم الشأن الحقوقي.

هروب فتاة من الحماية الاجتماعية في أبها وحقوق الإنسان: تسليمها إلى دار الفتيات غير مقبول

المصدر: جريدة الشرق السبت 28 ذو الحجة 1434 هـ - 2 نوفمبر 2013م
<http://www.alsharq.net.sa/2013/11/02/985983>

أبها - الحسن آل سيد
رفضت دار الحماية الاجتماعية في أبها تسلّم فتاة كانت قد تمكنت من الهرب من الدار أمس الأول؛ الأمر الذي اضطرت معه الجهات المختصة إلى تحويلها إلى دار رعاية الفتيات وسط دهشة فرع هيئة حقوق الإنسان الذي أكد أن الفتاة غير مدانة في أي قضية جنائية لتودع دار الفتيات، مشيراً إلى أن الهيئة ستتواصل مع الجهات المختصة لمعرفة ملابسات القضية.

وكانت الفتاة تمكنت فجر أمس الأول من تسلق أحد أسوار الدار في غفلة من الحراسات الموجودة، ولجأت إلى فرع هيئة حقوق الإنسان في أبها، حيث جرى استقبالها وتهنئتها، ومن ثم إبلاغ الجهات الأمنية التي وصلت إلى الموقع وأجرت تحقيقاتها معها، ثم أعادتها من جديد إلى الدار التي رفضت تسلّمها، قبل أن يجري نقلها إلى دار الفتيات في أبها. وقال الناطق الإعلامي في شرطة منطقة عسير المقدم عبدالله آل شعثان إن بلاغاً ورد من دار الحماية الاجتماعية في أبها عن هروب إحدى النزيلات في تمام الرابعة فجراً، وتم التعميم بأوصافها على كافة الجهات الأمنية، مضيفاً إنه في تمام الساعة التاسعة صباحاً وصلت معلومات عن وجود الفتاة في مقر القسم النسائي لهيئة حقوق الإنسان، وتم تسليمها لدار رعاية الفتيات في أبها وإحالة أوراقها لهيئة التحقيق والادعاء العام للتحقيق في القضية ومعرفة ملابساتها.

من جهته، ذكر المشرف العام على هيئة حقوق الإنسان في منطقة عسير الدكتور هادي اليامي، أنه مع بداية دوام يوم الخميس حضرت فتاة في مقر الهيئة اتضح فيما بعد أنها هاربة من دار الحماية الاجتماعية وكانت في حالة نفسية سيئة، وتم إدخالها إلى مقر القسم النسوي حيث حررت شكوى تفيد أن الدار تنوي تسليمها إلى أسرتها، وجرى إبلاغ الشؤون الاجتماعية والجهات الأمنية بوجودها في المقر.

وذكر أن «الجهات الأمنية حضرت إلى الموقع وتم التحقيق مع الفتاة وتم الاتفاق على إرجاعها إلى الدار واستكمال التحقيقات هناك، إلا أن الشؤون الاجتماعية رفضت تسلّمها، رغم أنها من نزيلات الدار منذ أكثر من سنة تتابع دراستها، حتى فوجئنا بتحويلها إلى دار رعاية الفتيات رغم عدم ثبوت أي تهمة جنائية عليها»، مشيراً إلى أنهم يتواصلون مع الشؤون الاجتماعية وهيئة التحقيق لمعرفة الأسباب التي دعت إلى نقل الفتاة إلى تلك الدار، كما يتواصلون مع الجهات ذاتها لمعرفة ملابسات القضية، وما وصلت إليه نتائج التحقيق.

من جهتها، حاولت «الشرق» التواصل مع مدير عام الشؤون الاجتماعية في منطقة عسير سعيد الشهراني، إلا أنه رفض التصريح، رغم عديد من المحاولات التي أجريت معه.

على خلفية ما نشرته عكاظ أمس

حقوق الإنسان تتابع قضية الاعتداء على معاقة نجران

المصدر: جريدة عكاظ السبت 28 ذو الحجة 1434 هـ - 2 نوفمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131102/Con20131102651387.htm>

قايد آل جعرة (نجران)

أكد لـ«عكاظ» عضو هيئة حقوق الإنسان الدكتور هادي اليامي أن الهيئة تتابع قضية الفتاة المعاقة للتأكد من وضعها الصحي، من خلال إرسال فريق للوقوف ميدانياً على الإجراءات والتأكد من تفاصيل الحادثة، لمعرفة إن كانت الفتاة تعرضت للاعتداء وتحديد نوع الاعتداء.

يأتي تحرك الهيئة على خلفية ما نشرته «عكاظ» في عددها الصادر أمس تحت عنوان «الشرطة تحقق في اشتباه تعرض معاقة بنجران للاعتداء الجنسي والجسدي».

في المقابل لا تزال الجهات الأمنية بالمنطقة تحقق في الحادثة، وقال مصدر مسؤول إن والد الطفلة حضر البارحة الأولى إلى المستشفى للاطمئنان على وضع ابنته، مطالباً بمواصلة التحقيق والتأكد من سلامة ابنته، فيما أكد مصدر طبي بأن وضع الفتاة الصحي مستقر ولا تزال داخل قسم التنويم لتلقي العلاج.

وكانت الجهات الأمنية بمنطقة نجران قد فتحت تحقيقاً في حالة اشتباه تعرض نزيهة من ذوي الاحتياجات الخاصة بمركز التأهيل الشامل بنجران، تبلغ من العمر 20 عاماً، لاعتداء جنسي وجسدي بعد نقلها إلى مستشفى النساء والولادة والأطفال عصر أمس؛ لإجراء الكشف الطبي عليها، بعد أن نقلت للمستشفى عن طريق مركز التأهيل الشامل بالمنطقة، حيث أكد لـ«عكاظ» مصدر أمني رفيع، أن الشرطة تلقت بلاغاً أولاً من مستشفى الولادة والأطفال، يفيد بوجود فتاة معاقة يشتبه في تعرضها للاعتداء الجنسي والجسدي، سلمت للمستشفى عن طريق مركز التأهيل الشامل، وبين المصدر أن المحققين انتقلوا للمستشفى، وتم إشعار هيئة التحقيق، والادعاء العام بالحادثة بحكم الاختصاص، مشيراً إلى أن البلاغ لا يعني بأي حال من الأحوال صدقيته ما لم يتم الانتهاء من إجراءات الكشف الطبي.

يذكر أن مسؤولي المستشفى أكدوا في وقت سابق على ضرورة إبلاغ الشرطة والطبيب الشرعي للتأكد من وضع الفتاة، وما إذا كانت تعرضت بالفعل للاعتداء الجسدي أو الجنسي من عدمه.

اليوم

173 إعاقة بصرية في مدارس الشرقية

المصدر: جريدة اليوم السبت 28 ذو الحجة 1434 هـ - 2 نوفمبر 2013م

<http://www.alyaum.com/News/art/101363.html>

علي الغانمي-الدمام

تراجعت معدلات الإعاقة البصرية في مدارس التعليم العام بالمنطقة الشرقية إلى " 173 " حالة، بواقع " 98 " للبنين و " 75 " للبنات، موزعة على جميع قطاعات التربية والتعليم بالمنطقة، ابتداءً من الخفجي والقرية العليا والجبيل والدمام وبيق، ويجري إلحاقهم ببرامج معدة خصيصاً لإبراز المتميزين منهم، مرجعاً السبب لزيادة الرعاية الصحية والوعي

الثقافي لدى كافة شرائح الأسر بالمجتمع السعودي. وأوضح مدير إدارة التربية الخاصة بالإدارة العامة للتربية والتعليم بالمنطقة سعيد الخزامين، أن الشرقية تعتبر من المناطق الرائدة في مجال الإعاقة، من خلال التوسع في برامج دمج الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال إلحاقهم ببرامج معدة لهم خصيصاً داخل مدارس التعليم العام، وأضاف أن الإعاقة البصرية تنقسم إلى قسمين، الأول: هو مكفوفي البصر، والثاني: ضعف البصر، وشدد خلال المعرض الثقافي للتوعية بالإعاقة البصرية الذي أقامته إدارة التربية الخاصة بمجمع الراشد مساء أمس الأول، بحضور مدير عام التربية والتعليم بالمنطقة الدكتور عبدالرحمن المديرس وعضو مجلس هيئة حقوق الإنسان والمشرّف العام على فرع الهيئة بالمنطقة عبدالله السهيل، على أهمية نشر ثقافة الوعي وإبراز الأشخاص المتميزين من ذوي الإعاقة البصرية في كافة المجالات حتى يؤمنوا بإمكانياتهم وقدراتهم، ويتعاشوا ويتكيفوا ويمارسوا كافة المهارات، ومن جهته أكد مدير عام التربية والتعليم بالمنطقة د. عبدالرحمن المديرس، استمرار تقديم أحدث التقنيات التي تخدم شريحة ذوي الاحتياجات الخاصة ومنها فئة الإعاقة البصرية، مشيراً إلى سعي الإدارة العامة للتربية والتعليم لعقد العديد من الشراكات مع كافة القطاعات الحكومية والأهلية لطلاب التعليم العام، وكذلك لذوي الاحتياجات الخاصة ومنها، إشراكهم مؤخراً في جائزة الإدارة للتميز والإبداع.



الفوزان يصف التكفيريين بـ كلاب النار.. ويطالب العلماء بوقفه صارمة ضدهم

المصدر: جريدة الشرق الأحد 29 ذو الحجة 1434هـ - 3 نوفمبر 2013م
<http://www.alsharq.net.sa/2013/11/03/986562>

الرياض - حسين الحربي
هاجم عضو هيئة حقوق الإنسان أستاذ الفقه المقارن في المعهد العالي للقضاء الدكتور عبدالعزيز الفوزان، الجماعات التكفيرية بقوله «لا يزال أهل التكفير والتفجير يعيشون في الأرض فساداً.. فاليوم شابان تونسيان دون العشرين يفجران نفسيهما، أحدهما أمام فندق، والآخر أمام قبر بورقيبة».
وقال الفوزان خلال تغريدات له على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» أمس «ما أشد فرح الأعداء بهذه الجماعات التكفيرية الإرهابية، وكم يستغلونها لزعزعة استقرارنا وتهديم أمننا وتشويه سمعتنا والصد عن ديننا والتدخل في شؤوننا».
وطالب الدكتور الفوزان من العلماء الوقوف بصرامة في وجه هؤلاء التكفيريين، واصفاً إياهم بالجهلة الذين يقامرون بحاضر الأمة ومستقبلها، وقال «إلى متى السكوت عن هؤلاء الجهلة المجرمين الذين يقامرون بحاضر الأمة ومستقبلها وواقعها ويزعزعون أمنها ويغرون بشبابها وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا»، مشيراً في تغريداته إلى أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بقتل «الخوارج»، حيث بين أنهم «كلاب النار، وشر الخلق والخلقة، وشر من تحت أديم السماء، وأنهم لا يزالون يخرجون على الأمة حتى يخرج آخرهم مع الدجال».
يذكر أن الدكتور عبدالعزيز الفوزان كان قد هاجم شبكة القاعدة في وقت سابق، وقال: «إذا كانوا يريدون أن ينجسوا الأمة، فليكفوا شرمها ولا يتدخلوا، لأن في تدخلهم جلباً ودفعاً للقوات الأجنبية للتدخل، بسبب ما عرف عن ظلم القاعدة».

سعوديات يطرقن باباً جديداً للرزق من خلال • مكاتب

التقسيط

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 28 ذو الحجة 1434هـ - 1 نوفمبر 2013م
<http://www.alriyadh.com/2013/11/01/article880326.html>

إضاءة منال الزايد

لم تعد المرأة السعودية بعيدة عن سوق العمل حتى إنها أضحت تقتحم عالم التداولات في البيع والشراء لنجد أن أغلب النساء العاملات أو غير العاملات من وظائف ما لديها من أموال في مكاتب التقسيط لتصبح مهنة تمارسها ربات البيوت والعاملات بهدف زيادة دخل الأسرة المادي، هذه المهنة لا تمارسها - حسب أغلب الآراء - إلا من عاصرت الحياة ومشاقها، فالموظفة تبرر بتورطها في الديون ولم تجد المنفذ لها إلا الخوض في هذا العالم لتتخلص منها، وربة البيت بذريعة زيادة دخلها المادي لها ولأسرتها أيا كان الهدف فالنتيجة هي أن المرأة أصبحت منافساً قوياً للرجل في عالم التجارة، بدليل أن مكاتب التقسيط الآن ووكالات السيارات أصبحت تقرض المرأة وتستقطبها للتعامل معها إلى أن أصبحت المرأة هي من تتاجر وتروج للتجارة، وسجلت حركة التداول للبيع والشراء عن طريق العنصر النسائي خلال الستة أشهر الماضية من العام الحالي وحسب ما أكدته عدد من مكاتب التقسيط ارتفاعاً كبيراً.

وعلى الرغم من المصاعب التي واجهتهن والعقبات التي اعترضتهن إلا أنهن تغلبن على كل التوقعات التي كادت أن تتسبب في فشلهن، معلات ذلك بالنظرة السائدة في المجتمع أمام اقتحام المرأة هذا المجال. من جانبها تؤكد فائق البيشي موظفة حكومية على أن تزايد عدد تاجرات المهنة في التداولات والتقسيط أمر طبيعي ويعتبر هذا الأمر نتاج لما تشهده المنطقة من تطورات لعمل المرأة الذي لم يقتصر على التعليم أو الصحة أو حتى في الأعمال الحديثة دوناً عن تجارة التقسيط، معتبرة أن ممارسة المرأة لهذا النوع من التجارة سيسهم وبشكل كبير في تغيير المفهوم السائد لمحدودية عمل المرأة خاصة التجاري.

وترى هند الزايد موظفة حكومية أن العمل في هذا المجال بالنسبة للمرأة السعودية لا عيب فيه كما يعتقد البعض ما دامت تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتقول أغلب المتعاملات بهذه المهنة هن من النساء الموظفات، وتقول: "بدأت أمارس مهنة التقسيط منذ سنة ونص وأعتبر مبتدئة بالنسبة لغيري، حيث أعتمد بعد الله على تشغيل أموالني مع شركاء في مكتب له خبرته في مجالات التقسيط.. والله الحمد لم ألمس أي مشاق أو متاعب خلال ممارستي المهنة، وهدفني هو زيادة دخلي المادي".

وتشير أم أنور الضمادي ربة بيت إلى أنها فضلت العمل في هذا المجال مرجعة ذلك كونها خريجة بكالوريوس ولم تزرزق بعمل فقررت هي وزوجها خوض هذه التجربة عليها تعينهم على توفير حياة كريمة لأولادهم، وتضيف: "بالنسبة للأرباح فهي بسيطة بالنسبة للغير من التجار خاصة العنصر الرجالي"، وحول المعوقات التي واجهتها تشير إلى أن البداية فقط قد تكون مرحلة صعبة من ناحية اتخاذ القرار والخوض في التعاملات التجارية إلى توفير السيولة سيما وأنها غير عاملة. ويشير فهد العنزي مسؤول مكتب تمويل إلى أن المرأة تخطت بإصرار ودافع قوي ثقافة العيب، وحول التعامل مع النساء كشركاء أن صح القول يوضح: "غالباً ما تطلب المبتدئة خاصة أن نساعدنا في طريقة التمويل كونها لم تتعامل معه من قبل، فنقوم نحن بدورنا بتسجيل العقود وجميع ما يتعلق بالتمويل عن طريقنا".

وتقول الأخصائية الاجتماعية بهيئة حقوق الإنسان لحائل خيرية الزين إن المرأة السعودية وبشكل عام استطاعت تغيير المفهوم السائد من الناحية الاقتصادية وكونها تعمل في مجالات التجارة أيا كان نوعها، وتقول: "دخول المرأة لسوق العمل ليس بالشيء المستغرب خاصة الموظفة التي تستطيع توفير رأس المال.. إن نسبة الوعي التجاري لدى المرأة السعودية

ارتفع حيث أصبحت هي من تبحث عن المهنة حتى لو كانت ربة منزل"، منوهة إلى أن ارتفاع مستوى تعليم المرأة أيضا أسهم في جعلها تحظى بميزات اجتماعية إضافة لدخولها الوظيفة واختلاطها بأجواء العمل.



مصادر الحياة : درس استقلال هيئة حقوق الإنسان .. مالياً وإدارياً

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 2 محرم 1435 هـ - 5 نوفمبر 2013م

<http://alhayat.com/Details/568840>

الرياض - إبراهيم الزاحم
علمت «الحياة» من مصادر مطلعة أن جهات عليا تدرس طلباً مقدماً من هيئة حقوق الإنسان لفصلها إدارياً ومالياً عن وزارة الخدمة المدنية، وجعلها هيئة مستقلة كما هي حال هيئتي مكافحة الفساد والغذاء والدواء، وذكرت المصادر أن هيئة الخبراء في مجلس الوزراء تدرس حالياً سلم الرواتب الجديد الخاص بالهيئة لعرضه على المجلس.
وبينت المصادر، «أن طلباً تقدمت به هيئة حقوق الإنسان إلى مجلس الوزراء في خصوص تحويلها إلى هيئة مستقلة، لها موازنة خاصة، بارتباط إداري ومالي مباشر مع مجلس الوزراء، وأن مجلس الوزراء وجه الطلب للدرس من هيئة الخبراء في المجلس، للبت في موضوع تحويلها، ودرس إمكان ذلك».
وذكرت مصادر مطلعة في هيئة حقوق الإنسان لـ«الحياة»، أنها تقدمت بطلبها بناء على قرار الهيئة العامة للأمم المتحدة وما اصطلح على تسميته بـ«مبادئ باريس» التي تعلقت بآليات المؤسسات الحقوقية والوطنية، وجاء فيها «أنه ينبغي أن تملك المؤسسة الوطنية الهياكل الأساسية المناسبة لتحسين سير أنشطتها، وبصفة خاصة الأموال الكافية لذلك، وينبغي أن يكون الغرض من هذه الأموال هو تزويدها بالموظفين والمقار الخاصة بها، لتكون مستقلة عن الحكومات، وعدم خضوعها لمراقبة مالية قد تؤثر في استقلاليتها، إضافة إلى كفالة استقلال ولاية أعضاء المؤسسة التي لن تكون مستقلة إلا به، وأن تكون بوثيقة رسمية محددة».
وأضافت أن تحويل هيئة حقوق الإنسان إلى هيئة مستقلة إدارياً ومالياً يساعدها مستقبلاً في نشر وتعليم مبادئ حقوق الإنسان والبحوث المتصلة بها، والمشاركة في تنفيذها في المدارس والجامعات السعودية، إلى جانب استقطاب الكوادر المهنية المؤهلة.

رئيس جمعية المتقاعدين واعدا بتبني رفع الحد الأدنى للرواتب إلى 4 آلاف ريال.. الهنيدي:

سكن المتقاعدين سيرى النور ومشروع للمرأة قريبا 4-1

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 2 محرم 1435 هـ - 5 نوفمبر 2013 م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131105/Con20131105652200htm>

حوار: مريم الصغير (الرياض)
أكد رئيس الجمعية الوطنية للمتقاعدين قائد القوات الجوية الملكية السعودية سابقا عبدالعزيز الهنيدي، النية في رفع أمر الحد الأدنى لمعاشات التقاعد إلى أربعة آلاف ريال، إلى المقام السامي مباشرة، بعيدا عن أي روتين، مستبعدا أن يكون مجلس الشورى رفض ذلك المقترح، بل حدث خلط في نقل الخبر.
وأكد في حوار مع «عكاظ» أن الجمعية تتبنى حاليا أربعة مشروعات حيوية، أبرزها يتعلق بتوفير سكن للمتقاعدين عن طريق إحدى كبرى الشركات التي تعمل في مجال العقار، مبينا أن هناك مشروعا يخدم المتقاعدين يدرس في وزارة الداخلية، وسيتم الإعلان عنه فور الانتهاء من تفاصيله.. فإلى تفاصيل الحوار:

• ترقب الكثير من المتقاعدين موافقة مجلس الشورى على رفع الحد الأدنى لمعاشات التقاعد إلى 4 آلاف ريال، كيف ترى عدم الموافقة؟

- الواقع إن مجلس الشورى لم يتطرق أبدا للحد الأدنى الذي سبق أن وافق عليه، وأوصى أن يكون الحد الأدنى في المعاشات المتقاعدين هو (4000) ريال ولا زالت التوصية قائمة، ولم ترفض من المجلس فكيف يرفض المجلس توصية قام برفعها للمقام السامي للموافقة عليها، أليس في ذلك شيء من التناقض، وعلى الصعيد العام الكثيرون خلطوا بين الحد الأدنى للمعاش ومناقشة المجلس لنصيب أبناء التقاعد المتوفى من المعاش الذي كان في حدود 3 آلاف ريال، وأعتقد أن بعض إخواننا الصحفيين تسرعوا في نقل الخبر دون أن ينتبهوا إلى اختلاف الموضوعين، ودون أن يتحرروا دقة المعلومة، أما موقف الجمعية من ذلك الخبر غير الصحيح فكان مزعجا جدا، ولكن نحمد الله تعالى على أنه كان خبرا غير صحيح ويكفي المتقاعدين ما يسمعون من الأخبار غير المفرحة.
كما أن الجمعية مصرة على متابعة ذلك لإيمانها بأحقية التقاعد لهذا الحد، كونه أفنى عمره في خدمة وطنه فهذا أبسط ما يستحقه، سنتعدى الروتين ونرفع ذلك مباشرة إلى المقام السامي، والذي نعرف مدى حرصه على مصالح المواطنين.

1,2 مليون متقاعد

• أين وصلت قاعدة البيانات لجمعية المتقاعدين؟

- جمعية المتقاعدين بالمملكة تعتبر أكبر جمعية من مؤسسات المجتمع المدني لكبر حجم عدد المتقاعدين ولأهمية مسؤوليتها وباعتبار المتقاعدين ثروة وطنية لتعدد الخبرات والمهن لدى المتقاعدين، والذين يبلغ عددهم من جميع الفئات قرابة 850 ألف شخص، وإذا أضفنا عدد المستفيدين من المعاشات من عوائل المتقاعدين لبلغ عدد الأشخاص المسؤولة عنهم الجمعية مليوناً وربع المليون شخص، ولذلك يمكن القول إن جمعية المتقاعدين هي في رأس قائمة الجمعيات المهمة بالمملكة.

• كثيرون لا يعرفون أبرز مشاريع الجمعية المستقبلية، فهل التأمين الصحي ضمن اهتماماتكم؟

- أهم المشاريع التي ركزت عليها الجمعية هي أربعة مشاريع تتعلق بتوفير سكن للمتقاعدين عن طريق إحدى كبرى الشركات التي تعمل في مجال العقار والأعمال، وتقدم عروضاً متنوعة لإسكان المتقاعدين ولم تبدأ الشركة العمل بعد، بجانب مشروع للمهرجانات الثابتة والمستقلة، ومشروع للإعلام والدعاية.

وهناك خدمات كثيرة تقدمها الجمعية للمتقاعدين مثل حملات العمرة والحج ورحلات جماعية سياحية، وتأمين صحي محدود للمتقاعدين ذوي الدخل المحدودة، وتخفيضات في العلاج والدواء في المواد الغذائية الأساسية وكذلك في مجموعة من الفنادق والحديث يطول عن خدمات المتقاعدين.

بطاقة شرف

• هل ساعدت بطاقة «التسهيلات» للمتقاعد في تسهيل مراجعة وتخفيض الرسوم الحكومية التي يطالب بها المتقاعد مثل استئجار السيارات؟

- الجمعية ساعية لإصدار بطاقة شرف لجميع المتقاعدين تساعد على الكثير من الخدمات، وقد رفعت لصاحب الصلاحية وطلب منا تعديل بعض فقراتها أو الاكتفاء ببطاقة عضوية الجمعية، ولا زال الموضوع تحت الدراسة وسيتم متابعة سرعة إصدارها.

• هل تتبنى الجمعية دوراً في تثقيف وتأهيل من هم على رأس العمل أو المقبلين على التقاعد من عسكريين ومدنيين، ليتمكنوا من التعامل النفسي مع الراتب التقاعدي؟

- توجد دورات مكثفة للمرشحين للتقاعد وخاصة في الدوائر الرسمية تسمى دورة (التهيئة للتقاعد) ومدة الدورة (5) أيام تساعد الدورة على التخفيف من وطأة التقاعد والبعد عن الزملاء في الحياة التي عاشها لفترة طويلة وتعرف المتقاعد على أفضل السبل للعمل إذا كان يرغب فيه لرفع دخله الشهري، كما تقوم فروع الجمعية المنتشرة في أنحاء المملكة والذي وصل عددها حتى الآن إلى (19) فرعاً، بأنشطة ثقافية وترفيهية للمتقاعدين، والجمعية ستتوسع بعون الله تعالى في مجال التدريب والأنشطة الثقافية والترفيهية للمتقاعدين.

• ما هو رأي الجمعية في عملية عدم جمع المرأة بين راتبها التقاعدي ورواتب زوجها أليس فيه شيء من الإجحاف؟
- فهمت أن المرأة المتقاعدة لازالت لا تستفيد من معاش زوجها المتقاعد المتوفى، كما أن المتقاعدة زوجة المتوفى لا يستفيد ورثتهما من المعاشين معاً، بل يوزع المعاش الأعلى للزوج أو الزوجة على الورثة، لكني فهمت من المؤسسة العامة للتقاعد أن تلك المشكلات سيتم حلها في نظام التقاعد الجديد (العسكري، والمدني) الذي لا تعرف متى سيصدر، وطلبنا معرفة ذلك.

والمقاعدون الذين هم من ذوي الاحتياجات الخاصة يراجعون جمعية الأطفال المعوقين وخاصة بعد أن صدر نظام خاص بالمعوقين يعطيهم حقوقاً كثيرة وراتباً، ولا أذكر أن هناك طلبات من المذكورين يطلبون تدخل الجمعية فيما ذكرتم.

• ماذا قدمت الجمعية للمرأة المتقاعدة؟

- أهم ما قدمت الجمعية للمتقاعدات هو بطاقة إثبات الشخصية التي تستخدمها المرأة للحصول على مميزات والتعريف بشخصيتها، وقد تعاونت الجمعية مع وزارة الداخلية والمؤسسة العامة للتقاعد لإصدار تلك البطاقة، وهناك طلبات كثيرة للمتقاعدات وقعتها الدكتورة فوزية أخضر مديرة القسم النسائي بالجمعية، وقد عرضت الطلبات على صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود وزير الداخلية والرئيس الفخري للجمعية، وأمر سموه الكريم بدراستها، وجار الآن دراستها من قبل لجنة عليا وسيتم التحدث عن هذا الموضوع في وسائل الإعلام عندما يصدر قرار بذلك.

• هل هناك أفكار جديدة تنوون إضافتها لخدمات المتقاعدين والمتقاعدات؟

الواقع أن جمعية المتقاعدين تهتم بتنمية وتقدير واحترام المتقاعدين باعتبارهم من كبار السن، ووفاء لما قدموه من خدمة للدولة والوطن بصفة عامة، ولما كان بر الوالدين من أهم الأمور التي اهتم بها الإسلام وورد ذكر ذلك في الكتاب والسنة فإن بر المتقاعدين من قبل المجتمع يعتبر مهماً أيضاً لذلك تهتم الجمعية بالتعاون مع وزارتي التربية والتعليم العالي ومؤسسات المجتمع المدني لرفع مستوى الوعي عند الناس بالقيم التي ذكرتها لأننا نرى مع الأسف كثيراً من المتقاعدين في الأسواق والوزارات الخدمية والمستشفيات وغيرها من الأماكن لا يقدمون خدمة لكبار السن مثل إخلاء المقعد لهم إذا كانوا قِياماً ومساعدتهم لعبور الشارع والوقوف لهم عند حضورهم والتعامل معهم بكل أدب وخلق كريم.

• هل يتوقع المتقاعدون قريباً إنهاء الكثير مما يعانون منه؟

- أؤكد لأخواني المتقاعدين بصفة خاصة أن صاحب السمو الملكي وزير الداخلية الرئيس الفخري للجمعية حريص جداً لحل المشكلات والصعوبات التي يتعرض لها المتقاعدون وفقاً لتوجهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الأب الروحي للمتقاعدين، وأن هناك لجنة عليا تدرس كل تلك الطلبات وسترفع للمقام السامي الكريم بتوصياتها.

الهنيدي.. نصف قرن

في حماية الأجواء

عمل في العشرين من عمره موظفاً في مطار جدة عام 1374، قبل أن يلتحق بسلح الطيران الملكي السعودي.

وخدم في القوات الجوية لمدة قاربت نصف قرن، وبعد تقاعده فضل خدمة المجتمع والوطن بصفة عامة في مجال خدمة المتقاعدين، مؤكداً أنه يطلب الأجر والثواب من الله، ثم لخدمة إخوانه المتقاعدين الذي أفنوا زهرة حياتهم في خدمة دينهم ثم مليكهم ووطنهم.

كان عضواً لمدة 4 سنوات في مجلس منطقة المدينة المنورة، معبراً عن اعتزازه بالعمل في جوار قبر المصطفى عليه الصلاة والسلام، كما عمل لمدة سنة ونصف السنة في هيئة حقوق الإنسان في بداية إنشائها، وحضر 6 جلسات للمجلس الدولي لحقوق الإنسان بجنيف، مشيراً إلى أنه استفاد كثيراً من هذه الجلسات والعمل في الهيئة، قبل أن يلتحق بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، والتي استمر بها عمله حتى الآن.

لديه من الأبناء 9 منهم خمسة بنات. تعرضت طائرته المقاتلة من نوع (ف/86) أمريكية الصنع، لحريق واستطاعت فرقة الإطفاء إخماده، لكنه أفلح في نفس اليوم بطائرة أخرى، حرصاً على عدم الخوف لاحقاً من الطيران.



أمير عسير يُوجه بتشكيل لجنة لدراسة قضية الفتاة الهاربة من دار الحماية

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء 3 محرم 1435 هـ - 6 نوفمبر 2013م
<http://www.alsharq.net.sa/2013/11/06/989513>

أبها - الحسن آل سيد

وجه أمير منطقة عسير الأمير فيصل بن خالد، بتشكيل لجنة من الجهات ذات العلاقة لدراسة قضية الفتاة الهاربة من دار الحماية الاجتماعية من جميع جوانبها ورفع تقرير مفصل.

ذكر ذلك لـ «الشرق» الناطق الرسمي باسم إمارة منطقة عسير سلطان القحطاني.

وعلمت «الشرق» من مصادر لها أن هيئة التحقيق والادعاء العام وجهت الشؤون الاجتماعية بمنطقة عسير منذ يومين بالإفراج عن الفتاة الهاربة وإعادتها إلى دار الضيافة والحماية الاجتماعية بدلاً من وضعها الحالي في دار الفتيات (مقر انفرادي)، إلا أن الشؤون الاجتماعية لم تنفذ قرار الإفراج إلا أمس (الثلاثاء).

وكانت هيئة التحقيق والادعاء العام وجدت بعد التحقيق مع الفتاة عدم ثبوت أي إدانة لها ومن ثم قررت الإفراج الفوري عنها وإعادتها إلى دار الضيافة والحماية الاجتماعية.

كما أبدت هيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير استغرابها من موقف الشؤون الاجتماعية واعترضت على عدم إعادة الفتاة إلى دار الحماية الاجتماعية بعد هروبها واستجدت بهيئة حقوق الإنسان وأصررت على نقلها إلى دار الفتيات التي تقع فيها النساء والفتيات اللاتي لهن قضايا جنائية.

من جهته، أوضح الناطق الرسمي للشؤون الاجتماعية بمنطقة عسير علي بن عبدالرحمن الأسمرى لـ «الشرق»، أن الفتاة أُعيدت إلى دار الضيافة والحماية الاجتماعية تنفيذاً لتوجيه هيئة التحقيق والادعاء العام بعد انتهاء التحقيق معها اليوم.

وقال إن الفتاة حالياً في الدار وتتمتع بكامل حقوقها التي كفلها لها النظام، وأضاف «الإجراء الذي اتخذته الشؤون الاجتماعية لم يكن تعسفياً وإنما تم تطبيق النظام، والفتاة هربت من الدار وقضت ليلة خارجة ولجأت إلى هيئة حقوق الإنسان وكان لا بد من إجراء تحقيق معها، وهو ما تم فور انتهاء تحقيقات هيئة التحقيق والادعاء العام. وتم إعادة الفتاة إلى الدار وفق ما ورد من هيئة التحقيق والادعاء العام».

وأضاف الأسمرى أن مسألة تخوف الفتاة من عودتها إلى أسرته لم ولن يتم إلا بعد موافقة وتوجيه أمير المنطقة الذي وجه شخصياً بنقلها إلى دار الحماية الاجتماعية عندما تعرضت للتعنيف.

وتشير مصادر «الشرق» إلى أن الفتاة كانت تعاني بسبب أسرتها وتعرضت للتعذيب والعنف من قبل عدد منهم، كما أن والدها سُجن بسببها وهو لا يزال حالياً في السجن، وأبدت تخوفها من العودة إليهم خوفاً من تعرضها للتعنيف مرة أخرى.



في جدة.. 7 أطفال يواجهون قسوة الحياة بعد سجن الأب والأم

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 3 محرم 1435 هـ - 6 نوفمبر 2013م

<http://sabq.org/6KHfde>

عبدالله الراجحي- سبق- جدة:

وقف فريق من هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة على حالة الطفلة الإندونيسية التي تعرضت لعنف شديد جداً من قبل أسرتين من بني جلدتها، وتبين استجابة الطفلة للعلاج، وعدم تعرضها للاغتصاب، وذلك خلال زيارة الفريق لشرطة الكندرة للاطلاع على سير القضية.

وكان ذلك بتوجيه من رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العبيان؛ إذ تابع فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة حالة الطفلة بفريق مكون من مساعد المشرف العام على فرع الهيئة بمنطقة مكة إبراهيم النحاني، ومديرة المكتب النسوي جواهر بنت عبدالعزيز النهاري.

وقال "النحاني": لقد اتضح من خلال مجريات القضية أن الطفلة الإندونيسية لم تتعرض لاغتصاب، وإنما بسبب الإهمال في نظافتها حدثت تقرحات حول المهبل. مشيراً إلى أن الطفلة تعرضت لعنف شديد جداً، وأن المتهم في ذلك أسرتان من بني جلدة الطفلة، وأنهم أوقفوا رهن التحقيق.

وأضاف بأنه بزيارة الطفلة تبين أنها في غيبوبة، وبتكرار الزيارة اتضح أنها تستجيب للعلاج. وأوضح أن الفريق اتقى بالدكتور صلاح الدين مفتاح الطبيب المعالج، الذي بين أن الطفلة تستجيب للعلاج، وأجريت لها عملية في يوم 12 / 10 / 2013، وما زالت الدكتورة جواهر النهاري تقوم بزيارتها للاطمئنان على حالة الطفلة بشكل شبه يومي. وأشار إلى أن رئيس هيئة حقوق الإنسان يتلقى تقريراً يومياً عن حالة الطفلة منذ دخولها المستشفى، ويؤكد حقها في تمتعها بصحة جيدة.

الداخلية السعودية: لا أدلة على فيديو ضرب عامل النظافة دعت من لديه معلومات عن هذا المقطع إلى مراجعة السلطات الأمنية

المصدر: العربية الخميس 4 محرم 1435 هـ - 7 نوفمبر 2013م
<http://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2013/11/06/الداخلية-السعودية-لا-أدلة-على-فيديو-ضرب-عامل-النظافة.html>

الرياض - العربية.نت
أعلنت وزارة الداخلية السعودية، اليوم الأربعاء، عدم وجود دليل يثبت صحة مقطع الفيديو الشهير "ضرب سعودي لعامل نظافة".
وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة اللواء منصور التركي إنه لا يوجد دليل لغاية الآن يثبت صحة هذا المقطع.
وأضاف في تصريحات نقلتها شبكة الـ "سي إن إن": "الشرطة لا تزال تحقق في هذا الموضوع وتحاول التأكد من صحة الفيديو، وعلى أي شخص على علم بهذا المقطع التواصل مع السلطات الأمنية."
وأوضح: "لم يتقدم أي أحد بشكوى للشرطة بخصوص هذا الموضوع، بالإضافة إلى عدم مجيء أي شخص يدعي أنه ضحية هذا الفيديو."
وأشار إلى أن "كون من يظهر في مقطع الفيديو يبدو كشخص سعودي فهذا لا يعني أنه سعودي بالضرورة."
وكان هذا الفيديو الذي انتشر قبل أسبوعين تقريباً، أثار موجة غضب واسعة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ونادى الكثيرون بضرورة معاقبة الشاب الذي أقدم على ضرب عامل النظافة.
ومن بين المنادين هيئة حقوق الإنسان في السعودية، التي أكدت أن "مقطع الفيديو يظهر انتهاكاً جسيماً لحق هذا الإنسان في الكرامة والسلامة الجسدية وغير ذلك من الحقوق التي تكفلها أحكام الشريعة الإسلامية وتجزم انتهاكها، وأكدها في ضوء ذلك النظام الأساسي للحكم وأنظمة الدولة التي جاءت لضمان تطبيق هذه المبادئ والأحكام."
وأضافت في بيانها: "وبغض النظر عن سبب تعرض هذا الشخص للممارسات المهينة والقاسية التي يظهرها المقطع، فإنها إضافة إلى ما ذكرتمثل أيضاً تجاوزاً وتعدياً على سلطات الدولة ومؤسساتها التي وجدت لضمان حفظ حقوق الناس فيما بينها، وضمان عدم تعديهم على بعضهم البعض."



”الشؤون الاجتماعية”: إجراءاتنا لم تكن تعسفية وإنما طبقنا النظام ”هاربة أبها” تعود لـ”دار الحماية” بعد انتهاء تحقيقات أجهزة الأمن

المصدر: جريدة سبق الخميس 4 محرم 1435 هـ - 7 نوفمبر 2013م

<http://sabq.org/mOHfde>

نادية الفوز - سبق - بها: أكد الناطق الإعلامي للشؤون الاجتماعية بمنطقة "عسير" علي الأسمرى أن الفتاة الهاربة من "دار الحماية الاجتماعية" في "أبها" أعيدت إليها بعد توجيه من هيئة التحقيق والادعاء العام عقب استكمال إجراءات التحقيق في القضية من قبل الجهات الأمنية ومن الشرطة وهيئة التحقيق والادعاء العام، مبيناً أنها تتمتع الآن بكامل حقوقها التي كفلها لها النظام. وقال لـ"سبق" إن "الشؤون الاجتماعية بعسير عملت على تطبيق الأنظمة بشأن هروب الفتاة واستكمال كافة إجراءات التحقيق في القضية من قبل الجهات المختصة". وأضاف: "الإجراءات التي اتخذتها الشؤون الاجتماعية لم تكن تعسفية وإنما تم تطبيق النظام، والفتاة هربت من الدار وقضت ليلة خارجة ولجأت إلى هيئة حقوق الإنسان وكان لا بد من إجراء تحقيق معها، وهو ما تم فور انتهاء تحقيقات هيئة التحقيق والادعاء العام". وعن سبب هروب الفتاة، أوضح "الأسمرى" أن "السبب يرجع إلى تخوف الفتاة من تسليمها لأسرتها التي تركتها بسبب قضية عنف أدت إلى سجن والدها وتخوفها من إشكاليات مع أسرتها". وانتقدت هيئة حقوق الإنسان بمنطقة "عسير" موقف الشؤون الاجتماعية واعترضت على عدم إعادة الفتاة إلى "دار الحماية الاجتماعية" بعد هروبها واستجادها بهيئة حقوق الإنسان. وعلمت "سبق" أن القسم النسائي بالهيئة بذل أقصى جهوده حتى لا يتم تحويل الهاربة إلى دار رعاية الفتيات التي تخص المحكومات في قضايا جنائية". وكان أمير منطقة عسير الأمير فيصل بن خالد، وجّه بتشكيل لجنة من الجهات ذات العلاقة لدراسة قضية الفتاة الهاربة من جميع جوانبها ورفع تقرير مفصل.

تقرير: الطفلة الإندونيسية لم تغتصب

المصدر: جريدة الوطن الخميس 4 محرم 1435 هـ - 7 نوفمبر 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=166580&CategoryID=3

جدة: تهاني البقمي
وجه رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العياني، أمس، فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة بمتابعة حالة الطفلة ذات السنوات الثلاث، والمُدعى اغتصابها بجدة قبل فترة زمنية.
وأكدت مدير عام القسم النسوي بفرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة، جواهر النهاري لـ "الوطن"، أن الطفلة لم تغتصب، وقد قام فريق من الهيئة بزيارة الطفلة مرتين خلال الفترة الماضية، واطلعوا على تقرير المستشفى، الذي يشير إلى أنها لم تغتصب.
من جانبه، أكد مدير إدارة الطب الشرعي بصحة جدة لـ "الوطن"، الدكتور طلال إكرام أن الفحص الشرعي في العناية المركزة بالمستشفى الخاص، أثبت أن الطفلة الإندونيسية الجنسية تعرضت لتعذيب شديد ورضات في كامل جسمها، مع تأكيد الطبيب الشرعي من وجود غشاء البكارة.
وأوضح الناطق الإعلامي لشرطة جدة، الملازم أول نواف البوق، أنه وقبل شهرين من تاريخه تلقى شريطة شرطة جدة بلاغا من أحد المستشفيات الخاصة بالمحافظة، مفاده وصول حالة إلى المستشفى لطفلة تبلغ من العمر ثلاث سنوات من جنسية شرق آسيوية بمعية أشخاص من بني جلدتها "امراتان وثلاثة رجال"، أرادوا علاجها من ارتفاع شديد في درجة الحرارة، وكانت في شبه غيبوبة وصحتها متدهورة، وبها نزيف دموي من جروح بمناطق حساسة، وأيضا كدمات وآثار لضرب وتعنيف، ولاشتباه المستشفى في وضع الطفلة، إذ إن المرافقين معها أفادوا أنهم ليسوا ذويها وإنما من جماعتها، وهي تقيم لديهم كأمينة من والدها والدتها اللذين غادرا البلاد، وعلى الفور قام المستشفى بطلب الشرطة التي بدورها تحفظت على الأشخاص الذين حضروا إلى المستشفى بالطفلة.
وأضاف أن الشرطة التي انتقلت إلى المستشفى على وجه السرعة، طلبت الكشف على الفتاة من قبل الطب الشرعي، الذي جاء تقريره مؤكدا أن الطفلة لم تتعرض للاعتداء الجنسي، ولكنها تعاني من ضعف النظافة الشخصية، إضافة إلى تعرضها إلى تعنيف جسدي ينبغي التحقيق فيه. وعن التعنيف أوضح أن القضية أحيلت لجهة الاختصاص وهي هيئة التحقيق والادعاء العام "دائرة الاعتداء على النفس"، للتحقيق في القضية باستفاضة، إذ تم إيقاف جميع الأشخاص الذين كانوا برفقتها، وهم امرأتان وثلاثة رجال.

حقوق الإنسان لـ "الاقتصادية":

المهلة التصحيحية موضع تقدير من المجتمع الدولي

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 4 محرم 1435 هـ - 7 نوفمبر 2013م

http://www.aleqt.com/2013/11/07/article_798166.html

هيفاء الزهراني من جدة

قال مسؤول في هيئة حقوق الإنسان أن قرار تصحيح وضع العمالة والمهلة التي تزامنت معه كانت موضع تقدير من المجتمع الدولي، مشيراً إلى أن الهيئة ستتابع تطبيق الأنظمة في فترة ما بعد التصحيح مع الجهات ذات العلاقة. ويبيّن الدكتور إبراهيم الشدي عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان والمتحدث الرسمي لها في حديثه مع "الاقتصادية"، أن الهيئة تؤكد أهمية حملة تصحيح الوضع النظامي للعمالة في المملكة، لما في ذلك من ضمان لحقوق العمال وأصحاب العمل والمواطنين، وقال: "وسيصحح الوضع السابق الذي كان يتعرض فيه المواطن والعمال للعديد من الانتهاكات لحقوقهم أو الخلافات فيما بينهم". وأضاف: "أعطيت مهلة لتصحيح الوضع النظامي للعمال في المملكة، ثم صدر قرار بتمديد الفترة والإعفاءات التي طبقت أثناءها، كل هذه الإجراءات كانت موضع تقدير من المجتمع الدولي سواء الحكومات وسفاراتها في المملكة، أو المنظمات الدولية التي رأت في إجراءات التصحيح أداة لضمان حقوق العمال ومنعاً لأي أذى أو انتهاك قد يتعرض له أي من أطراف العمل". وقال: "إن هيئة حقوق الإنسان تتابع مع وزارة العمل وكافة الجهات المعنية عملية التصحيح وتطبيق الأنظمة على من لم يستثمر الأشهر الستة الماضية، مع حرص الهيئة على أن تتم كل الإجراءات بما يحفظ حق العامل في المعاملة الحسنة سواء لتصحيح وضعه النظامي أو مغادرته البلاد".

اليوم

حقوق الإنسان والثوابت الشرعية

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 2 محرم 1435 هـ - 5 نوفمبر 2013م

<http://www.alyaum.com/News/art/101763.html>

محمد حمد الصويغ

عندما تجدد حكومة خادم الحرمين الشريفين - يحفظه الله - عزمها المستمر على اضافة المزيد من الانجازات في مجال تعزيز حماية حقوق الانسان وتفاعلها بأشكال ايجابية ومباشرة مع كل الممارسات الدولية لحفظ تلك الحقوق وصيانتها، فإن ذلك ينطلق أساساً من تمسك المملكة الوثيق بثوابتها الشرعية التي تحقق العدل والمساواة والتسامح بين جميع البشر، وإزاء ذلك فإن من الطبيعي أن تشيد دول العالم المشاركة في مجلس حقوق الانسان الذي انعقد مؤخراً بجنيف بما تشهده بلادنا من تطور سريع وملحوظ لانفاذ جملة من الإصلاحات والتشريعات والاستراتيجيات التي تعنى بكفالة حقوق الانسان، وترحب تلك الدول بمسارات التطور وأهدافه يعزز مبادئ تحرياتها الدقيقة وتحليلاتها المنطقية بأشكال موضوعية وحيادية.

ويبدو واضحا للعيان أن استعراض ما أنجز من مراحل ذات علاقة بحقوق الانسان يفسر بوضوح ما أبدته ردود الفعل الدولية الايجابية والمنصفة حيال تلك الانجازات المتلاحقة من خلال ما أبدته الدول المشاركة في مجلس حقوق الانسان الأخير في جنيف من مداخلات وتحليلات ثبت من خلالها بأدلة قاطعة صحة الجهود التي بذلتها المملكة في مجالات تعزيز مبادئ حماية حقوق الانسان وسعيها الدؤوب لتحقيق مختلف الخطوات الايجابية والمتواصلة في تلك المجالات وترجمتها الى حقائق مشهودة على أرض الواقع.

ولا شك في أن المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين - يحفظه الله - ماضية قدما لتعزيز المبادئ الدولية المعلنة لحماية حقوق الانسان على كافة المستويات، وهو تعزيز لا يتناقض بأي شكل مع هويتها المميزة وثقافتها الإسلامية العريقة ومكتسباتها الوطنية.

وقد أعلنت المملكة مرارا وتكرارا أن تلك المبادئ هي جزء لا يتجزأ من الثوابت الإسلامية الشرعية المنتهجة. وقد اتضحت معالم ذلك التعزيز من خلال ما سجلته المملكة خلال السنوات الفائتة من انجازات ملموسة في مجال حماية تلك الحقوق ودعم مساراتها بما يؤكد مساهمتها الفاعلة مع المجتمع الدولي لصيانة تلك الحقوق ورفع شأنها وتطبيق ما يتخذ بشأنها من قرارات وتوصيات.

وقد اتضح للمجتمع الدولي استنادا الى مردودات أدوار المملكة في مجالس حقوق الانسان ذلك الحرص الشديد على تعزيز تلك الحقوق وحمايتها من قبل حكومة خادم الحرمين الشريفين، ودليل ذلك ما تحظى به هيئة حقوق الانسان بالمملكة من دعم واهتمام واضحين يؤكدان استمرارية مواصلة الجهود مع مختلف دول العالم على حماية حقوق الانسان وصيانتها، ويجيء دعم منطوق القرارات الدولية الخاصة بتلك الحقوق ليس انطلاقا من وجهة جوهرة الحماية ومدلولاتها الانسانية فحسب، بل انطلاقا من الثوابت الشرعية الراسخة التي نادى باشاعة العدل والحرية والمساواة بين البشر أجمعين. وتلك الثوابت إن راجعها الفاحص المنصف جيدا فانه سوف يراها بوضوح في النصوص القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة بما لا يدع مجالا للشك.

إنها - أي تلك الثوابت - هي خير ما يدعم المبادئ التي نادى بها المجتمع الدولي لدعم مسارات حقوق الانسان والارتقاء بها لتجنب البشر في كل مكان ويلات الظلم والجور والعنف والتعسف التي مازالت تمارس للأسف الشديد من قبل بعض المجتمعات البشرية التي لا تقيم وزنا لحقوق الانسان وصيانة حريته وكرامته وفكره.



فضيحة!!

المصدر: جريدة الرياض الاحد 29 ذو الحجة 1434هـ - 3 نوفمبر 2013م

<http://www.alriyadh.com/2013/11/03/article880678.html>

محمد الطمحي

تسعى الجهات المختصة على ما يبدو لاصدار تنظيم جديد يضع قيودا تمنع تصوير ونشر بعض التجاوزات التي قد تحدث في مجتمعنا عبر مواقع التواصل الاجتماعي بعد ردود الفعل الغاضبة التي أثارها بعض المقاطع المسربة مؤخرا. ومع حاجتنا إلى تنظيم من هذا النوع إلا أنه لا بد لنا من الإقرار بأن نشر تلك المقاطع ساهم بشكل كبير في سرعة ملاحقة المتورطين في تلك الأعمال المنافية لديننا وعاداتنا الأصيلة، بعد أن تحولت المسألة إلى قضية رأي عام. البداية مع فيديو تحرش المجمع التجاري في الظهران الذي لم يكن أحد ليصدق بأنه حدث في بلادنا وفي مكان عام يعج بمئات المتسوقين وموظفي الأمن. مجموعة من الشباب تتحرش بالإكراه بفتيات وتلاحقهن حتى خارج السوق دون أن يبادر أي أحد لحمايتهن والوقوف في وجه أولئك القلة التي أساءت لنا جميعا.

فيديو من هذا النوع يدفعنا إلى التساؤل عن السبب وراء غياب الشهامة والمروءة التي طالما فخرنا بها، والدين الذي يمنعنا من ارتكاب مثل تلك التصرفات ويحثنا على الدفاع عن المحارم والضعفاء والمظلومين؟

فالمسألة لاتقف عند تصرف فردي، بل تجاوزت ذلك إلى صمت جماعي، فهناك من وقف ليتفرد، وهناك من بادر لانتقاط جواله ليرصد ويصور المشهد لينشره مع أصدقائه ومتابعيه عبر الانترنت فيما بعد وهذا هو الأسوأ برأيي.

بالطبع ومن واقع المسؤولية والضغط التي شكلتها ردود الفعل الغاضبة في مواقع التواصل الاجتماعي والصحافة المحلية بادرت الأجهزة الأمنية إلى ملاحقة المتورطين، وقامت باحتجاز عدد منهم في وقت قياسي بانتظار الوصول إلى البقية.

ويبدو أن عدد المتورطين بشكل مباشر في هذه الواقعة لايتجاوز السبعة أشخاص، لكن ماذا عن العشرات الذين تجمهروا وشاهدوا وصوروا دون أن يبادروا لحماية أعراس أخوات لنا في الدين والوطن؟

وهنا المشكلة الأكبر التي يجب الوقوف عندها، لا قضية التحرش فقط، فهي رغم شناعتها تظل تصرفا محدودا من مجموعة أمنت العقوبة فأساءت الأدب.

وبالتزامن مع تلك القضية صدمنا بفيديو آخر يتضمن مشاهد مؤلمة لشباب يعتدي بالضرب على عامل نظافة قيل بأنه تحرش بزوجته، إلا أنه ومهما كانت المبررات فإنه لا يجوز بحال من الأحوال الاستسلام للرغبة في استخدام العنف المفرط مع شخص جاء إلى هذه البلاد المباركة لطلب الرزق الكريم.

ثم إن في ذلك تطاولا على النظام الذي وضع القوانين لمحاسبة المخطئ على مقدار ما ارتكبه من جرم دون تجاوز أو مبالغة وإلا فإن بلادنا ستتحول إلى غابة ستحكمها الأهواء والرغبات.

مرة أخرى يقف شخص ليصور الواقعة بأكملها ثم لينشرها على مواقع التواصل، ولكن الفيديو هذه المرة ليس مسرباً جرى تصويره في الخفاء بل متعمد في نوع أشبه بالمجاهرة بالعنف دون إدراك لتبعات تصرف من هذا النوع على سمعة المملكة ومواطنيها.

ورغم تأكيد هيئات حقوق الإنسان لدينا على أن هذه التصرف لايمثلنا، وأنها ستلاحق المتورط في هذا العمل، إلا أن وسائل الإعلام العالمية بادرت إلى استخدام هذا المقطع الذي أصبح متاحا للملايين على شبكة الانترنت للإساءة لبلادنا من خلال الحديث عن الوضع السيئ للعمالة الأجنبية لدينا واستخدام هذا الفيديو كدليل على ذلك.

في بلدان أخرى حول العالم يحدث مثل هذا وأكثر دون أن يحتل هذا النوع من الأخبار الصفحة الأولى أو حتى العناوين، لكن خصوصيتنا والموقع الديني الذي تحتله بلادنا، والدور السياسي الذي تلعبه في هذا العالم، يجعل من اسم المملكة قصة مثيرة للاهتمام وجديرة بالمتابعة.

في الأخير.. نعم لسّ المزيد من الضوابط والتنظيمات التي تمنع تداول مقاطع مسيئة من هذا النوع، وملاحقة كل من يقوم بنشرها وتوزيعها، وألف مليون نعم لتطبيق القانون الذي يمنع حدوثها في الأساس ويعاقب بصرامة وعلانية جميع مرتكبيها مهما علا شأنهم حتى لاتكون تصرفات القلة منا مجرد قصة مثيرة على المواقع الإلكترونية أو مدعاة لزيادة عدد المتابعين على تويتر أو المشاهدات على اليوتيوب.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مهلة التصحيح تكشف عن 6 آلاف حالة زواج غير رسمية بين الاندونيسيين!

المصدر: جريدة الحياة الاحد 29 ذو الحجة 1434هـ - 3 نوفمبر 2013م
<http://alhayat.com/Details/568135>

جدة - معاذ العمري
كشفت القنصلية الإندونيسية في جدة لـ«الحياة» عن وجود ستة آلاف حالة زواج بين العمالة الإندونيسية في محافظة جدة (غير موثقة لدى المحاكم الشرعية)، مضيفة أن هذه الزيجات ظهرت خلال مهلة تصحيح أوضاع العمالة في المملكة.
(المزيد)
وقالت لـ«الحياة»: «تقدمت للقنصلية عاملات مخالقات من الجنسية الإندونيسية يطلبن وثائق للسفر خارج البلاد لأطفالهن، مؤكدات أن زواجهن لم يكن موثقاً لدى الأجهزة الرسمية في السعودية». وأوضح المتحدث الرسمي للقنصلية في جدة أحمد سيف الدين لـ«الحياة»، أن قنصلية بلاده تعاملت مع تلك الحالات بإحضار شهود على الزواج غير الرسمي، إضافة إلى «حلف اليمين» من جانب الزوجين على صحة الزواج، مبيناً أن القنصلية منحتهم الوثائق الرسمية بعد التأكد من ثبوتية الزواج والفحوص الطبية للأطفال.
وأفاد بأن حالات الأطفال غير الشرعيين قليلة بين العمالة الإندونيسية، إذ إن فحص الـ DNA يكشف تطابق النسب بين الطفل وأمه، لافتاً إلى أنه في حال ثبوت الفحص يتم منح الطفل وثيقة السفر، وإلحاق نسبه إلى والدته، بحسب أنظمة السلطات الإندونيسية وقوانين حقوق الإنسان في بلاده.
ولفت إلى أن عدد المخالفين من العمالة الإندونيسية في السعودية بلغ 92 ألفاً في المناطق كافة، منهم 88 ألفاً في محافظة جدة. وعزا زيادة أعداد المخالفين في منطقة مكة المكرمة إلى مواسم الحج والعمرة، التي أسهمت في تخلفهم طوال الأعوام الماضية، مشيراً إلى تصحيح أوضاع 11 ألف عامل إندونيسي في جدة، وذلك بنقل كفالاتهم وتصحيح أعمالهم، إضافة إلى خمسة آلاف عامل غادروا البلاد بعد تصحيح أوضاعهم، لافتاً إلى أن العدد المتبقي من المخالفين يبلغ 70 ألفاً لم يتم تصحيح أوضاعهم حتى الآن.

لائحة العمالة المنزلية تدخل حيز التطبيق ومعاقبة المخالف بـ2000 ريال

المصدر: جريدة الحياة الاحد 29 ذو الحجة 1434هـ - 3 نوفمبر 2013م
<http://alhayat.com/Details/568046>

الرياض - «الحياة»
أعلنت وزارة العمل أمس دخول لائحة العمالة المنزلية التي أقرها مجلس الوزراء أخيراً، حيز التطبيق لتنظيم العلاقة بين صاحب العمل والعامل في الخدمة المنزلية وحقوق والتزامات طرفي العلاقة، إذ تعاقب اللائحة المخالف من أصحاب العمل بغرامة مالية تبلغ 2000 ريال وتمنعه من الاستقدام مدة زمنية محددة.

وأوضح وكيل وزارة العمل لخدمات العملاء والعلاقات العمالية زياد الصايغ أن اللائحة أجازت أحقية صاحب العمل بوضع عامل الخدمة المنزلية تحت التجربة مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ليتحقق من الكفاءة المهنية للعامل أو العاملة المنزلية وسلامة سلوكهم الشخصي، وتلزم العامل أو العاملة المنزلية احترام الدين الإسلامي وتعاليمه. وشدد على أن مواد اللائحة تؤكد ضرورة طاعة أوامر صاحب العمل وأفراد أسرته بما يتعلق بتنفيذ العمل المتفق عليه، ووجوب محافظته على ممتلكات صاحب العمل وأفراد أسرته وألا يتعرض لهم بأذى وبخاصة الأطفال وكبار السن. وبين أن اللائحة تلزم العاملة المنزلية بالمحافظة على الأسرار الخاصة بصاحب العمل وأفراد أسرته والأشخاص الذين في المنزل والتي يطلع عليها أثناء العمل أو بسببه وألا يفشيها، مشددة على عدم أحقية العامل أو العاملة المنزلية رفض العمل أو ترك الخدمة من دون سبب مشروع، وألا يعمل لحسابه الخاص وألا يمارس أي نشاط يضر بالأسرة. وأفاد بأن اللائحة نصت على عدم إلزام صاحب العمل بتكليف عامل الخدمة المنزلية بعمل غير متفق عليه في العقد أو بعمل فيه خطر يهدد صحته أو يمس كرامته أو بالعمل لدى الغير. وأشار إلى أن اللائحة تضمنت التأكيد على دفع الأجر المتفق عليه آخر كل شهر من دون تأخير مع توثيق تسلمه له في شكل كتابي، وتوفير السكن المناسب للعامل أو العاملة المنزلية، مع إتاحة الفرصة لمن يعمل لديه للتمتع بالراحة اليومية مدة لا تقل عن تسع ساعات يومياً، إضافة إلى يوم أسبوعي إجازة بحسب ما يتفق عليه الطرفان. وقال إن من حق العامل التمتع بإجازة مرضية مدفوعة الأجر بموجب تقرير طبي في حال المرض، وإجازة شهر مدفوعة الراتب بعد انقضاء عامي عمل، واستحقاق العامل مكافأة نهاية خدمة بعد انتهاء العقد في حال أكمل أربعة أعوام عمل. وأضاف: «تضمنت مواد اللائحة قائمة للعقوبات التي تشمل ما يتعلق بصاحب العمل المخالف لللائحة أو العامل المخالف لها، إذ نصت القائمة على تغريم صاحب العمل المخالف بغرامة مالية 2000 ريال أو منعه من الاستقدام مدة عام أو بهما معاً، وفي حال تكرار مخالفته للمرة الثانية تصل الغرامة المالية إلى خمسة آلاف ريال ومنعه من الاستقدام مدة ثلاثة أعوام، وفي حال تكرار المخالفة للمرة الثالثة يُمنع من الاستقدام نهائياً ومضاعفة الغرامة المالية. وفي ما يتعلق بعقوبات العاملة المنزلية المخالفة لللائحة فيتم تغريمه 2000 ريال إلى جانب منعه من الخدمة والعمل في البلاد مع تحميله مصاريف سفره».



الشؤون الاجتماعية: إنشاء خمس دور لحضانة الأطفال في السعودية خلال 4 أعوام!

المصدر: جريدة الحياة الأحد 29 ذو الحجة 1434 هـ - 3 نوفمبر 2013م
<http://alhayat.com/Details/568105>

الرياض - أحمد الجروان
 كشف تقرير حديث صادر من وزارة الشؤون الاجتماعية عن إنشاء خمس دور فقط لحضانة الأطفال في مدن الرياض وجدة والدمام وعنيزة وأبها خلال أربعة أعوام. وبين التقرير (حصلت «الحياة» على نسخة منه) أن المستفيدين من هذه الدور أطفال من الجنسين، إذ تقدم الدور الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية لهذه الفئة التي لا تجد البيئة المناسبة للتربية السليمة داخل أسرهم لظروف خاصة داخل الأسرة. وحددت الوزارة أعمار الأطفال المستفيدين من الرعاية في دور الحضانة من سن الميلاد حتى سن السادسة، مبينة أن عدد الأطفال المستفيدين من خدماتها خلال العام الماضي بلغ 380 طفلاً، منهم 110 ذكور و270 أنثى. وأشار إلى أن دار الحضانة في الدمام سجلت وجود 81 حالة للإناث، تليها حضانة عنيزة بواقع 71 حالة إناث، وحضانة جدة بـ50 حالة، وحضانة الرياض بواقع 36 طفلة، وعنيزة بعدد 32 حالة إناث.

وأضاف: «وجاءت دار الحضانة بالرياض الأولى في عدد الذكور المودعين في الحضانة، إذ بلغ عددهم 29 طفلاً، و 19 طفلاً في حضانة الدمام، و 9 ذكور في جدة، و 8 حالات في دار الحضانة بأبها، وخمسة أطفال في حضانة عنيزة». وأفاد بأن حالات الذين أودعوا في دار الحضانة بسبب التفكك الأسري بلغت 9 أطفال، من بينهم طفلان من الذكور وسبع حالات من الإناث، وجميعهم في دار الحضانة التابعة لمنطقة مكة المكرمة. ويبيّن التقرير أن 19 طفلاً أعادتهم الشؤون الاجتماعية لأسرهم بعد أن تم تأهيلهم صحياً ونفسياً واجتماعياً آخر العام الماضي «تصدرت منطقة الرياض أعداد المعادين بواقع 9 حالات، 3 ذكور و 6 إناث، تلتها منطقة مكة المكرمة بواقع 6 حالات، 5 إناث وذكر، أما المنطقة الشرقية فبلغت أربع حالات، 3 إناث وذكر، و خلت منطقة القصيم وعسير من حالات أعيدت إلى أسرهم».



بعد أن حظوا في العام المنصرم بعطاءات كبيرة وخدمات نوعية ذوو الاحتياجات والأرامل والمطلقات والأيتام يتطلعون لزيادة الإعانة السنوية

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 29 ذو الحجة 1434هـ - 3 نوفمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131103/Con20131103651695htm>

ماجد الصقيري (المدينة المنورة)
يتطلع المستفيدون من ذوي الاحتياجات الخاصة والأرامل والمطلقات والأيتام وأصحاب الدخل المحدود في العام الهجري الجديد لمزيد من الدعم برفع قيمة الإعانة التي تقدم لهم. ويأتي هذا التطلع في ضوء ما تحقق لهم في العام المنصرم من إنجازات من حيث تقديم الدعم المادي والمعنوي لهم وتقديم الكثير من البرامج والدراسات التي قادت إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية والإنسانية التي تسعى إليها وزارة الشؤون الاجتماعية، كما قدمت الوزارة المزيد من الرعاية التأهيلية والصحية والمادية لهذه الفئة في مختلف مناطق المملكة، وكان من أهمها تجهيز أكثر من 25 قسماً مختصاً لتقديم العلاج الطبيعي في مختلف المناطق، إضافة إلى المزيد من الإعانات السنوية لجميع الأمراض الجسدية والنفسية المزمنة والعقلية وأمراض الدم الوراثية وأمراض السرطان والأورام الخبيثة والفشل الكلوي والأمراض النادرة والصرع والتوحد. وتبدأ الإعانة من (4000) ريال وتصل إلى (20000) ريال في العام الواحدة حسب درجة الإعاقة وتصنيفها، فيما تم تحويل الإعانات من سنوية إلى شهرية ما عدا إعانة الـ 4000 التي يتم صرفها على دفعتين كل 6 أشهر، بالإضافة إلى تقديم أجهزة تعويضية مثل الكراسي المتحركة العادية والكهربائية والأسرة الطبية العادية والكهربائية ومساعدات المشي وكراسي الجلّاس، وكذلك المعينات السمعية والبصرية مثل السماعات الطبية والنظارات الطبية، وتعديل مقود السيارات للمعوقين القادرين على القيادة بحيث يتم تعديل الدواسات حسب الإعاقة، فضلاً عن إصدار بطاقة تخفيض أجور الإركاب لتذاكر الطيران للمعاق ومرافق واحد، وكذلك إصدار بطاقات التسهيلات المرورية لولي أمر المعاق ليتمكن من الدخول إلى مواقف المرافق العامة، وإصدار (لاصق السيارة) للمعاق يتم إلصاقه على زجاج السيارة الخاصة به ليتمكن من الدخول والوقوف في أي مكان بدون قيود، وإصدار بطاقة لمرضى التوحد لمساعدتهم على عدم الوقوف في صف الانتظار وخاصة في المستشفيات، وكذلك إصدار تعريف للمعوق لتقديمه إلى الجهات المختصة للحصول على سكن، وكذلك إجراء الكشوفات والفحوصات الطبية في أحد فروع وزارة الشؤون الاجتماعية للحصول على سيارات مجهزة للمعاقين، والرعاية الإيوائية لحالات تعدد الإعاقات مع وقف الإعانة السنوية، والتأهيل المهني للحالات القادرة والصالحة للتأهيل المهني للحصول على شهادة معتمدة وإيجاد فرصة وظيفية في القطاعين العام والخاص.

كما شرعت وزارة الشؤون الاجتماعية في تنفيذ عدد من المشاريع التنموية في كل من الدمام وبريدة بتكلفة إجمالية تبلغ 79.693.259 ريالاً، تشمل إنشاء مبنى دار الحماية الاجتماعية بالدمام بتكلفة 26.512.796 ريالاً، ومبنى مركز التأهيل الشامل ببريدة بتكلفة 53.180.463 ريالاً.

كذلك أنفقت الوزارة ما يزيد على 141 مليون ريال دعماً لمشروعات الأسر المنتجة التي ترعاها عبر وكالاتها الثلاث المتمثلة في الضمان الاجتماعي والتنمية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية والأسرة، وذلك إيماناً منها بأهمية تحقيق أحد أهم أهدافها الاستراتيجية وهو تحويل المستفيدين من مستهلكين إلى منتجين ومن آخذين للمعونات إلى مانحين وبأذنين. يذكر أن عدد الأسر المسجلة لدى وكالة الضمان الاجتماعي يصل إلى نحو (5076) أسرة منتجة، وبلغ حجم ما صرف عليها إلى نهاية الشهر المنصرم من هذا العام نحو (91.165.888) ريالاً.

أما ما يختص بوكالة التنمية الاجتماعية، فقد تم تخصيص مبلغ مالي يصل إلى (50) مليون ريال يصرف منها على برامج التدريب المهني والحرفي للمرأة حيث تسعى الوزارة إلى تنفيذها من خلال الجمعيات الخيرية والتعاونية النسائية والرجالية، وكذلك لجان التنمية الأهلية.

كما قامت وكالة الضمان الاجتماعي بإيداع مبلغ قدره 37.317.840 ريالاً في حسابات المستفيدين والمستفيدات من الضمان الاجتماعي لبرنامج المساعدات النقدية لأجل الحقيبة والزي المدرسي للفصل الأول من العام الدراسي 1435/1434هـ.

واعتمدت الوزارة مبلغ (102.400.000) ريال في العام الهجري المنصرم لدعم الجمعيات الخيرية بجميع مناطق المملكة، فيما أُرست عدداً من المشاريع لإنشاء واستكمال المباني لبعض فروعها في عدد من المدن والمناطق بقيمة إجمالية بلغت ما يقارب (200.000.000) ريالاً. وشهد العام الماضي أيضاً إقرار مجلس الوزراء تخصيص قطعة أرض لكل جمعية خيرية بمساحة لا تقل عن 2500 متر مربع.



العمل تعترم رفع مدة إجازة المرأة المتوفى زوجها إلى 4 أشهر و10 أيام بأجر كامل

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 27 ذو الحجة 1434هـ - 1 نوفمبر 2013م

<http://www.alriyadh.com/2013/11/01/article880256.html>

الرياض - أسهمان الغامدي

كشف وكيل وزارة العمل للشؤون العمالية أحمد الحميدان لـ "الرياض" عن نية الوزارة لتعديل نظام الإجازات الخاص بالمرأة المتوفى عنها زوجها ورفعها من 15 يوماً إلى مدة لا تقل عن أربعة أشهر وعشرة أيام لتستطيع إكمال فترة الحداد بمنزلها وأن تكون بأجر كامل.

وأكد الحميدان أن الوزارة رفعت طلب بتعديل المادة 160 الخاص بإجازة المرأة المتوفى عنها زوجها، التي تجيز للمرأة العاملة في القطاع الخاص الحصول على إجازة أسبوعين فقط بأجر كامل - حسب المعمول به حالياً- ويمكنها بموافقة صاحب العمل إكمال المدة المتبقية من فترة الحداد كإجازة عادية إذا كان لديها رصيد إجازات يمكن أن يغطي باقي المدة أو كإجازة بدون أجر إذا لم يكن لديها رصيد إجازات، أو بهما معاً في حال كان رصيد إجازاتها لا يغطي المدة المتبقية. هذا وقد استتكرت عدد كبير من العاملات في القطاع الخاص وفي المستشفيات الخاصة نظام الإجازات للمرأة المتوفى عنها زوجها، الذي يتنافى ومقتضيات الشرع بأن تلزم المرأة منزل زوجها طوال فترة الحداد، خاصة وأن الموظفة التي لا تملك رصيدها كافياً تعطى إجازة بدون راتب مما يؤثر على معيشتها ومن تعول من الناحية الاقتصادية.

الرياض تفتح ملف الفساد وأجهزة الرقابة شوريون: الجهات الحكومية لا تتجاوب مع أجهزة الرقابة لأنها فك بلا أسنان

المصدر: جريدة الرياض الأحد 29 ذو الحجة 1434 هـ - 3 نوفمبر 2013م

<http://www.alriyadh.com/2013/11/03/article880645.html>

الرياض عبدالله الحسني، وعبد السلام البلوي
لم تخل تقارير الأجهزة الرقابية التي ناقشها مجلس الشورى على مدى عشر سنوات واطلعنا على تفاصيل أعمق فيها من بث الشكوى من الضعف - المالي والبشري- والمعنوي وعدم تجاوب الجهات المعنية مع ملاحظات الرقابة. فبعد ديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق هاهي هيئة مكافحة الفساد تشكو في أول تقرير سنوي رفعته إلى خادم الحرمين ومجلس الشورى من شح الكوادر وعدم تجاوب الجهات.
ولتشخيص واقعي أكثر فهناك أمران رئيسان في المعوقات التي تواجه الأجهزة الرقابية الأول المادي والثاني الاستجابة للملاحظات وتزويد الجهاز الرقابي بالمعلومات التي يريدها، فجانب الموظفين والكادر والدعم المالي من المفترض أن تكون جميعها معوقات منتهية في ظل توفر الدعم المادي وجود الكفاءات الوطنية، أما تجاهل التعليمات والتعاميم السامية التي تشدد على التعاون مع الأجهزة الرقابية والملاحظات المرصودة فتحتاج وقفة قوية من الذراع التشريعي للدولة وهو مجلس الشورى.

" الرياض " وبعد حضور مناقشة تقارير الجهات الرقابية السنوية، طرحت عدداً من الأسئلة على أعضاء الشورى - قديمهم وجديدهم - في محاولة لتشخيص واقع هذه الجهات والوصول إلى حلول لأبرز معوقاتها.

البداية كانت مع عضو مجلس الشورى في دورتيه الرابعة والخامسة الدكتور طلال بن حسن بكري الذي شبه الجهات الرقابية بفك بلا أسنان وقال " بكل بساطة مرد عدم تجاوب الجهات الحكومية مع أجهزة الرقابة أنها فك بلا أسنان وأقصى مآلها إحالة المخالفات إلى من ارتكبها فماذا نرجو منه وهو الخصم والحكم؟

وفي إشارة إلى المعوقات التي لا تخلو منها تقارير أجهزة الرقابة تساءل بكري: لا أعرف ما المقصود بضعف الكوادر البشرية، هل يعني عدم كفاءة من يتم توظيفهم؟ أم غياب المعايير الواضحة عند اختيار موظفي القطاعات الحكومية؟ هل يعني حلول المحسوبيات والمجاملات بدلا من الكفاءة العلمية والعملية؟

وختم بكري تساؤلاته بالتأكيد على أننا "في واقع الأمر أننا نعاني من كل ذلك" فهناك ترهل إداري في معظم الجهات الحكومية لا يوازي على الإطلاق الإنتاجية المطلوبة بسبب غياب التنسيق بين الجهة المختصة بالتوظيف والجهات الحكومية التي تستقبل من يتم توظيفهم وتغلغل المجاملات والمحسوبيات مما ينعكس سلبا على الأداء الحكومي وأيضاً عدم اعتماد مبدأ الإنتاجية كمقياس لتقييم الأداء.

وتساءل بكري: أين معهد الإدارة العامة الذي يستقبل مئات الموظفين الحكوميين لتدريبهم وصقل قدراتهم الإدارية؟ هل دوراته تدريبية أم ترفيحية تكلف الدولة باهظاً ومردودها لا يكاد يذكر، أما التحجج بقلة الموارد المالية فهذه أسطوانة مشروخة في ظل ميزانيات مالية غير مسبقة وقد تصل ميزانية جهة حكومية واحدة إلى ميزانية دولة بكاملها ومع هذا لا يزال البعض يشنكي من قلة الموارد المالية.

وبشأن تفشي الفساد وأسبابه أفاد بكري: الفساد من منظور الكثيرين في ازدياد ولكنني لا أحمل معلومات إحصائية حول حجمه ولا بد أن هناك شيئاً من هذا ولعل أهم أسباب تفشي الفساد تضخم ميزانيات الدولة في السنوات الأخيرة والإنفاق ببذخ على مشروعات تتآكل ميزانيتها قبل أن تبدأ والتعاقد من الباطن مفسدة كبيرة حيث يعتمد لهذا المشروع أو ذاك مبالغ تقدر بالمليارات وينفذ بالملايين.

وأضاف ديكري: ومن الأسباب أيضا الالتفاف على الأنظمة المالية وخاصة فيما يخص بنود التشغيل والصيانة توزيع البدلات المالية على غير هدى وفقاً للمحسوبيات والمجاملات الشخصية وليس وفقاً لمبدأ الكفاءة في غياب الضمان الحية والمواطنة الصالحة.

من جهته قال العضو حامد الشراري إن الأجهزة الرقابية لها سلطة قوية حسب الانظمة والصلاحيات الممنوحة لها ويفترض ان تمارسها لتدفع لها الجهات التي لا تتجارب معها فما اراه ان الخلل اما في الانظمة او الصلاحيات الممنوحة لها او آلية تطبيقها فان كان الخلل في الانظمة او الصلاحيات يفترض ان ترفع الى مراجعها لتعديلها لتمرار مهامها على افضل وجه وان كان الخلل في التطبيق يفترض اعادة النظر في آليات العمل والكوادر والهيكلية الادارية لتلك الاجهزة، وربما تحتاج -ايضا- تلك الاجهزة لكادر ودعم خاص ليكون لها هيبتها وتستقطب الكفاءات الوطنية المتميزة ومن الممكن التعاون مع الجمعية الوطنية للمتقاعدين للاستفادة من الخبرات الوطنية المتميزة المنتمين لها.

وعن انتشار الفساد قال الشراري: ربما يعزى الفساد الى ضعف او خلل اما في الانظمة او تطبيقها او تداخل (ازدواجية) الاختصاصات بين الاجهزة الرقابية، فما نحتاجه هو تطبيق الانظمة وان تكون صارمة في عقوباتها لتكون كفيلة بردع المفسدين وتكثيف البرامج التوعوية الدينية، وان تعمل الاجهزة الرقابية معاً بشكل تكاملي.

وتابع الشراري حديثه بالتاكيد على عدم الحاجة إلى أجهزة رقابية جديدة أو مجلس أعلى لأجهزة الرقابة الحالية وقال: ارى العكس ان تلمم الاجهزة المتعددة الحالية تحت جهاز مركزي واحد قوي مرتبط بأعلى سلطة بالبلد للحد من تداخل الاختصاصات والاستثمار الامثل للامكانات المتوفرة.

وحول "الواسطة" ومايراه البعض بأنها نوع من الفساد الإداري قال الشراري يجب العمل على الحد منها لصعوبة القضاء عليها، كالدفع للتحويل الى الخدمات والتعاملات الالكترونية لتحد من التدخل البشري المباشر بقدر المستطاع ايضا ان لا تغطي صلاحيات الامور التي من الممكن ان يكون فيها مدخل للواسطة للمسؤولين في الادارة الوسطى بوجه خاص وانما توكل للجنة مشكلة من النقابات داخل الجهاز ومن الممكن من خارجه لضمان الشفافية والعدالة.

وعن تعثر الحكومة الالكترونية أكد الشراري ثقته ان كل جهة تأخرت في التحول الى التعاملات الالكترونية لديها مبرراتها المقنعة لذلك وواصل: الحكومة الالكترونية - ارى - انها حكومة ظل للحكومة التقليدية وتعمل بشكل متواز معها وتحتاج بعض الوقت لتطبيقها بشكل كامل وهي مطلب ملح وهام والحكومة التقليدية تشكي من البيروقراطية وبعض الانظمة القديمة المطبقة ومقاومة التغيير فما بالك بالتحويل الى التقنية؟ لذا فهو طبيعي ان يكون هناك تاخر وممانعة في تطبيق برنامج "يسر".

وأكد الدكتور الشراري أن مجلس الشورى يتيح لأعضائه فرصة الاطلاع على التقارير الرئيسية الشاملة وعندما يحال التقرير الرئيسي الى اللجنة المختصة تعد ملف متكامل يشمل اساس التقرير ودراسة مختصرة ورأيها وتوصياتها المقترحة والملاحق وردود الجهة على تساؤلات اللجنة ليقدّم للجلسة العامة للنقاش حسب آلية المجلس المتبعة ومن ثم اصدار التوصيات النهائية.

أما عضو الشورى الدكتور حنان الأحمدى فذهبت إلى التأكيد على أن تقارير معظم الجهات لا تخلو من المطالبة بالمزيد من الموارد المادية والكوادر البشرية ولا تختلف في ذلك الجهات الرقابية وقالت " المشكلة في القطاعات الرقابية تتمثل في ضعف تأهيل الكوادر البشرية وعدم مواكبتها من النواحي المهارية للاحتياجات المتغيرة لهذه الجهات وبخاصة مهارات متقدمة في أساليب الرقابة المالية والمحاسبية والإدارية باستخدام التقنيات الحديثة".

وأضافت الأحمدى: لاشك أن الجهات الرقابية العليا تقوم بدور محوري وهام في عملية الإصلاح الإداري التي تشهدها الدولة والتي تدعو الى تعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية ومكافحة الفساد الإداري والمالي، وبالنظر الى حجم المشروعات الاستراتيجية التي تبنتها الدولة مؤخراً وخصصت لها ميزانيات كبيرة تبرز أهمية ترشيد استخدام المال العام وتعزيز الرقابة الجارية واللاحقة وخاصة مع ما نلاحظه من تراجع في ثقة المواطن في جهود مكافحة الفساد وجدية المساءلة والمحاسبة في القطاع الحكومي نتيجة لتأخر محاسبة المقصرين وتعثر عشرات المشاريع الحكومية.

وعن تفشي الفساد في الأجهزة الحكومية المختلفة قالت الأحمدى: لا تتوفر لدينا دراسة علمية توضح هل الفساد الإداري والمالي في ازدياد أم في انحسار لكن الأكيد أن هناك زيادة في اهتمام الدولة بتنمية منظومة الرقابة العليا وتعزيز البنية المؤسسية والتشريعية لمكافحة الفساد، وبحسب لخدام الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز جهوده ومبادراته العديدة في هذا الإطار لهذا السبب زادت القدرة على ضبط قضايا الفساد وفضح المتورطين فيه وكلما زادت معدلات كشف الفساد والمفسدين تنامي الشعور بأن الفساد في ازدياد بينما الحاصل هو العكس.

ولم ترَ العضو الأحمدي الحاجة إلى إنشاء جهاز رقابي جديد مشددة على تفعيل القائم من الأجهزة الرقابية ومعالجة ما تعانيه من خلل وقالت: من خلال تقرير ديوان المراقبة العامة وتقرير الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد يتضح وجود نسبة كبيرة من الجهات الحكومية التي لا تلتزم بتعليماته الأجهزة الرقابية والتعاون معها بل إنها تذهب إلى أبعد من ذلك بالمرأوة لإخفاء المعلومات مما يعرقل مهمة الأجزة الرقابية ويمنعها من ممارسة صلاحيات؟ وينعكس سلباً على مساعي الإصلاح الإداري وجهود مكافحة الفساد؛ ومحاسبة المسؤولين عنه.

وبمراجعة الأنظمة الخاصة بالأجهزة الرقابية - والحديث للأحمدي - نجد أن هناك فراغاً تشريعياً فيما يتعلق بمعالجة المخالفات التي ترتكبها الأجهزة المشمولة بالمراقبة لأحكام هذه الأنظمة بما فيها نظام ديوان المراقبة العامة ونظام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ويلاحظ عدم وجود نصوص واضحة على الجزاءات والعقوبات في حال وجود مخالفات وبالتالي تجد الأجهزة الحكومية مجالاً واسعاً للتهرب من المسؤولية في غياب نصوص جزائية واضحة وراعدة لها، ومن ناحية أخرى هناك حاجة ماسة إلى تفعيل التنسيق والتكامل بين الأجهزة الرقابية القائمة وبينها وبين الأجهزة القضائية والأمنية لتدعيم دورها.



سجنائنا في العراق يعيشون الموت وأهلهم: من

يعيدهم؟.. ومتى؟

المصدر: جريدة الشرق الجمعة 27 ذو الحجة 1434 هـ - 1 نوفمبر 2013 م
<http://www.alsharq.net.sa/2013/11/01/984839>

عر عر - عبدالله الخدير

سنوات طويلة مضت.. وما زالت سجون العراق تحبس أنثاء وصرخات السجناء السعوديين الذين عصفت بهم الدنيا، فباتوا حقل تجارب لأصناف التعذيب التي كُفّت بصر بعضهم وبترت أطراف آخرين ونالت بسببها الأحزان من قلوب أقاربهم، فمات حزناً من مات، ومرض من مرض، وبقي الأمل معقوداً على اتفاقية لتبادل السجناء لم تنفذ!

أقدم سجين سعودي

في أقصى شمال المملكة، وفي محافظة «طريف»، كان يسكن ناصر مشهور الرويلي، بدوي لا علاقة له بالسياسة ولا بالأحداث التي تجري في العراق، كل ما كان يشغله هموم المعيشة لأسرته المكونة من 3 زوجات و 13 ابناً وابنة، حتى توجه إلى العراق في زيارة لبعض معارفه في عام 1995م، إبان حكم الرئيس العراقي السابق صدام حسين، ليعتقل هناك في قضية كيدية، أودع بسببها سجن أبو غريب، وتقطع أخباره عن أسرته لمدة شهرين، ويبقى في غياهب السجون العراقية منذ ذلك الحين، حيث إنه أقدم سجين سعودي هناك. لم يشاهد ناصر من أبنائه سوى اثنين، أما بقيتهم، فلا يعرفون ملامح والدهم ولا يتذكرونه إلا من خلال الصور التي يحتفظون بها.

بائع الصحف يحل اللغز

ويحكي أحد أبناء ناصر لـ «الشرق» رواية القبض على والده، نقلاً عما روته له والدته، فيقول: بعد انقطاع أخبار والدي لمدة شهرين، وكان أخي الأكبر «حاكم» في تلك الفترة لم يتجاوز 5 سنوات من العمر، حين ناداه بائع البقالة المجاورة لمنزلنا في أحد الأيام، ليريه صورة والدي المنشورة في إحدى الصحف الصادرة في ذلك اليوم، سائلاً شقيقي «هل تعرف صاحب هذه الصورة؟»، فأخبره شقيقي «نعم إنه والدي»، فقرأ عليه الخبر، ومن يومها علمنا باعتقال والدي، الذي بقي سجيناً لمدة 8 سنوات لا شيء سوى أنه سعودي، لا نعلم عنه شيئاً ولم نسمع صوته طيلة هذه الفترة ولم نتلق أخباره إلا على فترات متباعدة عن طريق من يغادر من السجناء الذين رافقوه، حيث كان يعطيهم رقم هاتفنا ليتصلوا بنا، وأحياناً كانت تصلنا أخباره عن طريق بعض الزوار، حتى أفرج عنه بعفو عام تبييض سجون عام 2003م، واتصل بنا ليخبرنا بإطلاق سراحه وعودته إلى المملكة.

بحث ينتهي باعتقال

ويقول البشري الرويلي «شقيق ناصر»، بقينا ننتظر عودته ونترقب دخوله المنزل كل لحظة، لكن انتظارنا طال، لنعلم لاحقاً بأنه بعد الإفراج عنه، وحينما كان في طريق عودته إلى المملكة، اعتقلته إحدى المليشيات العراقية، وأوسعوه تعذيباً، ومن ثم باعوه لقوات التحالف على أنه مقاتل أجنبي، ليودع سجن أبو غريب. ويضيف قائلاً: أمام هذا الترقب والانتظار، لم أجد بداً من التوجه إلى العراق للبحث عن شقيقي ومعرفة مصيره إن كان حياً أم ميتاً، فدخلت بالطريقة النظامية عن طريق الأردن إلى بغداد قاصداً بعض الأشخاص الذين تربطهم علاقة بشقيقي، ولكن ما إن وطئت قدمي أرض العراق، وفي الفلوجة تحديداً، حتى ألقي القبض عليّ من قبل القوات الأمريكية آنذاك بموجب بلاغ كيدي، لتبدأ معاناتي من أشنع أنواع التعذيب، ما بين ضرب وتسهير وتمزيق للملابس في سجن أبو غريب، وبقيت عاماً كاملاً على هذا الحال، إلى أن حضر وزير الدفاع الأمريكي السابق رامسفيلد الذي أعطى عفواً لمعسكرين من السجناء كنت من بينهم، وطيلة هذه الفترة لم أكن أعلم عن مصير شقيقي ناصر شيئاً حتى خرجت، حيث علمت أنه مسجون لدى البريطانيين في البصرة.

سجن تعسفي

ويكمل ابنه بشير قائلاً إن جميع التحقيقات أثبتت براءة والدي. وفي عام 2009م صدر عفو عنه من السجون الأمريكية، وتم تسليمه مع بقية السجناء إلى الحكومة العراقية، إلا أن الحكومة العراقية أطلقت سراح نصف السجناء وتحفظت على النصف الآخر منهم وأبقته معتقلاً إلى أن تتم محاكمته. ثم صدر بحقه حكم بالسجن 15 عاماً، في قضية تجاوز للحدود. ويضيف بشير فيقول: رغم كبر سن والدي وسوء صحته، إلا أن هذا لم يحمله من الاعتداءات المتكررة بالضرب والشتم والمعاملة الطائفية الجائرة من قبل أفراد السجون دون سبب، حتى قرر الإضراب عن الطعام لعلّه يتخلص من هذه الانتهاكات، وعلى أمل مقابلة اللجان الحقوقية للاطلاع على وضعه وإنصافه بإطلاق سراحه.

أسرة في الشتات!

ويناشد بشير الجهات المختصة، التدخل لإنقاذ والده مما يتعرض له، والمساعدة في تأمين منزل يأويهم ويجمع شتاتهم، وتحسين معيشتهم التي وصفها بأنها صعبة للغاية، وأنهم أصبحوا متفرقين على 3 مناطق في المملكة كل عائلة تسكن لدى قريب من أقاربهم، ولا يوجد لهم منزل يأويهم، مشيراً إلى أن جميع إخوته وأخواته يدرسون ولا دخل لهم أو مصدر إعانة سوى ما يصرف من الضمان الاجتماعي لمدة عامين يتوقف بعدها 5 أشهر لتحديث البيانات.

المُرّي أصغر السجناء

أما جابر المري، فهو أصغر سجين سعودي في العراق. تقول والدته بالكاد تجاوز عمر جابر 15 عاماً حينما تم القبض عليه، وللتوّ أنهى دراسة المرحلة المتوسطة. وتضيف قائلة: لم نعلم بخروجه إلى العراق إلا بعد القبض عليه، حيث تلقينا اتصالاً من قبل المركز الحدودي العراقي حيث طلبوا منا دفع مبالغ مالية لإطلاق سراحه ومأطولنا وتلاعبوا بنا، فوجهوه إلى سجن الكرخ للأحداث في بغداد، وانقطعت أخباره عنا لمدة 4 سنوات متتالية، إلى أن تلقيت أول اتصال هاتفي منه عام 2010م لمدة لم تتجاوز دقيقتين رغم عدم وضوح صوته، فلم أكن أفهم ما يقول بسبب تأثره باللهجة العراقية، ولك أن تتصور طفلاً صغيراً لا يجد حوله سوى السجناء العراقيين. وتقول: رغم صغر سنه، كان يتعرض لأسوأ أنواع العذاب والتكيل، ولم يكن تعذيبه مقتصر على ما يتعرض له من الحراسات والأمن، بل كانوا يشركون السجناء في ضربه، لدرجة أنهم وضعوه في محجر منفرد تحت الأرض قرابة شهر كامل. وفي منتصف شعبان الماضي، وبعد توقيع اتفاقية تبادل السجناء بين السعودية والعراق، تم ترحيله إلى سجن الرصافات الرابعة ليلتقي لأول مرة بعد هذه السنين مع سجناء سعوديين.

تداعيات كارثية

وتضيف قائلة: رغم صدور عفو ينص على إطلاق سراحه، إلا أن هذا لم يتم حتى الآن، حيث مازالت الحكومة العراقية تحتفظ به وبقية السجناء السعوديين. وتستطرد تحكي فتقول: توفي أخوه عقب اعتقاله بعامين، وعلم هو بذلك عن طريق بعض الأشخاص فتأثر نفسياً بهذا المصائب. وتشكو: نحن في حال لا يعلم بها إلا الله عز وجل، فوالده أصبح يعاني الأمراض ويشكو منها، فجابر في السجن وشقيقه توفي وشقيقه الآخر أصيب بشلل نصفي لا يوجد علاجه سوى في أمريكا أو الهند، وهو علاج لم أستطع تحمل تكاليفه. وناشدت أم جابر المري وزير الداخلية بأن يعمل على سرعة إعادة جابر ومن معه والمساعدة في معالجة ابنها المصاب بالشلل.

اليحيى.. سرقوا نور عينيه

وتروي أم محمد شقيقة السجين بندر اليحيى، فتقول: انقطعت عنا أخباره منذ عام 1425هـ ولم يكن عمره آنذاك يتجاوز 18 عاماً، وظل مصيره غامضاً لمدة عامين حتى قرأنا خبراً نشرته إحدى الصحف أفاد بأنه سجين في العراق. وتحدث أم محمد عن بشاعة التعذيب الذي تعرض له، الذي أدى إلى إصابته بالعمى الذي حاولت القوات الأمريكية علاجه منه، لكن

أصبح في عينيه حول. وقالت: إنه ظل يخفي عَنَّا ما تعرض له خوفاً علينا وعلى والدتي ولم يخبرنا إلا بعد علاجه. أما والدته ففقدت بصرها من كثرة البكاء عليه وأصابها الشلل وتوفيت وهي تنتظره وتأمل كل يوم رؤيته، وفي اليوم الذي سبق وفاتها طلبت أن يكون الجوال قريباً منها عسى أن تسمع صوته، إلا أن أمنيته لم تتحقق، فماتت وهي تلهج له بالدعاء على من غرر به وأفتى له، ولم يتمكن بندر من الاتصال إلا بعد وفاتها بشهر. أما والده فتدهورت حالته الصحية وازدادت سوءاً وأصابه مرض السكري، وناشدت الجهات المعنية بسرعة التدخل لإعادته إلى المملكة وتخليصه من هذا العذاب الذي يتعرض له ولتمكينهم من زيارته والاطمئنان عليه.

الموت في الرصاصات!

وتحكي أم سعد الحربي قصة ولدها «سعد» فتقول: إنه اختفى منذ عام 1425 هـ بعد أن أخبرهم أنه متوجه إلى مكة لأداء العمرة، وبقينا لا نعلم عنه شيئاً قرابة العام ونصف العام، إلى أن هاتقها ذات يوم، وصعقت من الفرحه حين سمعت صوته، رغم عدم وضوحه، وأجهشت بالبكاء وخرت لله ساجدة تشكره أن ابنها مازال على قيد الحياة ولم يطلب منها في تلك المكالمة سوى الدعاء له. واستطردت تقول واعتبرت أنهم حين كانوا في سجن «سوسة» كان حالهم أفضل من الوضع الذي يعيشونه حالياً في سجن الرصاصات، بسبب المعاملة الطائفة، وأكدت أن ابنها يتعرض للتعذيب والتنكيل الممنهج كبقية السجناء السعوديين هناك؛ ما بين ضرب وتعرية وتوقيف. وقالت: إن فقدان سعد تسبب في وفاة والدي ووالدتي اللذين لم يكن علي لسانهما سوى اسمه. وقالت: إن حالها حال بقية أسر السجناء الذين فرحوا بتوقيع اتفاقية تبادل السجناء، وقامت بتجهيز الملابس وغرفة خاصة لاستقباله، وكانت الأيام تمر كالسنين، مضيئة: إلا أننا صدمنا حين تأكدنا من عدم تنفيذ الاتفاقية وكدت أفقد حياتي بعد إصابتي بالسكري والضغط.

شقيقة الدربي تروي مأساته

وتقول أم محمد شقيقة السجين ماجد الدربي: لا أبالغ إن قلت إن أخي ماجد أعز علي قلبي من أبنائي، فأنا من ربيته، وكنت ألاعبه وأحمله طفلاً وأقوم بتدريسه وأعتبره قطعة مني. وتستطرد فتقول: انقطعت أخباره عنا منذ اختفائه عام 1424 هـ ولم نكن نعرف عنه شيئاً لمدة عام كامل حتى أرسل إلينا رسالة يخبرنا فيها بمكان سيارته وأغراضه الشخصية ويطلب أن نتوجه لتسلمها. بعد ذلك علمنا أنه مقبوض عليه في سجن أبو غريب أسوأ سجون العالم، وتعرض للتعذيب بوحشية. وقالت: سمعنا بخبر تبادل السجناء فاستبشرنا خيراً، واستأجرنا له شقة وأثناها ليكون بجوار منزلي وتحت نظري، لكن فرحتنا تحولت إلى فاجعة حين علمنا بعدم تنفيذ الاتفاقية. وناشدت الجهات المعنية بالتدخل لإعادة شقيقها وسائر السجناء وتأهيلهم لدمجهم في المجتمع لينسوا ما تعرضوا له من عذاب، ونريدهم أن يكونوا مواطنين صالحين فعاظفتنا تجاههم لن نتغلب على حبنا لوطننا.

بثروا قدم الشمري

أما والد السجين بدر عوفان الشمري، فقد أمضت إلى الآن 10 أعوام دون أن ترى ابنها «بدر» منذ أن ودعهم في عام 1424 هـ متوجهاً إلى مكة المكرمة بعد أن أفهمهم أنه سيقوم بأداء العمرة وانقطعت أخباره منذ ذلك الوقت. وتقول: إن والده أبلغ الجهات الأمنية السعودية على الفور، وبقينا أكثر من 3 أشهر لا نعرف إن كان حياً ففرجوه أو ميتاً فننساه، وحينما علمت أنه مسجون في العراق فرحت لأنه مازال حياً، ولم أكن أعلم ما يتعرض له، وأن الموت قد يكون أرحم له مما يلاقيه، حيث خضع لأشد أنواع التعذيب الذي تسبب في بتر قدمه. وتقول: لم يتوقف مسلسل التعذيب حتى الآن، ومؤخراً وضعوه في محجر انفرادي لمدة 7 أشهر، يفتقر لأدنى مستويات الرعاية الصحية، وانقطعت عنا اتصالاته ولم نعرف ما مصيره.

العتيبي لـ الشرق: السعودية الأولى خليجياً في تعثر المشاريع.. والصحة الأولى في المملكة

المصدر: جريدة الشرق الأحد 29 ذو الحجة 1434هـ - 3 نوفمبر 2013م
<http://www.alsharq.net.sa/2013/11/03/986704>

أبها - عبده الأسمرى
طالب بوزارة خاصة للخدمات وتعديل آلية العقود.
قال رئيس الاتحاد العالمي للتجارة والصناعة والاقتصاد بالشرق الأوسط رئيس لجنة مواد البناء والتشييد بغرفة جدة خلف العتيبي في تصريحات لـ«الشرق» إن السعودية تحتل المرتبة الأولى خليجياً في تعثر المشاريع.
وأرجع العتيبي الأسباب إلى السلبات في إدارة المشاريع من قبل الوزارات، إضافة إلى كبر مساحة الدولة، وعدم وجود تنظيمات جديدة لإدارة المشاريع، وسوء إدارة المشاريع وسوء إشراف الإدارات الهندسية التي تتخذ المسميات وتوكل أعمالها لمكاتب هندسية، إضافة إلى قدم الأنظمة الخاصة للمشاريع إذ تحتاج إلى تحديث وتطوير، فضلاً عن قدم نظام الرقابة وعدم تحصل المقاولين على حساب وتكلفة المشاريع بشكل منظم وإنما على دفعات ما يجعله يلجأ إلى التأخير.
كما أرجع التأخر إلى نقص العمالة، حيث إن وزارة العمل تقلص عدد التأشيرات، مقترحاً إنشاء وزارة خاصة للخدمات تحت أي مسمى تكون مهامها متابعة المشاريع المتعثرة وإيجاد حلول لها ومراقبتها.
وأضاف أن الوزارة الأولى في المملكة من حيث التعثر هي وزارة الصحة، مؤكداً أن الدولة تدفع بسخاء لتنفيذ المشاريع وأحياناً تكون القيمة أعلى من التكلفة الحقيقية للمشروع، لافتاً إلى أن آلية تطبيق المناقصات الخاصة بالمشاريع غير مجدية ولا بد لها من تغيير وتعديل يتوافق مع وجود بيئة مناسبة لوقف التعثر.
وأوضح أن المملكة تعد أكبر سوق في الشرق الأوسط، غير أن المشكلة من وجهة نظر العتيبي تكمن في التعثر الذي طال كل مشاريع الدولة باستثناء مشروع واحد وهو جامعة الأميرة نورة.

محكومة بصورة اجتماعية.. خائفة !

رياضة السعوديات

المصدر: جريدة الشرق الأحد 29 ذو الحجة 1434هـ - 3 نوفمبر 2013م
<http://www.alsharq.net.sa/2013/11/03/986731>

الدمام - حبيب محمود

يتذكّر السعوديون، جيداً، سقوط لاعبة رياضة الجودو السعودية وجدان شهرخاني في أولمبياد لندن 2012. يتذكّرون أنه كان سقوط هزيمة. لكنهم يتذكّرون، أكثر، تركيز الرياضبة المهزومة على شيء واحد بمجرد ارتطام جسدها بالأرض.. كانت مهتمة، إلى أقصى مدى، بأن لا يسقط حجابها وينكشف شعرها أمام ملايين من متابعي الأولمبياد الدولي. كان مشهداً درامياً لرياضية كانت تطمح إلى عملٍ عالمي يرتبط باسمها واسم بلدها. والأكثر درامية وتأثيراً هو أن تُحافظ على صورة الفتاة السعودية.

ويُمكن إسقاط ذلك المشهد الذي انتبه إليه الملايين على صورة الرياضة النسائية في المملكة العربية السعودية على وجه عام. فالمجتمع السعودي كان مندهشاً بوصول سعوديات إلى منافسات دولية. وفي الوقت نفسه؛ كان متحفظاً وقلقاً على «الصورة» التي يُمكن أن تظهر عليها أي سعودية في محفل دولي مفتوح على كاميرات التصوير والبلث والتوثيق..! صورة الداخل

في الداخل السعودي تنطبق الصورة نفسها تقريباً. يندش الناس من امرأة تُمارس الرياضة، ويتساءل - أيضاً - كيف يبدو شكلها؟ وأين تمارس الرياضة؟ وكيف؟ وكيف ستكون نظرة الآخرين إليها..؟ هذه الأسئلة يسألها الأب والأخ والزوج والابن.. وتساءلها المرأة نفسها التي تتوق إلى ممارسة رياضة وتُحاصر بهذه الأسجية الاجتماعية المتوارثة. وفي شهر جمادى الآخرة الماضي؛ خلصت أطروحة ماجستير في علم الاجتماع إلى هذه الحقيقة، عبر باحثة سعودية هي مريم دجين الكعبي. الأطروحة خرجت من كلية الآداب في جامعة الملك سعود، وناقشها ثلاثة من أكاديميي قسم الدراسات الاجتماعية. ويقدر ما قدّمت الأطروحة إجابات من ميدان البحث؛ فإنها أثارت أسئلة عميقة جداً حول معضلة الرياضة النسائية في المملكة، بوصفها «حاجة ملحة» من جهة، و«شكلاً غريباً» في النظرة الاجتماعية من جهة أخرى.

24 توصية

خلّصت الأطروحة إلى تحديد 24 توصية تمثل الأدوار المطلوبة لتحويل الرياضة النسائية إلى حقيقة واقعة على الأرض، وضمن صورة مقبولة اجتماعياً. سبع من التوصيات موجهة إلى المجتمع ومؤسساته. وعشر منها موجهة إلى وزارة التربية والتعليم. وسبع أخرى موجهة إلى الرئاسة العامة لرعاية الشباب. وعبر هذه المنظومة من التوصيات يمكن - حسب الباحثة - بناء صورة إيجابية عن رياضة النساء، بحيث يحصلن على هذا الحق الطبيعي من دون ترك آثار سلبية على صعيد النظرة الاجتماعية.

الجمهور يقرّر

ميدانياً؛ اعتمدت الدراسة على 312 فرداً من العاملين في سلك التربية والتعليم، نسبة الذكور منهم 52.3%، و 75.4% من الإجمالي دون سن الأربعين، و 81.9% منهم متزوجون ومتزوجات. وغالبيتهم يحصلون على دخول شهرية تُراوح بين 6 و 12 ألف ريال.

ومن الناحية التعليمية يحمل 83.5% شهادة البكالوريوس، في حين إن غالبية أفراد عينة الدراسة يعملون ويعملن في المرحلة الابتدائية إذ مثّلوا ما نسبته (34.6%).

هذه القاعدة الميدانية ذات الغالبية الذكورية والمتعلمة والمنتمية إلى الطبقة الوسطى؛ قرّرت نتائج إيجابية جداً لصالح تأييد ممارسة المرأة للرياضة، فهناك 73.5% من كل المشمولين باستطلاع الرأي يؤيدون ممارسة المرأة للرياضة، وقالوا

«نعم»، في حين قال 20.6% منهم «نعم إلى حد ما»، وهذا ما يعني أن 94% يؤيدون، مقابل 5% يعترضون. وتبقى من الإجمالي 1% قالت الباحثة إن بياناتهم مفقودة.

وجاء هذا التأييد على الرغم من أن 44.9% منهم قالوا إنهم يمارسون الرياضة «إلى حد ما». وقال 35.2% منهم إنهم يمارسونها ثلاثة أيام في الأسبوع. لكن النتيجة الغريبة تركزت في النساء التي رصدت الدراسة الميدانية أن نسبة من يمارسن الرياضة لا تتجاوز 8% فقط.

صورة اجتماعية

8% فقط من النساء يمارسن الرياضة.. والسبب عدم وجود بيئة مناسبة

هذه النتائج الإجمالية تتجه إلى البحث في التفاصيل الصغيرة، وترى الباحثة أن «بعض العادات والتقاليد الموجودة في المجتمع تؤثر في ممارسة المرأة للرياضة»، وحسب معطيات الميدان فإن هناك حالة من عدم التوافق بين ممارسة المرأة للرياضة والعادات والتقاليد، ولا تتناسب مع خصوصية المجتمع السعودي، بل إن هناك من يرى «الرياضة النسائية من الأمور الدخيلة على المجتمع، بوصفه سلوكاً يخدش الحياء أو سلوكاً رجولياً».

ومنبع ذلك هو أن القيم الدينية مثلت أبرز القيم الثقافية المؤثرة في ممارسة المرأة للرياضة، على الرغم من أن غالبية عينة الدراسة يرون أن ممارسة الرياضة حق للمرأة، ولكنهم يختلفون في إن كان منع المرأة من هذا الحق يعد تمييزاً ضد المرأة أم لا. كما أن لقيم الصحة والجمال والرشاقة تأثيراً.

هذه النظرة موجودة بسبب «المظهر العام»، لأن الباحثة رصدت عناصر في التنشئة الاجتماعية، من بينها أن الأسرة يظهر تأثيرها في ممارسة المرأة من خلال توفير اشتراكات في أندية نسائية رياضية» وهذا يعني أن الأندية النسائية الخاصة أماكن مناسبة. ومع ذلك فإن القيود الاجتماعية وزيادة عدد الأطفال وانخفاض المستوى التعليمي والالتزامات المادية للأسرة.. جميعها محددات اجتماعية أثرت بشكل سلبي في ممارسة المرأة للرياضة في المجتمع السعودي.

حصة رياضة

وللخروج من مشكلة المظهر العام؛ لابد من بناء صورة عامة على مدى سنوات. المجتمع - حتى الآن - يتوقع من المرأة تلبية احتياجات الأسرة، وهذا التوقع يؤثر في ممارستها الرياضية. وبناء الصورة - يبدأ بسلسلة من الإجراءات - من بينها استحداث حصص لرياضة البنات، وهذا ما قالته غالبية أفراد عينة الدراسة مؤيدة استحداث حصص لرياضة البنات. وقالت الدراسة إن «غياب حصة الرياضة البدنية، وعدم وجود سلوك واقعي لممارسة الرياضة، وعدم الاهتمام بالنشاط الرياضي، وتكريس بعض المواد الدراسية للدور التقليدي للمرأة داخل المدارس.. جميعها محددات اجتماعية أثرت بشكل سلبي في الموضوع».

إحصائياً؛ يرى ذلك 83.2%، ويعترض 11.3%، و 5.6% قالوا إنهم لا يدرون. علاوة على ذلك يقر 81% ضرورة لدعم الرياضة النسائية رسمياً وشعبياً، ويقابلهم 11.2% لا يرون ذلك، و 7.8% قالوا «لا ندري».

في الوقت ذاته تخوّفت الدراسة - حسب عيناتها - من المستلزمات الرياضية كالملايس والأحذية التي قد تفرضها المدارس، واعتبروها معوقات مادية لبعض الطالبات، وقد تؤثر في استحداث حصص لرياضة البنات. كما أن الأعباء الوظيفية لبعض المعلمات، والمقولة المنتشرة حول عدم أهمية حصة الرياضة في مدارس البنين، وعدم الحاجة لممارسة الطالبات للرياضة داخل المدارس، جميعها محددات اجتماعية لها تأثيرات سلبية في ذلك أيضاً.

خذلان رسمي وشعبي

ومن البديهي أن تُبرز الدراسة أهمية الرياضة لحياة المرأة، صحياً ونفسياً. وحسب عينة الدراسة فإن 90.9% أكدوا ذلك، مقابل 6.5% نفوا، و 2.5% امتنعوا عن إبداء الرأي. يُضاف إلى ذلك 94.4% يرون أن «الرياضة مهمة للمرأة»، مقابل 4.9% يرون عكس ذلك.

وتشارك الباحثة الجانبين الرسمي والشعبي في مسؤولية انتشار مشكلة عدم وجود رياضات نسائية. وترى أن «قلة الدعم الرسمي والمجتمعي، وأسلوب الحياة اليومي، ونظرة أفراد المجتمع السلبية للمرأة الرياضية، وعدم فعالية المشاركات الدولية، وغياب الاهتمام الرسمي من قبل الرئاسة العامة لرعاية الشباب، وعدم اهتمام أفراد المجتمع بالإنجازات الرياضية للمرأة السعودية.. جميعها محددات اجتماعية للواقع الفعلي للرياضة النسائية في المجتمع وهو ما يؤثر بشكل سلبي في ممارسة المرأة للرياضة».

وترى أن «توفير الدولة لأندية نسائية سوف يُسهم في إقبال النساء على ممارسة الرياضة، وأن توفر المال والمواصلات، وزيادة الإعلانات الدعائية للمنتجات الرياضية، جميعها محددات اجتماعية قد تؤثر (في حال توفرها) بشكل إيجابي على

ممارسة المرأة للرياضة في المجتمع السعودي». ولكن الدراسة ترصد شروطاً اجتماعية على ذلك، إذ إن 94.4% يرون أن من الواجب أن تمارس المرأة الرياضة وفقاً للضوابط الشرعية، مقابل 2.5% يرفضون، و 1.3% لا يدرون. توصيات عامة:

إجراء مزيد من الدراسات حول المحددات الثقافية والاجتماعية المؤثرة في ممارسة المرأة للرياضة في المجتمع السعودي. نشر الوعي الرياضي بين فتيات وسيدات المجتمع، عن طريق الإذاعة والتلفزيون والرسائل النصية، وبرامج التواصل الاجتماعي.

الحد من انتشار المراكز الرياضية الملحقة بالمشاغل النسائية والمستوصفات الأهلية، التي غالباً ما يكون هدفها الكسب المادي فقط على حساب نوعية الخدمة التي تقدمها.

دعم الإنجازات الرياضية للمرأة السعودية من خلال إجراء المقابلات الرسمية للرياضيات السعوديات في القنوات السعودية الرسمية.

إعداد أماكن في الحدائق العامة وعلى الشواطئ، بها أجهزة رياضية ومعدات وأدوات ترويحوية. فتح أقسام للتربية البدنية في جامعات المملكة للفتيات.

تعاون القطاعات والشركات الكبرى في المجتمع، للمساهمة مع القطاعات الحكومية ذات العلاقة، في الدعم المادي (المباني، المعدات، التجهيزات)، والمعنوي (تكثيف التوعية بأهمية الرياضة النسائية).

وزارة التربية والتعليم:

إقرار حصة الرياضة داخل مدارس التعليم العام بنات. توفير ملاعب للطالبات داخل المدارس الحكومية.

تضمين مادة التربية البدنية في المنهج الدراسي في كافة المراحل التعليمية.

اعتماد نشاط رياضي غير صفي في المدارس.

توفير ميزانية كافية للنشاط الرياضي في مراحل التعليم.

إعداد المدارس لتكون بيئة محيطة تمكن الفتيات والسيدات من ممارسة النشاط الرياضي دون أي تكلفة بعد الدوام مع توفير المشرفات المتخصصات.

استقطاب كوادر نسائية وطنية مؤهلة لتدريس مادة التربية البدنية، وتدريب غير المؤهلات.

التعاون مع الرئاسة العامة لرعاية الشباب بإنشاء أندية تربية رياضية.

التعاون مع وزارة الصحة لنشر الوعي الصحي حول أهمية الرياضة.

تعزيز القيم التربوية للرياضة.

رئاسة رعاية الشباب:

فتح أقسام نسائية في مكاتب الرئاسة في مناطق المملكة.

الاستفادة من تجارب الدول المجاورة فيما يخص تدعيم دور المرأة في المجال الرياضي.

الاستفادة من بعض المنشآت الرياضية الموجودة لدى الرئاسة، وتخصيصها لممارسة المرأة للرياضة، إلى أن يتم إنشاء أندية وملاعب خاصة بالمرأة.

إنشاء أندية رياضية نسائية متكاملة الخدمات، تحفظ الخصوصية للمرأة السعودية.

دعم الأندية بكوادر نسائية وطنية منوط بها الإشراف العام على هذه الأندية وتلبية كافة الخدمات للعضوات.

توفير ملاعب متكاملة التجهيزات للفتيات والسيدات، تخضع لرقابة الرئاسة، وبأسعار رمزية.

دعم المرأة الرياضية السعودية، وتوفير التسهيلات للمشاركات الفعلية، وفقاً للضوابط الشرعية.

مريم الكعبي:

مرشدة طلابية في المرحلة الابتدائية حالياً.

اختصاصية اجتماعية في وزارة الصحة سابقاً.

ماجستير في الاجتماع - جامعة الملك سعود 1434.

بكالوريوس في الاجتماع - جامعة الملك عبدالعزيز 1420.

عضوة في الجمعية السعودية للدراسات الاجتماعية وجمعية الطفولة السعودية واللجان الإرشادية المدرسية.

يعطي تفاصيل واضحة لحقوقهم ومزاياهم المالية "الصحة" تصدر دليلاً لحقوق الممارسين الصحيين ومزاياهم

المصدر: جريدة سبق الاحد 29 ذو الحجة 1434 هـ - 3 نوفمبر 2013م

<http://sabq.org/03Hfde>

عبد الله البرقاوي- سبق- الرياض:
أصدرت وزارة الصحة دليل الحقوق والمزايا المالية للممارسين الصحيين السعوديين العاملين فيها، ويهدف الدليل إلى تقديم معلومات مفصلة عن الرواتب والبدلات والمشمولين بلائحة الوظائف الصحية أو العاملين على برامج التشغيل الذاتي في الوزارة.
وعبر وزير الصحة د. عبد الله بن عبد العزيز الربيعه، عن شكره وتقديره لخدام الحرمين الشريفين - يحفظه الله - على ما يحظى به منسوبو القطاع الصحي من دعم كريم واهتمام متواصل من المقام السامي الكريم، وحرصه على تهيئة كل السبل لهم لأداء مهامهم الوظيفية على أكمل وجه وبما ينعكس على تجويد الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.
ويعد هذا الإصدار الأول نتيجاً للقرارات الصادرة التي تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي للممارسين الصحيين السعوديين وتوفير كل السبل لاستقطاب الكفاءات والخبرات المميزة والنادرة منهم والمحافظة عليهم.
وتصدّرت الدليل كلمة وزير الصحة قال فيها: إن المملكة حققت - والله الحمد - عديداً من المنجزات والمكتسبات لتحسين المستوى المعيشي للممارسين الصحيين السعوديين، مشيراً إلى عديد من القرارات التي صدرت بهذا الشأن، مثل: تحديد سلم الرواتب والبدلات وجميع الحقوق والمزايا المالية حيث يمثل الكادر الصحي الجديد نقلة في سلم رواتبهم، والذي تقوم فكرته الأساسية على مبادئ العدل والمساواة في المزايا المالية بين القطاعات الصحية كافة، كما يأخذ في عين الاعتبار الجوانب المتعلقة بالخبرة والندرة والتميز مما يزيد القدرة التنافسية للوزارة على استقطاب الكفاءات البشرية المؤهلة والمحافظة عليها.
وتمنى أن يكون هذا الدليل خير معين للعاملين في المجال الصحي والمختصين للاطلاع على الحقوق والمزايا كافة التي أقرتها الدولة للممارسين الصحيين السعوديين.
من جانبه أشار المشرف على الدليل، مستشار وزير الصحة لشؤون المناطق الدكتور علي بن قاسم القحطاني، إلى أن هذا الإصدار يهدف إلى تسهيل المهمة أمام الممارسين الصحيين الحاليين أو المعينين حديثاً للحصول على تفاصيل واضحة لحقوقهم ومزاياهم المالية، لافتاً إلى أن هذا الدليل تم إعداده من خلال جمع وتفصيل الوثائق والقرارات التي صدرت في هذا الشأن؛ علاوة على مراجعته وتدقيقه مع إدارات الوزارة ذات العلاقة.
وأشار إلى أن الدليل يحتوي على فصلين رئيسيين، يتضمن الأول التعريفات والأحكام العامة ومجموعات وفئات الوظائف المشمولة بلائحة الوظائف الصحية والدرجات الإضافية، إضافة إلى استعراض شامل للحقوق والمزايا المالية للسعوديين المعيّنين على سلم رواتب الوظائف الصحية للمشمولين بلائحة الوظائف الصحية بوزارة الصحة، ويشمل سلم الرواتب والعلوات والبدلات والمكافآت المصاحبة للراتب الشهري، إضافة إلى البدلات والمكافآت والتعويضات والمزايا المالية.
في حين يختص الفصل الثاني باستعراض الحقوق والمزايا المالية للسعوديين المشمولين بسلم أجور الممارسين الصحيين العاملين على برامج التشغيل الذاتي بوزارة الصحة، حيث يشمل الأجور والبدلات والمكافآت والتعويضات والمزايا المالية.

مريض يرفض الخروج من المستشفى منذ عامين

المصدر: جريدة الوطن الاحد 29 ذو الحجة 1434هـ - 1 نوفمبر 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=166040&CategoryID=3

تهامة قحطان: حفاف القحطاني

يرفض مريض مغادرة مستشفى محافظة ظهران الجنوب، رغم أن الأطباء أوصوا بخروجه منذ عامين، وعلت المستشفى ذلك برفض أهله استلامه، بينما أرجع والد المريض السبب في رغبته بتحويله إلى المراكز المتخصصة لاستكمال علاجه.

يقول حسن طالع القحطاني (80 عاماً) والد المريض، "يعاني ابني "محمد" من شلل وتيبس في الأطراف السفلية من جسده، جعلاه غير قادر على الحركة، ولا الجلوس، وهو منوم منذ ست سنوات في مستشفى محافظة ظهران الجنوب، الذي يرغب في إخراجه، وأطالب بسرعة التدخل ونقله لأي من المراكز الطبية المتقدمة لوقف معاناته، حيث لا أقدر على إعالته الآن".

ويشكو القحطاني من عدم تلقي ابنه المعاق الرعاية المناسبة، كما انتقد - وفقاً لقوله - "الإهمال"، و"بطء الإجراءات، مشيراً إلى أنه تقدم بعدة طلبات للشؤون الصحية بعسير لنقل ابنه لمركز متخصص في أحد المستشفيات المتقدمة لإنقاذ ما تبقى من أطرافه، دون رد.

وأوضح الأب أنه لا يعمل، ويعاني من مرض "الزهايمر" الذي جعله حبيس المنزل، ولا يتقاضى سوى مبلغ زهيد من الضمان الاجتماعي.

"الوطن" زارت المريض، فأكد أن حلمه الوحيد نقله لأحد المراكز الطبية المتخصصة. كما التقت أسرته التي تسكن بقرية قاعة "19" كيلومتراً غرب محافظة ظهران الجنوب وهي تعيش في منزل شعبي عبارة عن غرف مغطاة بالصفائح بدون تكييف.

إلى ذلك، أوضح الناطق الإعلامي لصحة عسير سعيد النقيير لـ "الوطن"، "أن المريض محمد حسن طالع مصاب بالتهاب سحائي سلي منذ أكثر من ثماني سنوات، وتم علاجه بمستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض، وقد شفي من السلي، وجميع العلامات والوظائف الحيوية لديه ضمن الحدود الطبيعية، ولكن حالة الالتهاب السحائي السابق تسببت له في إعاقة نتج عنها شلل نصفي، وتيبس في مفاصل الحوض، والأطراف السفلية، وعسر في السمع والبصر، وقد تم علاجه بالليزر بمستشفى عسير المركزي، والمريض لا يزال بمستشفى ظهران من تاريخ دخوله حتى الآن، وقد كتب له خروج في 19/ 9/ 1432، لم يخرج لرفض ذويه استلامه". وأضاف "إن حالة المريض مستقرة، ويحتاج إلى إعادة تأهيل بمركز متخصص، ورعاية منزلية، حسب ما تنص عليه التعليمات في مثل هذه الحالة فهو يتلقى الرعاية الصحية اللازمة بالمستشفى.

النسبة انخفضت 19% بعد 3 سنوات وأولياء الأمور: لا زيادة في الحكومية

هيئة التعليم تنهار تحت سقوف المستأجرة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 1 محرم 1435 هـ - 4 نوفمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131104/Con20131104651926htm>

عبدالعزیز الربيعي (الطائف) محمد الجاسر (بريدة)، رمضان ضيدان (الخفجي)
على الرغم من تأكيدات وزارة التربية والتعليم أن نسبة المدارس المستأجرة في جميع المناطق تدنت إلى أقل من 19%، بعدما كانت 41% قبل ثلاثة أعوام، إلا أن أولياء الأمور يرون أنه لا تغيير في كم المدارس الحكومية، والتي بالكاد يرونها في الأحياء السكنية، كما أنها باتت تستوعب طلاب الفترتين، فيما المدارس المستأجرة تملأ كل موقع، الأمر الذي يناقض إحصائيات وزارة التربية. واعتبر أولياء الأمور أن المنطق الوحيد لتقلص تلك النسبة، هو تحول الكثير من المدارس إلى مسائية، ليصبح الهم مضاعفا، مؤكدين أن هناك الكثير من المدارس المستأجرة اختفت من الأحياء وظهرت «مسائية» في المباني الحكومية، معتبرين تلك الخطوة يجب ألا تحسب بتقلص المباني المستأجرة، لأن المدارس المزدوجة لا تختلف فيها المعاناة عن نظيرتها المستأجرة إلا في الواقع المكاني.
وفي جدة كمثال، كان واضحا أن المدارس «المسائية» البديل الذي تبنته وزارة التربية والتعليم ممثلة في إدارة التربية والتعليم للاستغناء عن المستأجرة، حيث يتضح من التحليل الأولي للمدارس «وفق موقع العناوين المؤقتة بإدارة التعليم بجدة» أن ما يصل إلى 100 مدرسة أو بالأحرى 97 مدرسة بنين وبنات مسائية، من بين 901 مدرسة للبنين والبنات، إذ تسيطر المدارس المسائية على نسبة لا تقل عن 11%، فإذا أضيفت لنسبة المدارس المستأجرة الفعلية يتضح أن نسبة الـ 41% التي أكدت الوزارة أنها تقلصت إلى 19% باتت متناقضة مع الواقع الفعلي.
وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أن المعاناة كانت من نوع آخر، وعلى سبيل المثال لا الحصر، اختفت مدرسة عقبة بن عامر الابتدائية التي كانت في مبنى مستأجر بحي مشرفة، لتتحول إلى «مسائية» داخل مبنى مدرسة سيبويه الابتدائية. والغريب أن النسبة الأكبر من المدارس المسائية في جدة كانت مخصصة لطالبات الابتدائية، فكان العدد يقترب من 33 مدرسة، وعلى نفس الحال كانت هناك 18 مدرسة مسائية ابتدائية.
أزعجتنا الإخلاءات

في الطائف على سبيل المثال، يعرف أولياء الأمور أن المستأجرة هم يجب التخلص منه، ولطالما انتظروا الوعود المتكررة، لكن الحال يبقى كما هو عليه.
وتساءل العديد من أولياء الأمور، أين تلك المدارس والمشاريع التي تعلن عنها الوزارة، فإذا كانت نسبة الانخفاض من 41% إلى 19% تعني عددا كبيرا، فلماذا لا نشعر بهذا الكم وسط الأحياء، أم أن تقليص النسبة لازال حبرا على ورق. ويعتبر أولياء الأمور الاستمرار في تبني منطق المدارس المستأجرة ليس إلا تضحية بمستقبل الأبناء، في ظل افتقادها لأي معايير سلامة أو مقومات التربية، أو مرتكزات التعليم، فالخوف يملأ قلوب أولياء الأمور صباح مساء من فاجعة يمكن أن تحدث داخل المدرسة.

ويكشف عدد من أولياء الأمور في الطائف أن نماذج المدارس المستأجرة في أم السباع المتوسطة والابتدائية والثانوية، وكلها في مدارس مستأجرة، لا تتوافق ومعايير التربية والتعليم، حيث يشير محمد الحارثي وبندر الشهري إلى أن الإخلاءات في المدارس المستأجرة باتت متكررة، وهو خطر محدد بالطلاب والطالبات، مشيرين إلى أن إدارة التربية بالطائف تتحجج دائما بنقص الأراضي الحكومية لإقامة المشروعات المدرسية عليها، وهو عذر «غير منطقي»، إذ أنه

من السهل التنسيق مع الأمانة لتوفير الأراضي للمدارس، أو على الأقل التفكير في الشراء وإقامة المباني عليها بدلا من الاعتذار بهذه المبررات غير المقبولة، لأن السنوات تمر والطلاب يدرسون في بيئة مدرسية لا تتناسب والطموحات ولا تتوافق والمعايير التربوية.

واقع مؤسف

وفي الخفي تكسبت 250 طالبة في المبنى المستأجر للمتوسطة السابعة على سبيل المثال، الأمر الذي دعا أولياء الأمور لمناشدة الجهات المختصة بالبحث عن البديل المناسب، في أسرع وقت.

وتمتد المعاناة إلى المتوسطة السابعة والابتدائية التاسعة بحي الفيصلية، فكلاهما في مبان مستأجرة مكونة من طابقين، على الرغم أنهما يخدمان أربعة أحياء سكنية، الأمر الذي يكشف حسب وصف أولياء الأمور، مدى الاستهتار بالعملية التربوية في هذه المدينة، موضحين أن الدور الأرضي للمباني تلك مخصص للإدارة والمعلمات والمستخدمات والدور الثاني المكون من سبع غرف للطالبات، فيما الفناء لا يحجبه أي غطاء عن الشمس والأمطار، مثلما هو الحال في الفصول التي يشع من بين جنباتها ضوء الشمس من خلال فتحات المكيفات التي لا تجد أي صيانة، مما يجعل الفصول عرضة لتقلبات الأجواء الخارجية.

والأدهى والأمر في تلك المدارس تماسات الكهرباء، حيث لا تتحمل العدادات أي حمولات اعتيادية من المكيفات، ناهيك عن الحمولات الإضافية التي تتم دون التنسيق مع شركة الكهرباء، فتحدث التماسات التي تعطل الدراسة، وتهدد الأرواح في ظل غياب مخارج الطوارئ، والتي إن توفرت فهي بالكاد لا تتسع للطلاب أو الطالبات الفارين من الفصول، مشيرين إلى حادثة مماثلة تعد الرابعة في المدرسة الابتدائية التاسعة، حيث فرت طالبات الفصل السادس ونجم عن التدافع إصابة طالبتين بكسور.

لا مقومات

وفي بريدة يتفق الكثير من أولياء الأمور على أن المدارس المسائية قصمت ظهورهم ولا يمكن اعتبارها البديل المناسب للمباني الحكومية، مشيرين إلى أن الوزارة إذا أرادت الظهور بشكل بارز فمن باب أولى العمل على تسريع المشروعات المتعثرة، بدلا من ترحيل المشكلة من مستأجرة إلى مدارس مسائية، فكلاهما له عيوب، بل لعل المستأجرة تعد أخف ضررا وأقل معاناة تربويا من تلك المسائية، والتي تنزاح فيها الأدوار وتختلط فيها المهام، وينعكس الأمر على مستوى التعليم ومستوى التحصيل.

وقال الطالبان أحمد العبود وفيصل الحمد إنهم يعانون كثيرا في تلك المباني المستأجرة، والتي لا تتوفر فيها أي مقومات، فالفصول تخر من أسقفها مياه الأمطار، ويتزاحم فيها الطلاب، فكيف نتحمل ذلك، وإذا نقلونا إلى الفترة المسائية تأثر تحصيلنا الدراسي، وتدهورت فترات نومنا واستيقاظنا.



مؤتمر دولي عن حقوق الطفل العربي في جامعة نايف

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 1 محرم 1435هـ - 4 نوفمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131104/Con20131104651874htm>

أحمد الحذيفي (الرياض)

تنظم جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية مؤتمرا دوليا حول (حقوق الطفل العربي) خلال الفترة من 6-9/2/1435هـ الموافق من 9-12/12/2013م، سعيا لنشر ثقافة حقوق الطفل وتأكيدا لسلامة وأمن الأطفال في المجتمعات العربية. وأوضح الدكتور جمعان رشيد بن رقوش رئيس الجامعة أن المؤتمر يسلط الضوء على حقوق الطفل العربي وأمنه وسلامته، وسيتم من خلاله بلورة رؤية عربية شاملة حول حقوق الطفل العربي من خلال الأبحاث العلمية المقدمة ومداخلات المشاركين فيه.

بدوره أوضح وكيل الجامعة والمشرف العلمي على المؤتمر الدكتور عبدالرحمن بن إبراهيم الشاعر أن محاور المؤتمر ستتناول المدخل الإسلامي والوضعي لحقوق الطفل، والقوانين الغربية ونماذج من القوانين الوضعية العربية، والأساليب العربية في مجال حقوق الطفل، وتجارب المؤسسات العربية في هذا المجال، والأساليب الوقائية لحماية الطفل، والحقوق

الشرعية والاجتماعية والنفسية الاقتصادية وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى أنماط إيذاء الأطفال وتجريم تهريبهم والاتجار بهم، وتجريم التشغيل القسري وتوريطهم في النزاعات المسلحة.



المحاكم السعودية تنظر 63 قضية استغلال صم.. متهم فيها أقارب

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 1 محرم 1435 هـ - 4 نوفمبر 2013م
<http://alhayat.com/Details/568446>

الدمام - رحمة ذياب
تنظر المحاكم العامة في ثلاث مدن سعودية (الرياض والدمام وجدة)، نحو 63 قضية لأشخاص مصابين بالصمم، تعرضوا إلى «استغلال» من أشخاص بعضهم تجمعهم بهم صلة قرابة، كانوا منحوهم وكالات «خاصة» و«عامة» للتصرف في شؤونهم الحقوقية والمالية. (للمزيد)
وعقدت المحكمة جلسات عدة للنظر في تلك القضايا وصدر في بعضها أحكام، فيما تواصل النظر في الأخرى بحسب ذوي المدعين. وأكد مصدر في المحكمة العامة بالدمام في تصريح إلى «الحياة»: أن «عدد قضايا الصم التي وصلت إلى المحكمة خلال العام الحالي قليل مقارنة مع المناطق الرئيسية الأخرى، إذ تبلغ في الدمام تسع قضايا فقط، فيما يبلغ عددها في جدة 15 قضية، وفي الرياض 39 قضية»، مضيفاً «نتعامل مع قضايا الصم واليك من خلال مترجمي الإشارة إذا استدعت الحاجة»، مشدداً على أنه «لا يمكن التغاضي أو التساهل في حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في القضاء»، مؤكداً وجود «أنظمة خاصة بهم، ولائحة صادرة عن وزارة العدل، لا بد من اتباعها».
وأشار المختص في الشؤون القانونية المحامي يوسف الاحم، في تصريح إلى «الحياة»، إلى «التهميش» الذي تعاني منه فئة الصم في القضاء، و«التأخر في النطق بالحكم في القضايا التي يتقدمون بها، فضلاً عن صعوبات عدة يواجهها ذوو الاحتياجات الخاصة في المحاكم».



نزاهة تدعو إلى الإسهام في التحذير من خطورة الفساد

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 1 محرم 1435 هـ - 4 نوفمبر 2013م
<http://alhayat.com/Details/568311>

الدمام - «الحياة»
دعت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة»، إلى ضرورة إسهام المواطنين، في «تعزيز قيم النزاهة في المجتمع، والعمل على التحذير من خطورة الفساد»، وذلك بمناسبة «اليوم الدولي لمكافحة الفساد» الذي يوافق التاسع من تشرين الثاني (نوفمبر) من كل عام.
واعتبرت «نزاهة»، في تغريدات بثتها عبر حسابها على «تويتر»، «خطوات الكشف، والعقاب، والمحاسبة، والردع، والتشهير، من صميم عملها». وقالت في رسائل بثتها أمس: «أخي المسؤول، كن مستعداً، وأسهم في تعزيز قيم النزاهة،

والتحذير من خطورة الفساد». وأشارت إلى أن خطوات الكشف والعقاب والمحاسبة والردع والتشهير هي «الخطوات الأساسية والإجراءات التي تعمل عليها حالياً». وأردفت أن «كل جهة رقابية، أو قضائية، لها اختصاصها، ومهامها». إلا أن الكاتب عادل الحوشان، وصف ما طرحته «نزاهة» بـ «الكلام العام»، مشيراً في «تغريدة» إلى أن قيم النزاهة «مسألة أخلاقية، وأن الكشف والعقاب والمحاسبة والردع والتشهير هي المهمة الناقصة». وقال متسائلاً: «لماذا لا تُعلن أرقام وأسماء وعدد القضايا ونوعها وتفاصيلها». وأردف «لماذا لا تسوّق الأسماء المتهمة في لوحات الإعلانات». وطالب خالد الوابل، بمعرفة عدد القضايا التي رفعتها هيئة مكافحة الفساد «نزاهة» إلى جهات الاختصاص «في شكل دوري». وأوضح أنه لو عملت «نزاهة» سبعة أيام متتالية بدوام 24 ساعة، فلن تستطيع الكشف عن جميع قضايا الفساد لكثرتها». وقال عبدالله الكويليت: «إن الفساد بلغ الحلقوم، إذ إن البلد ليس في حاجة إلى جهاز بيروقراطي، يبّرر وينظر». واقترح أن «تضع «نزاهة» قائمة سوداء للدوائر الحكومية التي تزداد فيها نسب الفساد، وأخرى بيضاء لمن تحسن سجلها في مكافحته».

ويّرر الكاتب وسيم النويصر، إعلان الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة»، بمناسبة اليوم الدولي «لمكافحة الفساد»، بأنه يهدف إلى «التوعية، التي تساعد على تقليل حدوث جرائم معينة»، موضحاً أن «العقاب متناسب مع ضرر الجريمة، يظلّ الأداة الضابطة».

يذكر أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» شاركت في أعمال الاجتماع الثاني لـ«المنتدى العربي لاسترداد الأموال المنهوبة»، الذي عُقد في مراكش على مستوى الحكومات، تشرين الأول (أكتوبر) الماضي. ويعمل المنتدى العربي الذي عقد اجتماعه الأول في العاصمة القطرية العام 2012، على تحديد حاجات الدول التي تسعى لاستعادة أموالها المنهوبة. كما يوفر منبراً للتدريب الإقليمي، ومناقشة أفضل الممارسات، وزيادة الوعي محلياً ودولياً، في شأن التدابير الأكثر فعالية، لاستعادة الأموال.



الصحة تصدر دليل المزايا المالية للممارسين الصحيين

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 1 محرم 1435 هـ - 4 نوفمبر 2013

<http://alhayat.com/Details/568392>

الرياض - صديق البخيت

أصدرت وزارة الصحة دليل الحقوق والمزايا المالية للممارسين الصحيين السعوديين العاملين أمس، ويهدف الدليل إلى تقديم معلومات مفصلة عن الرواتب والبدلات والمسؤولين بلائحة الوظائف الصحية أو العاملين على برامج التشغيل الذاتي في الوزارة.

وأوضح وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعه أن منسوبي القطاع الصحي يحظون بدعم المقام السامي وحرصه على تهيئة السبل لأداء مهامهم الوظيفية بما ينعكس على تجويد الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، لافتاً إلى أن الإصدار الأول يعتبر تنويعاً للقرارات الصادرة التي تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي للممارسين الصحيين السعوديين وتوفير كل السبل لاستقطاب الكفاءات والخبرات المميزة والنادرة.

وتصدر الدليل كلمة لوزير الصحة عن المنجزات والمكتسبات لتحسين المستوى المعيشي للممارسين الصحيين السعوديين مثل تحديد سلم الرواتب والبدلات وجميع الحقوق والمزايا المالية، إذ يمثل الكادر الصحي الجديد نقلة في سلم رواتبهم، الذي تقوم فكرته الأساسية على مبادئ العدل والمساواة بين القطاعات الصحية كافة، ولا سيما ما يتعلق بالخبرة والندرة والتميز، وهو ما يزيد القدرة التنافسية للوزارة لاستقطاب الكفاءات البشرية المؤهلة والمحافظة عليها.

من جهته، أشار المشرف على الدليل مستشار وزير الصحة لشؤون المناطق الدكتور علي القحطاني إلى أن الإصدار يهدف إلى تسهيل مهمة الممارسين الصحيين الحاليين أو المعينين حديثاً للحصول على تفاصيل واضحة لحقوقهم ومزاياهم المالية، لافتاً إلى أن الدليل تم إعداده من خلال جمع وتفصيل الوثائق والقرارات التي صدرت في هذا الشأن، إضافة إلى مراجعته وتدقيقه مع عدد من إدارات الوزارة.

وبين إلى أن الدليل يحتوي على فصلين رئيسيين، يتضمن الأول التعريفات والأحكام العامة ومجموعات وفئات الوظائف المشمولة بلائحة الوظائف الصحية والدرجات الإضافية، واستعراض شامل للحقوق والمزايا المالية للسعوديين المعيّنين

على سلم رواتب الوظائف الصحية للمشمولين بلائحة الوظائف الصحية بوزارة الصحة، موضحاً أن الدليل يشمل سلم الرواتب والعلاوات والبدلات والمكافآت المصاحبة للراتب الشهري، إضافة إلى البدلات والمكافآت والتعويضات والمزايا المالية. في حين يستعرض الفصل الثاني الحقوق والمزايا المالية للسعوديين المشمولين بسلم أجور الممارسين الصحيين العاملين على برامج التشغيل الذاتي بوزارة الصحة.



الاعتذار المعلن يعيد له مكانته الاجتماعية ويحفظ نفسيته من الانتقام

لا يكفي تعويض البريء مادياً..!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 1 محرم 1435 هـ - 4 نوفمبر 2013

<http://www.alriyadh.com/2013/11/04/article880947.html>

جدة، تحقيق- سالم مريشيد

عندما يتم سجن أي شخص عن طريق الخطأ ودون التثبت من ارتكابه ما يُبرر سجنه من عدمه؛ فإن ذلك قد يؤثر عليه سلبياً على الأصعدة النفسية والاجتماعية، وقد يُحوّله ذلك من شخص سوي إلى شخص فاسدٍ وحاقدٍ على المجتمع؛ نتيجة خطأ ما كان يجب أن يحدث، وقد أصدرت الجهات المعنية تعليمات وتوجيهات مُشددة تُقضي بعدم سجن أي شخص لمجرد الاشتباه به، كما بينت الحالات التي يُمكن أن يُوقف فيها الشخص على ذمة التحقيق، إلى جانب بيان المدة الزمنية اللازمة لذلك، وشددت على عدم سجن أي شخص إلا بحكم قضائي بعد ثبوت التهمة عليه، ومع ذلك فإن هناك من يتجاهل هذه التعليمات والتوجيهات عبر موقعه في الإدارات المعنية بالتحقيق، فيعمد حينها إلى سجن الأشخاص بمجرد الاشتباه بهم، أو لأنه يرى بحكم موقعه ورتبته الوظيفية أن ذلك يمنحه الحق في سجن هذا وتوقيف ذلك.

أدلة الجريمة

وأوضح "محمد المؤنس" -محام، ومستشار قانوني- أن النظام حدّد الجرائم التي يتم الإيقاف فيها والجرائم التي لا تستحق الإيقاف، فالجرائم التي تمس أمن الدولة والمجتمع والقضايا الكبيرة تستحق الإيقاف تحت طائلة التحقق، مُشيراً إلى أن هذا الإيقاف يتم خشية أن تضيق أدلة الجريمة في حال تم إطلاق سراح المشتبه به، إذ إن الإيقاف هنا في حد ذاته ليس خطأ، مُضيفاً أن هناك جرائم حُدّدت فيها المدة التي يتم فيها الإيقاف بخمسة أيام، كما أنها قد تزيد عن ذلك بحسب القضية، موضحاً أنه في حال ثبت فيما بعد براءة المتهم لعدم كفاية الأدلة أو عدم وقوع الجريمة في حقه، فإنه يتم تعويضه مادياً، وإذا لم تتم إدانته لعدم ثبوت الأدلة فإن التعويض المادي غير وارد.

وأضاف أن تعويض البريء مادياً لا يكفي، لذا فإنه يحق له أن يطالب بتعويض أدبيّ والإعلان في الصحف عن براءته، مُشيراً إلى أن ذلك يخضع عادةً لنوع القضية وطلب الشخص نفسه من حيث تفضيله التعويض المادي أو التعويض الأدبي.

دعوى كيدية

وقال "سليمان الجميعة" -محام-: "يوجد في النظام السعودي ما يُسمى الدعوى الكيدية، ويُمكن أن تكون العقوبة في اتهام وسجن شخص بريء هنا بتعويض مادي للمتضرر أو سجن المُتسبب في الضرر، وذلك برفع دعوى على المُتسبب في الضرر الذي لحق به، سواء من شخص أو جهة أخطأ مسؤول فيها بسجنه"، مُضيفاً أن الذي يجب دراسته هنا هو عدم وجود تقييم لماهية التعويض، موضحاً أن من القضاة من يحكم بتعويض مُعين، بينما قد يحكم قاضٍ آخر في قضية مُشابهة بتعويض أقل أو أكثر، إلى جانب اختلاف التعويض هنا من منطقة إلى أخرى من مناطق المملكة.

تطوير قانوني

ودعا "الجميعة" بوضع قانون واضح يُحدّد قيمة التعويضات، ويقطع الطريق على المزاجية في تحديدها، مُضيفاً أن الغالب في التعويضات أنها تتم بطريقة "كل واحد يصلح سيّارته"، مُشيراً إلى أن هذا الوضع فيه من السلبية الشيء الكثير، كما أنه يفتح المجال للعديد من الدعوى الكيدية لدى البعض، مُؤكداً على أن التعويض المادي لا يُعيد للبريء سمعته نتيجة خطأ

ارتكب ضده بالسجن، مُشدداً على ضرورة أن يكون التشهير بالمتسبب الذي ألحق به الضرر جزءاً من هذا التعويض، لافتاً إلى أنه من الممكن أن يتم وضع حد للأخطاء التي تحدث حالياً في هذا الشأن، إذ إن التعليمات الحالية تقضي بعدم سجن أي شخص إلا بحكم شرعي، وبالتالي فإنه لا بد من تغيير هذا الفكر؛ لمواكبة التطور في هذه القوانين وتدريب العاملين عليها؛ ليكونوا في مستوى هذا التطوير القانوني في الأحكام.

كفالة حضورية

وشدد "فهد السليمانى" -محام، ومستشار قانوني- على ضرورة الالتزام بالتعليمات والتوجيهات المطلوبة في القضايا التي لا تمس أمن الوطن والمجتمع، بحيث لا يتم سجن أي شخص إلا بعد ثبوت إدانته بشكل قطعي وحققي، مشيراً إلى أنه إذا لم تتم إدانته فيطلق سراحه بكفالة حضورية، إلى جانب عدم توقيفه لمدة تزيد عن ساعات معدودة هي فترة الكفالة، لافتاً إلى أنه في الحالات الجنائية يتم التوقيف فترة لا تتجاوز أسبوعاً، على أن يتم خلالها محاكمته وتحديد إدانته من عدمها، مؤكداً على أن إيداع أي شخص في السجن مع المجرمين والمنحرفين عن جادة الصواب نتيجة مجرد اتهم في قضية عادية قد يضر به بشكل كبير.

محاكم خاصة

وأضاف "السليمانى" أن هناك تعليمات صدرت من قبل صاحب السمو الملكي الأمير نايف -يرحمه الله- قبل وفاته بـ "السجن البديل" للشخص المُدان في قضايا عامة، على أن يكلف السجين بخدمة المجتمع عبر عمل ما يلزم به لمدة تُحدد حسب القضية بدلاً من زجّه في السجن مع المجرمين ومُدمني المخدرات والقتلة، مشيراً إلى أن التعويض المادي للبريء في الكثير من الحالات لا يمكن أن يعوّضه عن الأضرار النفسية والاجتماعية، مشيراً إلى أهمية أن يكون هناك تعويض معنوي يتناسب مع الضرر الذي أصابه، داعياً إلى تشكيل لجان تتولى دراسة أوضاع السجناء بشكل فاعل، وإلى إيجاد محاكم خاصة داخل السجون؛ لتسريع محاكمة الموقوفين عوضاً عن أخذهم إلى المحاكم خارج السجون مُقيدين بالسلاسل، على أن تتم دراسة وضع السجناء؛ لأن السجين في حال تم إيقافه وهو بريء ثم خروجه بعد ذلك فإنه يصبح منبوذاً من المجتمع، لدرجة عدم وجود من يرضى بتوظيفه.

توقيف تعسفي

وأشار "د. مصطفى البيطار" -أستاذ القانون بجامعة الملك عبد العزيز- إلى أنه يمكن أن يتم ضبط التعويض المادي للموقوف أو السجين بعد التأكد من براءته بحيث يكون بحجم الضرر الذي وقع عليه، ومن ذلك تعطّل أموره أو مصالحه، أو ما قد يترتب عليه بفصل من عمله، مبيّناً أن التعليمات والتوجيهات المُبلّغة للجهات القضائية والتنفيذية فيها إنصاف لكل من يُسجن بطريق الخطأ أو تثبت براءته، مُوضحاً أن التعويض هنا يكون مجزياً حسب المدة التي قضاها في السجن، أما بالنسبة للتعويض المعنوي فإن المحاكم قد تأخذ به وقد لا تأخذ به، مُضيفاً أن مسألة السمعة والحرز التي تحدث للسجين البريء لا يمكن تقديرها.

وأضاف أن تعاليم الشريعة الإسلامية المعمول بها في "المملكة" أعطت الحق للشخص المتضرر معنوياً برفع دعوى أمام "ديوان المظالم"؛ لتعويضه عن الضرر المعنوي وفق حجم الخطأ الذي أصابه، أما في حالة التوقيف التعسفي فإنه لا بد من إثبات التعسف، إلى جانب بيان هل قضيتته من الجرائم الكبرى التي يحق للجهات التحقيق فيها فرض التوقيف، مؤكداً على أنه إذا وجد أن السجين أو التوقيف جاء بشكل تعسفي فإنه من حق المتضرر أن يقدم تظلماً في حق الجهة التي تضرر منها خلال (60) يوماً، مشيراً إلى أن من حق هذه الجهة أن تبين سلامة موقفها، فإذا ثبت عكس ذلك يتم تعويض المتضرر حسب حجم الضرر.

حماية المجتمع

وأكد "د. طلعت عطار" -محكم دولي، وعضو منظمة العفو الدولية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان- على أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، مشيراً إلى أن ذلك يتطلب التأني في إصدار أمر التوقيف، مُضيفاً أن الهدف الذي يمكن في إطاره تبرير عقوبة الحبس وغيرها من تدابير الحرمان من الحرية هو حماية المجتمع من الجريمة، لافتاً إلى أنه للوصول إلى هذا الهدف فإنه ينبغي أن تُستخدم فترة الحبس لتحقيق الغاية من تلك العقوبة التي تُعيد حرية الإنسان وهي العمل على عودته للمجتمع مواظماً صالِحاً قادراً على العيش في ظل احترام القانون، إلى جانب ما في ذلك من قدرته على تدبير احتياجاته المعيشية. وبيّن أن الشخص إذا سُجن وهو بريء فإنه يحق له المطالبة بالتعويض على ما حدث له من آثار مادية ومعنوية نتيجة سجنه، مُوضحاً أن عقوبة أي اعتداء على حرية الفرد لا تسقط بالتقادم، لافتاً إلى أن الأنظمة والقوانين تضمن تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء، مشيراً إلى أنه استناداً على ما سبق فإنه لا بد من التعويض المعنوي والأدبي وفق نظام متكامل يُحدد فيه التعويض حسب كل حالة.

الحقباني: الحملة على المخالفين لن تتسبب في رفع الأسعار

ملاحقة العمالة المخالفة تبدأ والجهات المختصة تتوعد بالحزم

بعد انتهاء الحملة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 1 محرم 1435 هـ - 4 نوفمبر 2013م

<http://www.alriyadh.com/2013/11/04/article881073.html>

تغطية - محمد الهمزاني ، تصوير - حاتم عمر

انتهت أمس المهلة النهائية لتصحيح أوضاع مخالفين نظامي الإقامة والعمل، والتي امتدت لأكثر من سبعة أشهر، وذهبت معها أحلام بعض المخالفين والذين كانوا يملكون أنفسهم بالتمديد لفترات أخرى.

وتبدأ وزارتا الداخلية والعمل ابتداء من اليوم الشروع في تنفيذ حملة أمنية ميدانية شاملة في كافة أنحاء المملكة، وذلك في إطار استراتيجية شاملة تهدف إلى تصحيح الوضع الراهن لمخالفات نظامي الإقامة والعمل، والقضاء على الظاهرة.

وعقدت أمس وزارتا الداخلية والعمل، مؤتمراً صحافياً بحضور الدكتور مفرج الحقباني نائب وزير العمل، المتحدث الأمني باسم وزارة الداخلية اللواء منصور التركي، وذلك بعد انتهاء المدة المحددة للحملة.

وخلال المؤتمر أكد اللواء منصور التركي أن الحملة الأمنية الميدانية التي سيتم تنفيذها مع وزارة العمل وتشمل كافة المدن والمحافظات والقرى والهجر التي تربطها ببعضها البعض، ستضبط الوافدين الذين يعملون لحسابهم، والمتغيبين عن العمل والمتأخرين عن المغادرة من القادمين بتأشيرات حج أو عمرة أو زيارة بأنواعها أو للسياحة أو للعلاج أو للعبور، والمتسولين المقبوض عليهم خارج الحدود.

وبين التركي أنه سيتم إيقاف المخالفين في مواقع مخصصة للإيواء، واستكمال الإجراءات النظامية لتنفيذ العقوبات بحقهم وترحيلهم، مشيراً إلى أنه سيتم كذلك ضبط من يقوم بتشغيل أي من المخالفين، وكل من يترك عمالته يعملون لحسابهم الخاص، ومن يستتر عليهم أو يؤويهم أو ينقلهم، أو حتى المستفيدين الذين لم يبلغوا عن تأخر من استقدمهم عن المغادرة في الوقت المحدد لمغادرتهم.

وتابع التركي أن وزارة الداخلية حرصت على ضمان استعداد وجاهزية كافة الجهات الأمنية المعنية بتنفيذ الحملة والاستمرار فيها وذلك من خلال صدور عدة قرارات تم فيها تنظيم مسؤوليات الجهات الأمنية المعنية بما يضمن القضاء على أي فرص للتعارض فيما بينها، وتركيز مسؤولية تنفيذ المهام الأمنية المختلفة والمتكاملة في جهات أمنية محددة تتوفر لديها الإمكانيات المناسبة والكافية.

وبين التركي أن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية ترأس عدة اجتماعات لمتابعة استعدادات الجهات الأمنية وجاهزيتها للشروع في تنفيذ مهامها ومعالجة كافة أوجه القصور بما يضمن تنفيذ المهام الأمنية فور انتهاء المهلة التصحيحية التي حددها الأمر الملكي الكريم.

وأوضح التركي أن الترتيبات الأمنية تتضمن تحديد مهام واختصاصات ومسؤوليات كافة الجهات الأمنية المشتركة في أداء مهام الضبط والتوقيف وإجراءات الترحيل للمخالفين، واعتماد العمل بدليل إجرائي يحدد الواجب اتخاذ من كل جهة أمنية، واستكمال إجراءات تنسيق الجهود وتنفيذ المهام المشتركة مع وزارة العمل، وترتيب إجراءات التنسيق بين الجهات الأمنية في كافة مناطق المملكة، وتحديد المواقع المخصصة لإيواء المخالفين، واتخاذ التدابير اللازمة لتهيئتها بكافة متطلبات استخدامها لإيواء من يتم ضبطهم من المخالفين.

وأكد المتحدث الرسمي لوزارة الداخلية أن أسلوب التنفيذ يتسم بالحزم والاستمرارية والتركيز على الاستغلال الأمثل للموارد البشرية وبما يحقق الأهداف المنشودة، موضحاً أن الأمن العام بكافة أفرعه سيتولى مسؤولية ضبط المخالفين

وتسلمهم إلى المواقع المخصصة لإيوائهم والتي تشرف عليها المديرية العامة للسجون حتى يتم استكمال الإجراءات النظامية التي تتولاها الجوازات لتطبيق العقوبات النظامية بحق المخالفين.

وبين التركي أنه تم إنشاء قوة للضبط الميداني بالأمن العام تتولى مسؤولية متابعة ورصد وضبط مخالفتي أنظمة الإقامة ومن يؤونهم أو يتسترون عليهم أو ينقلونهم أو يوفرون لهم فرصاً للعمل.

من جهته، أوضح الدكتور مفرج الحقباني أن عدد العمليات التصحيحية من المهلة بلغت منذ بداية الحملة أكثر من تسعة ملايين عملية تصحيحية، مشيراً إلى أن أعلى المناطق المستفيدة هي منطقة الرياض والتي بلغت أكثر من ثلاثة ملايين عملية، تليها مكة المكرمة بحوالي مليوني عملية، والشرقية بنحو 1.8 عملية تصحيحية.

وتابع الحقباني أن القطاعات المستفيدة من الحملة هي قطاع التشييد والبناء بأكثر من أربعة ملايين عملية، ثم قطاع تجارة الجملة والتجزئة بمليون ونصف المليون عملية، وقطاع الصناعات التحويلية بأكثر من 500 ألف عملية.

وأكد نائب وزير العمل أن المهلة كانت كافية للجادين لتصحيح أوضاعهم سواء على مستوى المنشآت أو العمالة الوافدة، مشيراً إلى أن الوزارة تأخذ بعين الاعتبار وضع العمالة التي لا زالت معاملاتها تحت الإجراء، وستمنحهم فرصة لإنهاء إجراءاتهم شرط تقديم ما يثبت ذلك.

وبين أن التفتيش سيكون باستمرار، وتم توفير عدد مناسب من المفتشين، فضلاً عن أن وزارة العمل تعتمد على التفتيش الذكي والموجه لرصد قطاعات ومنشآت بعينها حسب نتائج معايير محددة في برنامجي نطاقات وحماية الأجور، والتي تمثل ما نسبته 80%، مؤكداً أن وزارة العمل لا تقوم بتفتيش المنازل وأن صلاحياتها تنحصر في التفتيش على المنشآت، وأن المفتش تركز صلاحياته على تحرير المخالفات حسب قائمة التدقيق الكاملة، وتعبئة النماذج الخاصة بتحديد طبيعة المخالفة.

وحول إمكانية القيام بعمليات تصحيحية أخرى، أكد الحقباني أن ذلك ممكن لكن بدون إعفاءات من الرسوم أو استثناءات من الضوابط. وأفاد الحقباني أن ما يتعلق بالعمالة السورية، فإن لها تنظيمات خاصة من وزارة الداخلية مراعاة لما تمر به بلادهم من أوضاع أمنية غير مستقرة، وأن الوزارة ستراعي ذلك أثناء عمليات التفتيش مع تأكد ما وجود ما يثبت سعيهم للإقامة بشكل نظامي، إضافة إلى أن وزارة العمل لا تمتلك تصنيفاً يسمى (بدون) وإنما لديها حالات محددة لها تنظيمات خاصة وتعامل ك(وافد خاص).

وقال نائب الوزير إن المشاريع الحيوية في البلاد حددت احتياجها من العمالة، وإن الوزارة منحتها العمالة الكافية، إلى جانب أن المشاريع الحيوية تعمل على نظام (المنافسات الحكومية) وبالتالي فإن فرص منح مشروع حيوي حكومي لأي منشأة لديها مخالفات نظامية أمر غير متوقع، وأنه يحق لها الرفع بحاجتها للمزيد من العمالة.

وحول التعامل مع المدارس الأهلية والقطاعات الصحية، أكد الحقباني أن المهلة التصحيحية كانت كافية لمنح الجادين الوقت الكافي للتصحيح، وعليه فإن من المفترض أن تكون المنشآت قد نظمت كل ما يتعلق بسجلاتها أو عمالتها.

وأوضح الحقباني أنه لا يتوقع حدوث إغلاق لبعض المدارس أو المستشفيات بسبب عدم تصحيحها لعمالتها، وذلك لأن المهلة كانت كافية للجادين، وإن حصل بعض الإغلاق فإنه سيكون على نطاق ضيق جداً.

وبين أن الفرق النسائية ستكون مخصصة في التفتيش على المشاغل النسائية ومحلات المستلزمات النسائية حسب الأنشطة التي تم تأنيثها، وأن الوزارة وفرت لكل فريق تفتيش سيارة وسائق بالإضافة إلى المرافق الأمنيين الذي ستوفره الوزارة فيما يتعلق بالأنشطة النسائية، مؤكداً أنه سيتم التفتيش على جميع المخالفات بواسطة قائمة التدقيق الكاملة وسيتم التركيز على مخالفات تأنيث المحلات النسائية إلى جانب التوظيف الوهمي ومخالفات المادة 39 من نظام العمل. وتوقع الحقباني أن تستفيد المنشآت من العمالة الوافدة المخالفة حالياً في سوق العمل، ما يقلص نسب الاستقدام في الفترات القادمة، مشيراً إلى أن أي منشأة لها ملف في وزارة العمل سيتم التفتيش عليها سواء في جهات حكومية أو غيرها.

وقال نائب الوزير إن عمليات التصحيح بدأت تتضح منذ الإعلان عن المهلة التصحيحية في قلة العمالة المنتشرة في الشوارع بشكل عشوائي، وفي برنامج نطاقات، نافياً أن تؤدي الحملة لرفع الأسعار وأنه في حال كان ذلك فإن وزارة التجارة والصناعة معنية بضبط الأسعار.

ربط 4 جهات ب قاعدة بيانات لتوحيد إحصائيات حوادث الطرق

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 1 محرم 1435 هـ - 4 نوفمبر 2013م

<http://www.alyaum.com/News/art/101703.html>

عبد العزيز مخزوم - الدمام
يجري العمل حالياً على إنشاء قاعدة بيانات لتوحيد إحصائيات الحوادث والإصابات والوفيات بين المرور، ووزارة الصحة، الهلال الأحمر، أمن الطرق وبلغت نسبة الانجاز فيه ما يقارب 99 بالمائة لربط الجهات المعنية بعضها ببعض وتبادل المعلومات بينها. جاء ذلك في المؤتمر الصحفي الذي عقد أمس قبل انطلاقة ملتقى السلامة المرورية الثاني بالدمام بحضور مدير جامعة الدمام ورئيس اللجنة العليا للملتقى وكذلك رئيس جمعية السلامة المرورية وعضو اللجنة العليا الدكتور عبدالحميد المعجل ومدير إدارة المرور بالمنطقة الشرقية العميد عبدالرحمن الشنبري والناطق الاعلامي للإدارة العامة للمرور بالمملكة العميد الدكتور علي الرشيد. والناطق الاعلامي لمرور الشرقية العقيد علي الزهراني وممثلي العلاقات العامة في الجهات المعنية، وقال الدكتور عبدالله الربيش ان الملتقى الذي يعقد اليوم قضية وطنية تهتم جميع أفراد المجتمع. و اضاف: تم اختيار عنوان الملتقى بدراسة دقيقة لأهمية أن تعمل جميع الجهات ذات العلاقة والمعنية بالسلامة المرورية في الدولة والقطاع الخاص والتأكيد على دور المجتمع ومؤسسات المجتمع المدني بضرورة تحمل مسؤولياتها في السلامة المرورية والدور المفصلي لإدارة المرور في قضايا السلامة المرورية وشركة ارامكو السعودية التي هي شريك فاعل ونشط في عدة قضايا تتعلق بالسلامة المرورية والدعم اللوجستي للأنشطة وقضايا الدعم والتمويل لأنشطة ومتطلبات السلامة المرورية.

ونفى الربيش ان يكون الملتقى مجرد أوراق عمل لا تطبق على ارض الواقع وقال: عقدت الاسبوع الماضي أربع دورات تدريبية 3 للرجال ودورة للسيدات أما عن تطبيق توصيات الملتقى الأول إلى الملتقى الثاني أكد الربيش بأن توصيات تخص جهات مختلفة مثل وزارة الداخلية والتعليم العام فيما يخص الجامعة وكان احد التوصيات إنشاء برنامج أكاديمي لتأهيل الكوادر الوطنية، متخصص في قضايا النقل والسلامة المرورية، وهذا تم والله الحمد بعد موافقة المقام السامي على تأسيس قسم هندسة النقل والمرور بالجامعة. والطلاب الآن في السنة التحضيرية وسيدخلون التخصص العام المقبل؛ هذا فيما يخص تأهيل الكوادر؛ وكشف الربيش عن توصيات لإنشاء برنامج أكاديمي لإعداد مسعفين متخصصين للهيئة السعودية للهلال الأحمر السعودي والتنسيق جار مع الهيئة لاستكمال إجراءات تأسيس القسم، ووقع عليه مجلس الجامعة وهو الآن مرفوع للعرض على مجلس التعليم العالي كإجراء متبع في هذه الأمور.

ولفت الربيش الى ان احد التوصيات تدعم البحوث العلمية المتعلقة بالسلامة المرورية واستطاعت الجامعة وشركة ارامكو استجابة لطلب بالجامعة أن تبني كرسيًا بحثيًا لخدمة السلامة المرورية وقد تم تأسيسه، وانطلق هذا الكرسي، وهناك مجموعة من البحوث والدراسات تعد الآن لعدد من التقاطعات والطرق المهمة في المنطقة.

ومن جانبه أكد الناطق الاعلامي للإدارة العامة للمرور بالمملكة العميد الدكتور علي الرشيد انه يجري العمل على إنشاء قاعدة بيانات لتوحيد إحصائيات الحوادث والإصابات والوفيات بين المرور، ووزارة الصحة، والهلال الأحمر، وأمن الطرق وبلغت نسبة الانجاز فيه ما يقارب 99 بالمائة لربط الجهات المعنية بعضها ببعض وتبادل المعلومات فيما بينها. وأشار العميد الرشيد الى ان هناك زيادة سنوية في أعداد المركبات بما يقارب نصف مليون مركبة وهذا يشكل عبئًا كبيرًا على الخدمات المرورية ويؤثر على الحوادث المرورية وتلك هي المناطق التي يطبق فيها نظام "ساهر" بشكل كبير وقد اثر وجوده على سلوك السائقين بشكل واضح، مبينًا أن كلمة "ساهر" عنوان للحملة التوعوية التي سبقت التعريف بمشروع الضبط أو الرصد الإلكتروني وليس اسما للمشروع نفسه حيث كانت دلالة على السهر من أجل راحة المواطن والتقليل من الحوادث المرورية والمخالفات التي تؤدي للإصابات والوفيات لا قدر الله، وتتضمن ذلك ضبط وإدارة حركة المرور ألياً

باستخدام نظم إلكترونية تغطي المدن الرئيسية في المملكة ويستخدم النظام تقنية شبكة الكاميرات الرقمية المتصلة بمركز المعلومات الوطني التابع لوزارة الداخلية ويتميز بالالتزام بتحقيق أفضل معايير السلامة المرورية على الطرق من خلال استخدام أحدث التقنيات المتقدمة، وتمكين العاملين من أداء أعمالهم، ورفع مستوى أدائهم في مجال العمل المروري من خلال أنظمة ساهر المتكاملة التي تقدم مراقبة حية للحركة المرورية وإدارة حركة المرور وسرعة معالجة الحالات المرورية والرصد الحي للحالات والحوادث المرورية، وضبط المخالفات وإشعار المخالف في أسرع وقت ممكن. وفي نفس السياق كشف رئيس جمعية السلامة المرورية بجامعة الدمام الدكتور عبد الحميد بن سليمان المعجل عن دراسة في وزارة الداخلية بإيجاد قنوات تواصل متطورة وحديثة لتكون حلقة وصل بين رجال المرور والمستفيدين من الخدمات المرورية كما تمثل وسائل الاعلام حلقة وصل، وتعمل الإدارة العامة للمرور جاهدة في الاستفادة من الوسائل الاعلامية المتاحة حالياً وهناك تعاون بين إذاعات الإف إم في برامجها الصباحية في اعطاء تصور واضح وكامل لحركة السير في مختلف مناطق المملكة والمحاور الرئيسية على شبكة الطرق وتبين أكثر المواقع ازدحاماً والحوادث المرورية لتجنبها أثناء القيادة، مضيفاً أن الحوادث المرورية مشكلة عالمية تختلف باختلاف التزام السائقين بأنظمة المرور والثقافة تعني الرقابة الذاتية من السائق نفسه.

من جهته تحدث مدير إدارة المرور بالمنطقة الشرقية العميد عبدالرحمن الشنبري عن انعكاس توصيات الملتقى الأول على الحوادث والملتقى الثاني هو استكمال للأول بما يخص متعلقات السلامة المرورية وأمور تطبيق في واقعنا وهناك الكثير من التوصيات بما يتعلق بالكرسي والجمعية السعودية للسلامة وتم دراسة بعض المداخل والمخارج وهذا بفعل التوصيات وذلك لخفض نسبة الحوادث المرورية وتم دراستها من قبل المتخصصين وهذه من الاستراتيجيات التي تسعى لها إدارة المرور على الواقع الميداني.

وأضاف: فيما يتعلق بالسلامة المرورية: نحن إلى الآن نطبق المزيد من التوصيات للخروج بأفضل النتائج وإن شاء الله تطبق هذه التوصيات للخروج، وأنه خلال السنة الماضية تراجعت نسبة الحوادث حيث انخفضت نسبة الوفيات بنسبة 8 بالمائة أما الحوادث انخفضت بنسبة 27 بالمائة وذلك في المدن الكبيرة التي تشهد ازدحاماً كبيراً. دحمان: الملتقى يتوأكب مع التحديات الحالية

اليوم - الدمام

قال عضو اللجنة المنظمة لملتقى السلامة المرورية عضو مجلس إدارة الجمعية السعودية للسلامة المرورية أحمد دحمان: نظمت الجمعية السعودية للسلامة المرورية (سلامة) قبل عامين الملتقى الأول للسلامة المرورية، الذي ركز على مناقشة الجوانب الهندسية والفنية، ونقل التجارب الناجحة في ذلك في العديد من البلدان، وقد فرض علينا نجاح الملتقى الأول تحدياً جديداً في العمل على التفكير بشكل مختلف؛ لمواصلة النجاح السابق، وجعل الملتقى الثاني متواكباً مع متطلبات المرحلة الحالية والتحديات التي تفرضها والفرص المتاحة.

وأضاف دحمان بقوله في الجلسة الأولى للجنة العلمية للملتقى؛ قررنا جعل موضوع الملتقى الثاني أكثر التصاقاً بالمؤسسات الحكومية من جهة والأهلية من جهة أخرى، حيث نشعر أن لها دوراً تكاملياً في السلامة المرورية. ومن هنا جاءت فكرة ربط موضوعات الملتقى بالقطاعين الرئيسيين وهما القطاع الأهلي كامتداد للنمو الكبير الذي يشهده مجال المسؤولية الاجتماعية للقطاع محلياً وإقليمياً وعالمياً على جميع المستويات، بما فيها البرامج الأكاديمية، وامتداداً لإدراج برامج المسؤولية الاجتماعية ضمن أعمال الشركات الكبرى، والقطاع الحكومي كمحاولة لتوحيد مبادرات السلامة المرورية المتفرقة على المستوى الوطني والمناطقى؛ لتحقيق التكامل والتعاون والشراكة الوطنية الفاعلة؛ وسعياً إلى ربطها بالاستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية فتمت بلورة موضوع الملتقى الثاني ليكون "السلامة المرورية: شراكة وطنية ومسؤولية اجتماعية". وعند ذلك بدأنا في رحلة شاقة وطويلة في البحث عن المحاور والمواضيع والشخصيات التي سنتقل لنا تجارب السلامة المرورية في الشركات الرائدة (أرامكو السعودية نموذجاً)، والتجارب الدولية في المعرفة المرورية (التجربة الصينية)، وتبين لنا أبعاد المعالجات النفسية والاجتماعية والقضائية، وغيرها الكثير من المحاور والتجارب والرؤى ذات الصلة.

واختتم دحمان بقوله "كلنا أمل أن تساهم جهودنا مجتمعة في ترجمة هذا الشعار إلى برامج وأفكار ومشاريع طموحة قابلة للتطبيق، توازي حجم التحدي الذي تواجهه المملكة في هذا المجال، وتسهم في الحد من نزيف الأنفس والممتلكات.

200 أسرة تواجه الشتاء في صنادق حفر الباطن

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 1 محرم 1435 هـ - 4 نوفمبر 2013م

<http://www.alsharq.net.sa/2013/11/04/987450>

حفر الباطن – عبدالرحمن الروضان
مع اقتراب فصل الشتاء، تبدأ رحلة المعاناة لدى قاطني مساكن الصفيح في محافظة حفر الباطن، أو ما تعرف بمسمى (بيوت العيش) الواقعة على طريق الشمال الدولي، ومع هبوب أول نسيمات البرد تلجأ أكثر من 200 أسرة في 3000 مسكن لحلول مؤقتة وردئية لا يمكنها أن تقي من برد الشتاء القارس، فكومة الحطب التي يتم توفيرها بدءاً من هذه الأيام لم تعد حلاً ناجعاً على اعتبار منع الاحتطاب والرقابة الصارمة على بائعيه.

صنادق عشوائية
العيش في حفر الباطن هي أربعة أحياء.. في واقعها هي مسميات لا تمت للأحياء بصلة بسبب عشوائيتها وسوء تنظيمها وتباعد مساكنها المبنية من الصفيح والشينكو والخشب والصنادق.. في مشهد ممتد أمام أنظار العابرين على الطريق الدولي يشق امتداده من أقصى دول مجلس التعاون الخليجي شرقاً مروراً بهذا الموقع لتصل آخر تخومه إلى أطراف أوروبا غرباً ويقطن هذه المساكن المتناثرة سكان معظمهم من القبائل النازحة يمتهنون العمل في تربية وتسويق الأغنام.

تجار.. وممنوعات
على الرغم من قرب هذه المساكن للمدينة، إلا أنها محرومة من أبسط مظاهر المدنية، حيث تفتقد أدنى الخدمات وأبسط وسائل السلامة والأمان ولم تشفع لهذه الأحياء قربها من مدينة حفر الباطن التي تبعد من جهة الغرب مسافة لا تتعدى 500 متر، غير أنها تُعد خارج مخطط بلدية المحافظة فهذه الهجر مهملة من الجهات المعنية ومظلمة ليلاً، ولا تخلو من استغلالها من قبل ضعاف النفوس كمخابئ للمتخلفين وتجار السموم والممنوعات الأخرى ما أجبر بعض الساكنين بعد أن حلت بهم المصائب، للهجرة على مضض، ورغماً عنهم والاستئجار داخل المدينة بسبب عدم اهتمام المسؤولين ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لهذه الشريحة من المجتمع التي بدأت معاناتهم منذ أكثر من 50 عاماً وهم على هذه الحالة المزرية.

الخدمات غائبة
يقول راشد عابد الشمري – من سكان الصنادق – بكل حرقه: إن ما يؤلمنا نحن المواطنون ساكنو هذه الصنادق تفاوت نظرة المسؤولين لوضعنا الذي نعيشه، فجميع الخدمات الضرورية لم تصلنا. وقال: نكابد الصبر والحرمان من عنصر الحياة الرئيس وهو المياه الحلوة التي نفتقدها دائماً إضافة إلى المياه العادية التي لا نستغني عنها، فنحن محرومون منها ولم تصلنا على الرغم من أننا ندفع جميع الأتعاب. مشيراً إلى أن ما يعيق وصولها هو وعورة الطريق وافتقار هذه الهجر إلى الصرف الصحي والإهمال الصارخ للنظافة، وما تشكله من المخلفات والنفايات وما تسببه من الروائح المزعجة من جراء فوضوية وعدم التنظيم، فالواصل إليها مفقود والخارج منها مولود. وقال الشمري: كثيراً ما تعيق وصول فرق الدفاع المدني إلى الموقع الذي تضرر سواء من الحرائق أو إثر تماس كهربائي من أسلاكه المنتشرة على الأرض بين المساكن بصورة يرثى لها. وقال: لا شك أن ذلك يؤخر من معالجة الحدث بالسرعة المطلوبة.

وأضاف: على نفس الشاكلة تواجه فرق الإنقاذ الصحي في حالة وجود مصاب أو مريض يحتاج إلى عناية وعلاج مستعجل، وكذلك من الناحية الأمنية لا توجد دوريات باستمرار، فكثيراً ما تضبط هذه الأجهزة عديداً من المواد الممنوعة وغيرها من المحظورات، الأمر الذي أصبح وبصورة ملحة يحتاج إلى زيادة المراقبة والمتابعة لتلافي ما لا يحمد عقباه من أمور تشغل الأجهزة الأمنية وتقلقها.

وأضاف الشمري قائلاً: ما يساهم في التخفيف من هذه الأمور هو تنظيم الممرات بين المساكن ووضع الإنارة اللازمة، أما في موسم الشتاء فيكشف مدى القصور والمعاناة التي يتكبدها الأهالي الساكنون بسبب غياب الخدمات والتنظيم، الأمر الذي يجعل المستقعات الأسنة نافذة روائحها لفترة طويلة. وفي فصل الصيف فالحديث يطول والمشاهدة تكون أكبر برهان، حيث

الغبار يغطي الأجواء ويمتلئ المنزل في كل جوانبه وزواياه إلى طبقات من الأتربة بما فيها الأطعمة والأواني بأنواعها المستعملة في الغذاء، وما إليها وتعكير مياه الشرب إضافة إلى الملابس وجميع الحاجات الأخرى داخل المنزل وخارجه، وما يتعرض له الأطفال وكبار السن من جراء الرياح المحملة بالأتربة والغبار في هذه المواقع.

التخطيط العمراني
أما المهندس عبدالله الفرحان فيؤكد أن ظهور مثل هذه التجمعات السكنية العشوائية عائد إلى أسباب عدة منها، تخلف التخطيط العمراني مقابل النمو السكاني المتسارع للسكان، وتوسع العمران داخل المدينة وعدم الالتفات إلى ساكني هذه التجمعات (العشيش والصنادق) المنازل المبنية من الخشب والشينكو وكذلك بيوت الشعر والخيام وما يحصل لها من أضرار لعدم توفير الخدمات الضرورية لها إضافة إلى إهمالها وعدم مراقبة البلدية وبدون علم، أو التهرب من المسؤولية من قبل مكتب شركة الكهرباء في المحافظة. وتابع الفرحان قائلاً: يعاني سكان هذه التجمعات من تمديد الأسلاك الموصلة للتيار الكهربائي من محول كهرباء أنشأ بصورة عشوائية وغير آمنة، وعدم توفر أبسط وسائل السلامة نصبه أحد المستثمرين المحليين يتحمل صاحب المسكن تكاليف قيمة الأسلاك وعمل توصيلها مقابل دفع مبلغ 400 ريال شهرياً على شكل فترات خلال اليوم ويقطع التيار الكهربائي بعد منتصف الليل لتعيش هذه المساكن في ظلام دامس وتبقى الأسلاك مبعثرة بين المساكن على وجه الأرض دون تغطيتها أو إخفائها أو تغليفها من عبث الأطفال أو مياه الأمطار، وتكون معرضة للخدش أو القطع الذي يساهم في حدوث مشكلات خطيرة أحياناً، مشيراً إلى وجود سابقة حوادث من هذا النوع، منها إصابات مؤثرة أدت إلى الموت، حيث لقت طفلة في السنة الثالثة من عمرها حتفها قبل سنة إثر تعرضها لصعقة كهربائية من عشوائية تنظيم الأسلاك.

خارج النطاق
وأمام ذلك فقد أكد مصدر مسؤول في بلدية حفر الباطن أن مساكن الصفيح تُعد خارج التخطيط العمراني والبلدية غير مسؤولة عن تقديم الخدمات لها، مشيراً إلى أن هناك لجاناً تشكل باستمرار من قبل البلدية والدفاع المدني والكهرباء والتعليم، للاطلاع على مشكلات هذه الأحياء ومحاولة معالجتها، وعلى الرغم من أن هذه التجمعات خارج نطاق العمران إلا أن البلدية قدمت جهودها تجاه هذه المساكن.

تصحيح المدارس
من جهته أكد مدير التربية والتعليم في حفر الباطن عايض الرحيلي أن مدارس العشيش تجد اهتماماً وعناية كبيرة جداً وهناك خطة لتصحيح وضعها ورفع مستوى خدماتها وقال لـ «الشرق» سبق أن أشرنا إلى أن مدارس العشيش تُعد من أولويات الإدارة سواء على مستوى البنين والبنات.



ارتفاع "البطالة" في الوطن العربي 16٪

فقيه يدعو نظراءه في المنطقة لرسم خطط مقننة وفق أرقام

صحيحة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 1 محرم 1435 هـ - 4 نوفمبر 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=166204&CategoryID=2

الرياض: نايف العصيمي

في الوقت الذي دعا فيه وزير العمل السعودي المهندس عادل فقيه الدول العربية لضرورة تطوير النظم المعلوماتية التي توضح البيانات التي يحتاجها أصحاب القرار، ليتمكنوا من رسم خطط وسياسيات مقننة وفق أرقام صحيحة، كشف مدير

عام منظمة العمل العربية أحمد لقمان عن بلوغ نسب البطالة في بعض الدول العربية 40%، مؤكداً أن نسبة البطالة في الوطن العربي ازدادت من 13% إلى 16% خلال العامين الماضيين.

وقال لقمان أمس خلال المؤتمر الصحفي الخاص بالإعلان عن موعد المنتدى العربي الثاني للتشغيل والتنمية، إن عدم توفر البيانات الصحيحة والدقيقة يشكل عائقاً كبيراً، مبيناً أنه في حال تم وضع أرقام دقيقة فإن ذلك سيساعد أصحاب القرار في اتخاذ القرارات الصائبة، كون البيانات صحيحة، مشيراً إلى أن المملكة تعتبر أكبر سوق عربي يستوعب نسبة كبيرة من العمالة ومن أكبر أسواق العمل التي تستوعب العمالة العربية.

أما وزير العمل السعودي الذي امتنع عن إجابة "الوطن" حول عدم توظيف بعض حملة البكالوريوس من قسم هندسة البترول والغاز، وكيف سيعالج المنتدى مثل هذه القضية، مفضلاً طرح هذا السؤال في مؤتمر أو لقاء خاص بالشأن المحلي، فقد أوضح أن وزارته بدأت الاستثمار في تطوير أنظمة المعلومات، حتى تتمكن من عرض هذه المعلومات بشكل ميسر، ولتتمكن كل الدول المرسله للعمالة إلى المملكة من دراسة هذه المعلومات والتخطيط لتوفير وتأهيل الكوادر بشكل يناسب احتياجات سوق العمل السعودي.

وبالعودة إلى لقمان فقد أشار إلى تعهد الدول العربية خلال قمة الكويت، بتخفيض البطالة إلى النصف وتخفيض نسبة المشتغلين الفقراء ومنح أولوية للتعليم الفني، مبيناً أن كل ذلك لم يتم.

وأضاف لقمان أن معدل النمو في الوطن العربي 2.4 مقابل معدل عالمي يبلغ 1.7، ونمو قوة العمل العربية نحو 3.1 مقابل 2.5 عالمياً، مؤكداً أنه وفق هذه الأرقام فإن الوطن العربي بحاجة لتوفير أكثر من 5 ملايين فرصة عمل سنوياً.

وبين مدير منظمة العمل أن الدول العربية قبل عام 2010 كانت توفر ما بين 3 إلى 3.5 ملايين فرصة عمل سنوياً، إلا أنها في السنتين الماضيتين تراجعت هذه القدرة بسبب الظروف في بعض المناطق العربية وبالتالي نتجت نسب البطالة المرتفعة، مضيفاً: "البطالة في الوطن العربي بطالة شباب بالمقام الأول، وبطالة شباب مؤهل بالمقام الثاني، وأيضاً فيما يتعلق بالإناث، لذلك قررنا أن ينعقد هذا المنتدى الثاني تحت عنوان -نحو حماية اجتماعية وتنمية مستدامة-".

وأوضح لقمان أن الهيكل الاقتصادي الحالي في المنطقة العربية لا يتناسب مع حجم الاندفاع الكبير في مجال التعليم، مشيراً إلى أن 80% من العاطلين هم من حملة المؤهلات، مؤكداً أن التأمين ضد البطالة عنصر أصبح مهماً في الوطن العربي.

وذكر لقمان التحديات التي تواجه سوق العمل العربي، واصفاً إياها بالكبيرة ومنها متطلبات سوق العمل ومخرجات التعليم وعدم التوافق بينهما، مبيناً أنه وفي أحيان كثيرة هناك مهارات وقدرات يجب أن تضاف لهذا الكم من العاطلين، لافتاً إلى أن العاطلين أكبر من إمكانية استيعابهم، مضيفاً: "نسبة البطالة 16% وعدد العاطلين تقريبا 20 مليون عربي".

وحول عمل المرأة قال لقمان: "ما زالت هناك مبررات اجتماعية كبيرة، وهي في تراجع بمرور الوقت حول قضية استيعاب الأعمال للفتيات"، مبيناً أن السوق السعودي بدأ يتحول ويرحب بتوظيف الفتيات، مشيراً إلى أنه هذا يعتبر من ضمن التحديات التي تواجه منظمة العمل العربية.



جلسات استثنائية لسرعة الفصل في قضية "زبيدة"

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 1 محرم 1435 هـ - 4 نوفمبر 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=166133&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي
كشف رئيس الهيئة الشرعية الصحية الطبية بجدة الشيخ نصر بن عبدالرحمن اليمني لـ "الوطن" أن اللجنة الشرعية لم يصلها ملف قضية "زبيدة"، الفتاة التي توفيت الأسبوع الماضي في مستشفى عرفان بعد دخولها للمستشفى لإجراء عملية "الزائدة".

وأشار إلى أن اللجنة ستقوم بدراسة ملف القضية والشكوى المقدمة بعد أن تصل للهيئة الشرعية الصحية الطبية، كاشفاً أن الهيئة لا تقبل بالتقارير دون ترجمتها إلى جانب إرفاق الأصل من هذه التقارير الطبية وهذا المتعارف عليه في كافة القضايا المنظورة أمام الهيئة.

وأضاف اليماني أن اللجنة بعد أن تتسلم ملف القضية ستقوم بتحديد موعد لعقد أولى الجلسات للنظر فيها، حيث سيتم استدعاء جميع الأطراف التي لها صلة بالقضية من المستشفى، إلى جانب والد الفتاة حتى يتم الاستماع لأقوال الطرفين.

و أكد ياسر السليمانى والد "زبيدة" أنه تم تبليغه أمس من الشؤون الصحية بوضع جلسات استثنائية لقضية ابنته وتم تقديم الجلسات للنظر في القضية حتى لا تتأخر الجلسات لشهور في انتظار موعد الانعقاد، موضحاً أن أولى جلسات القضية ستكون مطلع الأسبوع المقبل.



عمره 14 عاماً وأبكم وأصم ولم يتمكن من دخول المدرسة الذبياني: 5 سنوات أحاول إضافة ابني المعاق دون جدوى!

المصدر: جريدة سبق الاثنين 1 محرم 1435 هـ - 4 نوفمبر 2013م

<http://sabq.org/s8Hfde>

عوض الفهمي - سبق - أضم:

شكا المواطن "عبدالرحيم بن قناع الذبياني" من تأخر الإجراءات الروتينية من أجل إضافة ابنه البالغ من العمر 14 عاماً بعد أن تأخر في إضافته منذ الصغر بسبب دخوله السجن في حقوق خاصة لمواطنين.

وقال الذبياني: "ولد ابني في المنزل بقرية قفيلان التابعة لمحافظة أضم، ولم أستخرج له شهادة ميلاد بسبب وجودي في السجن في مطالبات مالية، لكن لديه شهادة تطعيم من مركز صحي قفيلان، وقد تقدمت لأحوال الليث بطلب إضافته في شهر شوال من عام 1428 هـ، وبقيت في مراجعات بين أحوال الليث ومحافظة جدة على مدار خمس سنوات مضت بسبب أوراق ناقصة وأوراق ضائعة، واليوم لم أجد حلاً سوى تلك المراجعات".

وأضاف: "ابني للأسف معاق (أصم وأبكم)، ولديه إعاقة جسدية في رقبته، وقد حاولت عدة مرات إدخاله في إحدى المدارس (تربية خاصة)، لكنها رفضت قبوله بحجة أنه ليس لديه شهادة ميلاد".

الذبياني قال: "لقد خسرت على مدار الخمس سنوات الماضية الكثير مادياً وجسدياً، ومعاملتي لا زالت تدور بين جنابات الأحوال المدنية في المنطقة الغربية، ولم ترفع للوزارة من أجل حل مشكلتي، وإضافة ابني؛ حتى يتمكن من التعليم على أقل تقدير. فماذا أفعل؟!".

الخراشي يستعرض خطط التقاعد المستقبلية غداً الشورى يطالب بكشف أسباب تكرار المخالفات المالية بالجهات الحكومية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 2 محرم 1435 هـ - 5 نوفمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131105/Con20131105652176htm>

فارس القحطاني (الرياض) طالب مجلس الشورى ديوان المراقبة العامة بإجراء دراسة تحليلية متعمقة عن أسباب تكرار المخالفات المالية في الجهات الخاضعة لرقابته والحلول المقترحة، فيما وافق على الإسراع في تطوير النظام المحاسبي الحكومي وفق إطار زمني لا يتجاوز عامين، وتزويد أمراء ومجالس المناطق بنسخة من جميع تقارير الرقابة على الأداء ونتائج المراجعة المالية للقطاعات الحكومية كل حسب منطقتها.

يذكر أنه وردت 14 توصية إضافية على التقرير تم سحب 12 منها فيما تم تأجيل توصيتين لتقدم على التقرير المقبل. كما ناقش المجلس تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن التقرير السنوي لهيئة الري والصرف بالأحساء والمشاريع التابعة لها للعام المالي 1433/1434 هـ.

ودعت اللجنة في تقريرها لإعادة هيكلة الهيئة وتوسيع نطاق مهامها لتشمل جميع مناطق المملكة، وإعادة تقويم برامجها لتطوير منظومة وأساليب الري لرفع كفاءة استخدام المياه، غير أن أحد الأعضاء رأى أن إعادة الهيكلة غير مجد، مطالباً بالرجوع لتوصية سابقة تدعو لإنشاء هيئة وطنية للصرف والري، فيما اقترح آخر زيادة أسعار الشراء من قبل مصنع التمور وزيادة الكمية.

واستمع المجلس لوجهة نظر لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن آراء الأعضاء واستفساراتهم تجاه التقرير السنوي لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات للعام المالي 1433/1434 هـ، ودعا إلى شمول البيانات الإحصائية التي تصدرها المصلحة معايير القياس الصادرة من المنظمات الدولية.

كما استمع إلى تقريرين منفصلين للجنة الشؤون الأمنية تلاها رئيس اللجنة اللواء محمد أبو ساق بشأن مشروع اتفاقيتين بين المملكة وقطر، الأولى تختص بتنظيم سلطات الحدود، والأخرى بمكافحة الجريمة، ووافق عليهما.

من جهة ثانية يزور محافظ المؤسسة العامة للتقاعد محمد الخراشي مجلس الشورى غداً، حيث يلتقي رئيس المجلس الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وأعضاء لجنة الإدارة والموارد البشرية وعدداً من أعضاء المجلس ليطلعهم على جهود المؤسسة في خدمة المتقاعدين المدنيين والعسكريين وخططها المستقبلية.

مواطنة تطالب بضم بناتها العشر

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 2 محرم 1435 هـ - 5 نوفمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131105/Con20131105652338.htm>

عبدالله مشهور (جازان)

ناشدت مواطنة من محافظة الطوال الجهات المختصة بمنح بناتها العشر الهوية الوطنية، خصوصا أنهن من والدين سعوديين، مشيرة إلى أن عدم حصولهن على الأوراق الثبوتية الوطنية حرمنهن من الدراسة والعلاج والزواج. وأكدت المواطنة أنها من مواليد قرية المجنة التابعة لمحافظة الطوال، ولديها الهوية الوطنية، وزوجها المتوفى رحمه الله كان يعمل في القطاع العسكري.

وذكرت أنها تعاني ماديا، إذ تعول أسرته الكبيرة من راتب الضمان، الذي لا يزيد على 850 ريالاً، ولا تملك من حطام الدنيا أي شيء، وتظن مع بناتها في مسكن بسيط، تبرعت به جمعية البر الخيرية بالطوال لهن، وتتمنى أن تضم بناتها إلى هويتها الوطنية، مشيرة إلى أن الخوف يسيطر عليها كلما تقدم بها السن، خشية عليهن من المجهول، خصوصا أنهن مجهولات في وطنهن على حد قولها.

وبيّنت أنها تقدمت بكتاب إلى ديوان المظالم، وأحيل إلى وكالة الأحوال المدنية بوزارة الداخلية في الـ 23 من رمضان 1432 هـ برقم 58766، متمنية أن تنتهي حالة الخوف والقلق عليهن والتي قضت مضجعها.

دراسة نقل لجان البنوك والجمارك إلى القضاء

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 2 محرم 1435 هـ - 5 نوفمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131105/Con20131105652174.htm>

عبدالله الداني (جدة)

يدرس المجلس الأعلى للقضاء اليوم وضع اللجان المستثناة للبنوك والسوق المالية والجمارك وآلية نقلها للقضاء العام، إضافة إلى إنشاء دوائر حقوقية في المحاكم الجزائية بالرياض وجدة، ودوائر أحوال شخصية وجزائية بالمحكمة العامة بجدة.

وأوضح الأمين العام والمتحدث الرسمي للمجلس الشيخ سلمان بن محمد النشوان، أن المجلس يدرس في جلسته بالرياض اليوم برئاسة الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى، وضع اللجان المستثناة كالبنوك والسوق المالية والجمارك، وآلية نقلها إلى القضاء العام، ومناقشة الدراسة المعدة من الإدارة العامة لشؤون المحاكم بعنوان «آلية العمل في الدوائر القضائية وإشغالها».

وبين النشوان أن المجلس يدرس آلية اختبار المرشحين للقضاء وفق لائحة الأعمال القضائية النظرية المقدمة من أعضاء المجلس المتفرغين، والدراسة المعدة من الإدارة العامة لشؤون المحاكم بعنوان «دراسة إنشاء دوائر حقوقية في المحكمة الجزائية بالرياض وجدة وإنشاء دوائر أحوال شخصية وجزائية بالمحكمة العامة بجدة». ولفت الأمين العام إلى أن المجلس يستعرض في جلسته التقارير والملاحظات الواردة من الإدارة العامة للتفتيش القضائي، والدراسات الواردة إلى المجلس، والترقيات وتقارير الكفاية للقضاة، والشؤون الوظيفية للقضاة من التعيين والندب والإعارة والنقل والإحالة على التقاعد، إضافة إلى عدد من الموضوعات الأخرى المدرجة على جدول الأعمال.

تربويون يؤكدون دور الفراغ في نخر فكر الشباب بممارسات غير مرغوبة:

التحرش.. حالة منبوذة وليس ظاهرة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 2 محرم 1435 هـ - 5 نوفمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131105/Con20131105652379htm>

خالد البلاهي (الدمام)
ترفض المجتمعات في المملكة ممارسات التحرش رفضاً قاطعاً، وتعتبرها وجهاً للانحلال الخلقي لدى من يتصدى لممارسة هذا النوع من السلوك المشين. وفي الوقت الذي أعلنت فيه الجهات الأمنية في المنطقة الشرقية مؤخراً القبض على سبعة شبان ممن تورطوا في قضية تحرش ضد عدد من الفتيات في مجمع الظهران وتناقلتها مواقع التواصل الاجتماعي، جاء توجيه صاحب السمو الملكي أمير المنطقة الشرقية الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز قوياً لكل ما تهمه مصلحة المواطنين وأمنهم واستقرارهم.
وبناء على مشهد الفيديو الذي تم تداوله عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وما نشر من خلال وسائل الإعلام المتعددة لتصرفات غير لائقة بدرت من قبل مجموعة من الشبان تجاه عدد من الفتيات بأحد المجمعات التجارية بالمنطقة الشرقية، حيث صدر توجيه سموه في حينه بتشكيل فريق عمل تحت إشراف مدير شرطة المنطقة الشرقية للتعامل مع الواقعة وسرعة الرفع بالنتائج لسموه.
وفيما عكف فريق العمل بشرطة المنطقة الشرقية خلال الفترة الماضية لتحليل مقطع الفيديو المتداول من خلال الأجهزة المختصة وجمع التحريات والمعلومات اللازمة عن الواقعة، ورصد العناصر الأساسية المشاركة في ذلك المشهد المخل بالأداب العامة، والإطاحة بسبعة شبان متورطين في القضية، يؤكد الناطق الإعلامي لشرطة المنطقة الشرقية المقدم زيد الرقيطي في حديثه لـ «عكاظ» بأن مثل هذه التصرفات غير اللائقة لا يمكن التغاضي عنها، وسيتم التعامل معها بحزم، كما تدعو شرطة المنطقة الشباب والفتيات بالالتزام بالأداب العامة واحترام تعاليم ديننا الحنيف وتقاليد هذه البلاد الطاهرة. وأكدت الإعلامية والمتخصصة في علم الاجتماع عفاف المحيسن بأن قضية التحرش ليست بظاهرة كبيرة في وطننا، ولكن بعض الشباب بدأوا بالتساهل فيها، ويعود ذلك لجملة من الأسباب، بعضها ظاهر وبعضها خفي، موضحة أن من الأسباب الظاهرة الاندفاع نحو تقليد المشاهد الأجنبية التي تبث عبر الفضائيات والإنترنت، ما يثير لدى المراهق الفضول لخوض التجربة، ومتابعة الأصدقاء وانجرافهم وراء ما يحاك من كلام كمجال للتفاخر بالفوز بغنيمة ما من وجهة نظرهم. وأشارت إلى الأسباب الخفية، والتي تكمن في ضعف الوازع الديني وتنمية الضمير الذي يحاسب الإنسان، والفراغ الذي ينخر في فكر الشباب لدافع قوي وقاتل للتوجهات غير المرغوبة، وغياب المفاهيم الصحيحة للحياة في الأمور المتعلقة بالثقافة، وجعلها من باب العيب يجعل الشاب ينطوي على نفسه ويحكر تفكيره فيما هو عيباً.
وعن تفعيل الرقابة الذاتية قالت المحيسن «من الصعب تنمية الرقابة الذاتية في مرحلة الشباب، وإنما لا بد من غرسها منذ الصغر، إذا لا بد لنا من تنمية الرقابة لدى الشباب بغرس القيم عبر إشراكهم في الأنشطة التي تجعل من تفكيرهم تفكيراً موجهاً لهدف سام، كما يمكن إعطاؤه مسؤوليات وجعله في مكان تحمل المسؤولية والقيادة التي ترتقي بذاته وفكره وتشعره بقيمته في المجتمع، كما أنه بحاجة للاطلاع على المشاكل المعاصرة وما حل بها من عقاب حتى تكون له بمثابة تجربه يتفهم من خلالها نتيجة من يتوجه لأي من أسباب للتحرش»، مؤكدة على دور الأم في التقرب من الشاب، بحيث تكون له صديقة، وتتفهم احتياجاته حتى تتمكن قدر الإمكان من التعرف على توجهاته، بالتركيز على سلوكياته وأحاديثه، وكل ما يجول بخاطرهم قدر المستطاع.

غرامات مالية على المدخنين في الأماكن العامة ... قريباً

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 2 محرم 1435 هـ - 5 نوفمبر 2013م

<http://alhayat.com/Details/568824>

جدة - عبدالله الجريدان

كشف المشرف العام على برنامج مكافحة التدخين في وزارة الصحة الدكتور علي الوادعي لـ«الحياة» قرب تطبيق نظام يفرض غرامات مالية على المدخنين في الأماكن العامة، بانتظار إقراره من جانب «مجلس الوزراء»، خصوصاً أنه تم درسه والانتهاء منه أخيراً من «هيئة الخبراء». (المزيد)

وأوضح أن نظام مكافحة التدخين هو نظام عام يطبق على مدن السعودية كافة، منوهاً بأن وزارة الصحة ليست الجهة التي تفرض الغرامة المالية بل هي من الجهات المنظمة لهذا الموضوع، إذ توجد جهات مختصة لتفعيل هذا القرار وتطبيقه بعد الموافقة عليه. من جهته، طالب وكيل الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة لشؤون البيئة والتنمية المستدامة الدكتور سمير غازي بضم مشكلات الغازات الناتجة من عوادم السيارات إلى قرار العقوبات كونها تأتي في حكم الدخان المنبعث من السجائر، لما تحمله من خطورة على صحة الإنسان في حال استنشاقها.

وقال: «توجد شرطة بيئية في بعض الدول العربية يمنحها النظام حق إيقاف المركبات وقياس انبعاث الغازات الضارة منها، وفي حال تجاوزها للمقاييس المحددة تضع مخالفة مالية عليها». وأشار إلى أن الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة تعمل حالياً على تحديث المقاييس البيئية التابعة للنظام العام للبيئة في ما يخص الصالات المغلقة وغيرها، إذ سيجري هذا القرار في مصلحة عمل المقاييس، مبيناً أن النظام العام للبيئة يمنع التدخين في الإدارات الحكومية، إلا أنه لا يوجد نظام يتحدث عن التدخين في الأماكن العامة.

للمرة الأولى هيئة المهندسين تسحب الاعتماد المهني من

سعوديتين بسبب التزوير!

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 2 محرم 1435 هـ - 5 نوفمبر 2013م

<http://alhayat.com/Details/568645>

الرياض - ظافر الشعلان

في سابقة تعد الأولى من نوعها في تاريخ الهيئة السعودية للمهندسين، كشف الأمين العام للهيئة الدكتور غازي العباسي عن سحب الاعتماد المهني من سعوديتين قدمتا شهادات مزورة في مجال هندسة تصميم الديكور.

وأوضح الدكتور العباسي لـ«الحياة»، أنه تم سحب الاعتماد المهني من السعوديتين، وتحويل القضية بكاملها إلى وزارة الداخلية، لاتخاذ بقية الإجراءات النظامية في حقهما، مشيراً إلى وجود 300 مهندسة سعودية مسجلات الآن لدى الهيئة في شكل نظامي.

وبين العباسي أن الهيئة ستشارك للمرة الأولى العامل النسوي في الهيئة السعودية للمهندسين، موضحاً أنه توجد ثمانين موظفات سيعملن لخدمة المهندسات وتيسير أعمالهن قريباً.

وفيما بدأ القطاع الخاص في استقطاب الجيل الأول من المهندسات السعوديات اللائي تخرجن بتخصصات هندسية مختلفة ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث والدراسة في الجامعات الخاصة، تزامن دخول «المهندسات السعوديات»

إلى سوق العمل مع افتتاح تخصصات هندسية للفتيات في الجامعات السعودية الحكومية، والتي بدأتها جامعة الملك عبدالعزيز بجدة وجامعة الملك فيصل.

وتضمن الاعتماد المهني الذي أقرته الهيئة أخيراً، أسس ومعايير مزاولة المهنة وتطويرها، حرصاً على عدم التزوير في الشهادات الهندسية من داخل وخارج السعودية، ونصت مواد في اللائحة التنفيذية للاعتماد على أنه «يجب على المهندسين كافة العاملين في مهنة الهندسة في المملكة التسجيل مهنياً في الهيئة».

وأوضحت الهيئة أن الهدف من التسجيل هو تقويم المؤهلات الأكاديمية والخبرات العملية للعاملين في المهنة، والمحافظة على التطور المستمر في سبيل تنمية مهارات المهندسين، ومتابعة ما يستجد في مجال تخصصهم، إضافة إلى توفير وتطبيق أفضل الممارسات المهنية من المهندسين.

وأفادت بأنها تتطلع إلى إيجاد سجل مهني للمهندس يوثق المستوى التأهيلي له وخبراته المهنية. واشترطت الهيئة في التسجيل للاعتماد المهني، الحصول على نقاط تأهيل خلال الأعوام الثلاثة بعد الحصول على الدرجة المهنية، درجة مهندس 80 نقطة تأهيل، مهندس مشارك 60 نقطة تأهيل، مهندس محترف 60 نقطة تأهيل، مهندس مستشار 50 نقطة تأهيل. يذكر أن آخر انتخابات لمجلس إدارة الهيئة السعودية للمهندسين شهدت مشاركة مرشحتين نافستا 67 مهندساً على 10 مقاعد، ونجحت المهندسة هبة علي محمد ضياء الدين في نيل أحد المقاعد. وجرى التصويت في الانتخابات عبر مراكز موزعة في مدن الرياض وجدة والدمام والأحساء وأبها والخرج ومكة المكرمة والمدينة المنورة وتبوك والباحة والجوف وعرعر وبريدة وحائل ونجران وجازان والطائف والجبيل وينبع.

وتسمح أنظمة الهيئة لكل أعضاء الهيئة الأساسيين المسددين لاشتراكاتهم، المشاركة في الانتخابات من دون الحاجة للتسجيل في نظام تسجيل الناخبين الإلكتروني.



الأمر بالمعروف“ تنشئ وحدة لمكافحة جرائم الابتزاز“

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 2 محرم 1435 هـ - 5 نوفمبر 2013م

<http://alhayat.com/Details/568779>

الرياض - «الحياة» أعلنت الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أخيراً أنها بصدد إنشاء وحدة لمكافحة جرائم الابتزاز بمسمى «وحدة مكافحة جرائم الابتزاز» ترتبط مباشرة بالرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الدكتور عبداللطيف آل الشيخ.

وكشفت الهيئة أن الوحدة ستعمل على الإشراف على عمل الهيئة في قضايا الابتزاز وتلقي البلاغات ومتابعة آلية معالجتها مع الفروع والهيئات والمراكز، وتهدف إلى التنسيق مع الإدارات المعنية في الرئاسة لإعداد برامج وقائية مكثفة لحماية المجتمع من خطر هذه الجريمة، إضافة إلى السعي لتطوير أداء العاملين في مراكز الهيئة على التعامل مع هذه الجرائم بمهنية عالية وفق نظام الهيئة ونظام الإجراءات الجزائية، كما ستعمل على تهيئة أكبر عدد ممكن من المراكز لمباشرة تلك القضايا. يذكر أن الرئيس العام وجه بإنشاء «وحدة مكافحة جرائم الابتزاز» بعد رفع تقارير من الإدارات ذات الاختصاص تشير إلى تزايد البلاغات والشكاوى حول هذه الجرائم في الآونة الأخيرة في شكل ملفت للنظر.

برامج لتدريب السجناء على حياة أسرية سعيدة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 2 محرم 1435 هـ - 5 نوفمبر 2013م

<http://alhayat.com/Details/568851>

الأحساء - «الحياة»

اختتم معهد التنمية الأسرية العالي للتدريب التابع لمركز التنمية الأسرية في الأحساء، مساء أول من أمس، برامج تدريبية معتمدة لمن أوشكوا على الخروج من السجن العام. وركزت البرامج التدريبية على «تنمية مهارات تطوير الذات، وسبل التواصل، وطرق التعامل المثلى مع أفراد الأسرة من زوجة وأولاد، واستخدم في البرامج حقائب تدريبية مميزة، ووسائل عرض شيقة ومنوعة. وشملت هذه البرامج الحقوق الواجبة على الأب، وكيفية أدائها في شكل ينشر عبق المودة والمحبة في المنزل». وقال مدير المعهد الدكتور فيصل الحليبي: «إن المعهد يسعى من خلال هذا البرنامج إلى تأهيل قريبي الخروج من نزلاء السجن العام لحياة أسرية سعيدة، وأن الهدف من إقامته الأخذ بيد النزيل إلى أن يصوغ حياته الأسرية من جديد، وأن يكون ماهراً في التعامل مع أفراد أسرته، بغرض التأثير الإيجابي عليهم، وأن يتعرف على الحقوق الواجبة عليه تجاه والديه وزوجته وأولاده، وأن يمتلك مهارات تعينه على حل مشكلاته الأسرية بنفسه، وأن يتواصل مع المستشارين في المركز على الهاتف الاستشاري «900000920»، مشيراً إلى أن المعهد قدم 10 برامج تدريبية، نفذها مدربون معتمدون في محافظة الأحساء.

شرطة المدينة تتبرأ من متابعة مشردي الشوارع... ومراقبون يطالبون 3 وزارات بالتدخل

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 2 محرم 1435 هـ - 5 نوفمبر 2013م

<http://alhayat.com/Details/568753>

المدينة المنورة - محمد دغيم

تبرأت شرطة منطقة المدينة المنورة من مسؤولية متابعة المرضى النفسيين المشردين في الشوارع، ورمت بالمسؤولية على هيئة الهلال الأحمر السعودي، فيما حمل مدير الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة سابقاً إحسان طيب ثلاث جهات رسمية المسؤولية وهي وزارات الصحة، الشؤون الاجتماعية، والداخلية، مطالباً الأخيرة بتسليم المشردين للجهات المعنية وعدم تركهم في الشوارع والنوم في الأرصفة وتحت الكباري بهذه الطريقة. وأوضح طيب في حديث إلى «الحياة» بأهمية إنشاء جمعيات يتم دعمها من جانب الحكومة لكي يساعدوا على أداء رسالتها على أتم وجه في هذا الشأن والذي يتطلب متابعة جادة لانتشار فئة المشردين من هذا الضياع. وأضاف: «حمل المرضى المشردين لا يجب أن تتحمله وزارة الشؤون الاجتماعية فقط، كونه حملاً ليس بسيطاً، ومن الظلم تركه لجهة معينة، وأن المرضى المشردين لهم حق على جميع أفراد المجتمع، وهم في ذمة كل مسؤول، لأن أوضاعهم الاجتماعية ليست باختيارهم ولا تسمح لهم بأن يسيطروا على أنفسهم السيطرة الكاملة». من جهته، أكد المتحدث الرسمي بشرطة المدينة المنورة العقيد فهد الغنام لـ«الحياة» أن مسؤولية المرضى النفسيين المشردين بالشوارع من اختصاص الهلال الأحمر وليست من اختصاص إدارته، منوهاً بأن مهمة الشرطة تتمثل في حالة مقاومة المريض لرجال الهلال الأحمر، حال ورود بلاغ منها.

من جانبه، اعتبر رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى الدكتور مشعل العلي خلال حديثه إلى «الحياة» التشرّد في المجتمع السعودي ظاهرة ملفتة للنظر، تتطلب التطرّق إلى ملفها حتى تطوّر المشكلة وتحصرها. وبين أن حقوق الإنسان مسؤوليتها التحقق من القضية والتأكد من الأسباب، والتحري في تقديم الحلول والدراسات اللازمة لتخفيف المشكلة، كما يجب التنسيق مع الجهات الأمنية لاحتوائها، ومعرفة جنسياتهم، وإن كانوا مواطنين فلهم حقوق يجب تحقيقها بالطرق النظامية. وأضاف: «وزارة الشؤون الاجتماعية مسؤولة عن احتواء المشردين بالعدالة، وتوفير المعيشة الكريمة لهم، سواء كانوا وافدين نظاميين أم غير ذلك، فيجب تقديم حلول تحفظ كرامتهم الإنسانية حتى يعالج وضعهم النظامي أو يرحلوا».



مجلس القضاء“ يدرس إنشاء دوائر حقوقية في المحاكم الجزائية بالرياض وجدة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 2 محرم 1435 هـ - 5 نوفمبر 2013م
<http://www.alriyadh.com/2013/11/05/article881305.html>

الرياض - محمد العثمان
يعقد المجلس الأعلى للقضاء اليوم (الثلاثاء) جلسته الخامسة، برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى وحضور الأعضاء.
وأوضح الأمين العام المتحدث الرسمي للمجلس سلمان بن محمد النشوان أن المجلس سيناقش في جدول أعماله الموضوعات التي سبق عرضها على المجلس ووردت بعد استكمال التوجيه، والتقارير والملحوظات الواردة من الإدارة العامة للتفتيش القضائي، إضافة إلى الدراسات التي أجريت، والترقيات وتقارير كفاية القضاة، والشؤون الوظيفية للقضاة من التعيين والندب والإعارة والنقل والإحالة على التقاعد.
ولفت إلى أن البنود التي سيجري درستها تتضمن موضوعات عدة، منها: درس وضع اللجان المستثناة (البنوك، السوق المالية، الجمارك) وآلية نقلها إلى القضاء العام، الدراسة المعدة من الإدارة العامة لشؤون المحاكم بعنوان "آلية العمل في الدوائر القضائية وإشغالها"، درس آلية اختيار المرشحين للقضاء وفق لائحة الأعمال القضائية النظرية المقدمة من أعضاء المجلس المتفرغين، والدراسة المعدة من الإدارة العامة لشؤون المحاكم في شأن إنشاء دوائر حقوقية في المحكمة الجزائية بالرياض وجدة وإنشاء دوائر أحوال شخصية وجزائية بالمحكمة العامة بجدة.

جمعية حماية المستهلك: على الجميع مقاطعة شراء الطماطم أسبوعاً

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 2 محرم 1435 هـ - 5 نوفمبر 2013م
<http://www.alriyadh.com/2013/11/05/article881402.html>

جدة - أحمد الأحمد

دعا مصدر مسؤول في جمعية حماية المستهلك "فضل عدم ذكر اسمه" المواطنين والمقيمين إلى مقاطعة شراء الطماطم لمدة اسبوع حتى يبور المنتج ويعتبر التجار من سلك مثل هذه الأساليب في ابتزاز الناس.

وأكد المصدر في تصريح لـ "الرياض" أن السبب الرئيس لهذه الارتفاعات التي طالت الطماطم تعود إلى جشع تجار الجملة والتجزئة وذلك بناء على عمليات مسح ميداني وبحثي قامت به الجمعية مشيراً بأن التجار يستغلون العوامل والظروف الخارجية في التعلل برفعهم للأسعار مشدداً بأن فترة أسبوع من المقاطعة ستكون كافية لردع كل شخص متجاوز.

وكشف بأن المنتج المحلي من الطماطم يمثل 80% والمستورد 20% موضحاً بأن الأزمة السورية ألقت بظلالها ولكنها ليست مبرراً للارتفاع مضيفاً بأن سوء التوزيع فاقم المشكلة مطالباً بضرورة وجود مؤشرات للأسعار التموينية والتي ستحد من ظاهرة التلاعب بالأسعار وستقضي على كل زيادة في السعر بشكل آني وسريع مع ضرورة وضع الأسعار على المنتج والذي يعتبر حقاً من حقوق المستهلك.

وأفاد المصدر بأنه خلال جولات الرصد تبين للجمعية بأن الأسواق المركزية الكبرى أسعارها أقل من المحال الصغيرة مشيراً بأن الجمعية قامت بعمل خطط واستراتيجيات ستتصدى من خلالها لهذه التجاوزات كاشفاً بأنهم عملوا على بناء عشرة استراتيجيات ستكون كفيلة في مواجهة أي تلاعب مشدداً بأنه ليس من المقبول أن ترتفع الأسعار بشكل مفاجئ.

من جانب آخر تواصلت "الرياض" مع فهد الجلال وكيل وزارة التجارة والصناعة لشؤون المستهلك وإبراهيم الحبيش المتحدث الرسمي لوزارة التجارة والصناعة لكنهما لم يجيبا على اتصالاتنا.

مجلس الوزراء: مكافأة 5% من قيمة الأموال المصادرة بحكم قضائي للمبلغين عن عمليات غسل أموال أو تمويل إرهاب

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 2 محرم 1435 هـ - 5 نوفمبر 2013 م
<http://www.alsharq.net.sa/2013/11/05/988563>

الرياض - واس

أكد ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز أن المكانة الكبيرة والدور المؤثر لخدام الحرمين الشريفين على المستويات الإسلامية والعربية والدولية، جعلاه ضمن الشخصيات العشر الأوائل الأكثر تأثيراً في العالم.

وقال خلال ترؤسه جلسة مجلس الوزراء أمس بقصر اليمامة في الرياض إن هذه المكانة الكبيرة لخدام الحرمين الشريفين وما تشهده المملكة من نهضة وتطور شامل وجهود كبيرة في المحافل الدولية لخدمة الإسلام والمسلمين والبشرية جمعاء، كانت لها الأثر الكبير في حصول المملكة بقيادته على المراكز المتقدمة في التصنيفات العالمية.

وكان ولي العهد قد دعا في بداية الجلسة، بمناسبة حلول العام الهجري الجديد 1435 هـ، أن يجعله عام خير وبركة وسلام على الأمتين الإسلامية والعربية ودول العالم، وأن يشهد فيه العالم أجمع انتهاء ما يواجهه من أزمات.

وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز خوجة، عقب الجلسة أن المجلس ناقش بعد ذلك مستجدات الأحداث وتطوراتها في المنطقة والعالم والجهود العربية والدولية بشأنها، وأدان قرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي بناء 1500 وحدة استيطانية جديدة في القدس المحتلة، مؤكداً أن هذه القرارات تشكل عائقاً أمام السلام وانتهاكاً صارخاً لقرارات الشرعية الدولية، إضافة إلى ما تشكله من اعتداء سافر على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، مجدداً مطالبة المملكة المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل ووقف تماديها في انتهاك القوانين الدولية وسعيها المستمر لتغيير الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأطلع المجلس كذلك على تقرير عن الاجتماع غير العادي لمجلس جامعة الدول العربية حول تطورات الأوضاع في سوريا، منوهاً بالموقف العربي الداعم للائتلاف الوطني السوري، وموقفه التفاوضي المطالب بالضمانات الدولية اللازمة لرعاية وإنجاح مسار الحل السلمي التفاوضي لمؤتمر جنيف 2، وبما يكفل التوصل إلى الاتفاق على تشكيل هيئة حكم انتقالية ذات صلاحيات تنفيذية كاملة وفقاً لبيان جنيف في 30 يونيو 2012م، الذي أقره مجلس الأمن، مشدداً على الموقف الثابت من الحفاظ على وحدة سوريا واستقرارها وسلامة أراضيها وأهمية اضطلاع مجلس الأمن الدولي بمسؤولياته إزاء التعامل مع الأزمة السورية وتداعياتها الخطيرة، وعدم اقتصر معالجة الأزمة على مسألة إزالة الأسلحة الكيميائية.

قرارات المجلس:

أولاً: الموافقة على صرف مكافأة مالية بنسبة (5%) من قيمة الأموال المصادرة بحكم قضائي لمن يبلغ من داخل المملكة - من غير العاملين في المؤسسات المالية، والأعمال والمهن غير المالية المحددة، والمنظمات غير الهادفة للربح - عن عمليات غسل أموال أو تمويل إرهاب، إذا قدم دليلاً يصلح الاستناد عليه في البدء بالتحقيق، وصدر حكم نهائي بثبوت الجريمة ولم يكن شريكاً أو وسيطاً في ارتكابها، وإذا تعدد المبلغون فتوزع المكافأة بينهم بحسب الجهد المبذول، وذلك وفق آلية يضعها وزير الداخلية.

ثانياً: أقر المجلس عدداً من الترتيبات المتعلقة بمشروع النقل العام في المدينة المنورة، ومن بينها ما يلي:

الموافقة على مشروع النقل العام في المدينة المنورة بجميع مكوناته من شبكة المترو وشبكة الحافلات السريعة، وما يرتبط بهما من مواقف وحافلات فرعية مغذية ومحطات ومراكز خدمة وصيانة وأنظمة نقل ذكية، وذلك وفقاً للدراسات والتي سبق أن أعدتها التي ستعدها هيئة تطوير المدينة المنورة، وأن تكون مدة تنفيذ المشروع ثماني سنوات.

الموافقة على استكمال تنفيذ شبكة الطرق الرئيسية وتطوير المحاور الرئيسية وتحسينها وتطوير التقاطعات الرئيسية، ويكون تنفيذها مترامناً مع تنفيذ منظومة النقل العام.

تشكيل لجنة عليا برئاسة أمير منطقة المدينة المنورة رئيس هيئة تطوير المدينة المنورة وعضوية كل من: وزراء الشؤون البلدية والقروية (أو من ينوبه)، المالية والنقل، تتولى الإشراف على تنفيذ المشروع، وتشكيل لجنة تنفيذية برئاسة أمين المدينة المنورة، تتولى مهمة متابعة تنفيذ المشروع، وتحديد آلية إدارته، ومراعاة التكامل بين منظومة النقل العام ومكونات النقل الخاصة بتوسعة خادم الحرمين الشريفين للمسجد النبوي الشريف.

ثالثاً: الموافقة على تفويض وزير الشؤون الإسلامية - أو من ينوبه - بالتباحث مع الجانب القمري في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين الوزارة، ووزارة العدل والشؤون الإسلامية في جمهورية القمر المتحدة في مجال الشؤون الإسلامية والأوقاف، والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار.

رابعاً: الموافقة على قيام وزير العدل - أو من ينوبه - بإجراء مباحثات مع الجانب البريطاني في شأن مشروع اتفاقية تعاون في المجال القضائي، ومشروع مذكرة تفاهم في مجال العلاقات القضائية بين وزارتي العدل في البلدين، والتوقيع عليهما في ضوء الصيغتين المرفقتين بالقرار، ومن ثم رفع النسخ النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

تعيينات

الدكتور خالد طياش (مستشاراً للشؤون المعمارية) بالمرتبة 15 في وزارة الحرس الوطني.

الدكتور مشيب القحطاني (مستشاراً للخدمة المدنية) بالمرتبة 15 في وزارة الخدمة المدنية.

المهندس أحمد الملحم (مستشاراً أمنياً) بالمرتبة 14 في وزارة الداخلية.

المهندس محمد العقبي (نائباً للمدير العام للشؤون الفنية) بالمرتبة 14 في المديرية العامة للمياه بمنطقة الرياض.

الدكتور عبدالله العبدلطي على وظيفة (مستشار قانوني) بالمرتبة 14 في وزارة العمل.



المملكة الأقل تطبيقاً للأنظمة المرورية عالمياً.. 26 ملياراً

لإنقاذها

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 2 محرم 1435 هـ - 5 نوفمبر 2013م

<http://www.alsharq.net.sa/2013/11/05/988479>

الدمام — محمد المرزوق

احتلت المملكة العربية السعودية مرتبة متأخرة في مقياس منظمة الصحة العالمية، الخاص بتطبيق الأنظمة المرورية؛ حيث حصلت على 4.8 درجة من عشر درجات، ما يجعلها من الدول الأقل تطبيقاً للأنظمة المرورية. وتوقع أمين عام المجلس العلمي في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية الدكتور عبدالرحمن العبدلطي، أن يصل عدد الحوادث في المملكة عام 1442 هجرية إلى مليون و 51 ألف حادث مروري، إذا لم يسارع المسؤولون إلى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية.

وكشف العبدلطي خلال الملتقى الثاني للسلامة المرورية، الذي تنظمه جامعة الدمام، وانطلق أمس أن نجاح الاستراتيجية مرهون باعتماد المبالغ المالية للتنفيذ، التي قدرت بـ 26 مليار ريال عشرة أعوام.

وذكر العبدلطي أن أحد أهم عناصر نجاح الاستراتيجية، التي استغرق العمل عليها ثلاثة أعوام، تشكيل المجلس الأعلى للسلامة المرورية، الذي يجب أن يتمتع بهيمنة على جميع الجهات ذات العلاقة بالمرور. ويبن العبدلطي أن الاستراتيجية

تتضمن عشرة أسس، تندرج تحتها 38 سياسة وتتضمن 70 مشروعاً، إضافة إلى إنشاء مجالس وهيئات وجمعيات غير حكومية لتلعب دوراً مهماً وفعالاً في السلامة المرورية.

الحوادث بلغة الأرقام
خسائر الناتج الوطني في المملكة من الحوادث تتراوح بين 3.5 و5%، فيما بقية الدول لا تتجاوز 1.5%.
المملكة الأعلى في معدل الوفيات عالمياً بسبب الحوادث بمتوسط بلغ 23 حالة وفاة لكل 100 ألف نسمة.
بين عامي 1391 و1432 هجرية بلغ عدد الحوادث 8 ملايين و182 ألف حادث، نتج عنها مليون و14 ألف إصابة و149 ألفاً و802 حالة وفاة.

إجمالي المخالفات التي ضبطت بين 1404 و1432 هجرية 121.7 مليون مخالفة.
بين عامي 1422 و1432 ارتفع عدد الوفيات من ثلاثة آلاف و900 إلى 7 آلاف و100 حالة وفاة.

ارتفعت الإصابات في السنوات نفسها من 28 ألف إصابة إلى 39 ألف إصابة.
94% ارتفاع عدد الحوادث المرورية خلال خمس سنوات، من 1427 إلى 1432 هـ.
73% من مجمل الوفيات المسجلة دون أربعين سنة.

نسبة المصابين في الحوادث 75%.
30% من أسرة المستشفيات مشغولة بمصابين جراء حوادث مرورية.
كل حالة وفاة في حادث مروري يقابلها 20 حالة إعاقة مؤقتة، وثلاث حالات إعاقة دائمة.
37% من المستشفيات لا تملك طاقماً طبياً متخصصاً لمباشرة مصابي الحوادث.



الحقباتي: إعفاء المدارس الأهلية من الزيارات التفتيشية حتى انتهاء الفصل الدراسي الثاني.. ونسبة غياب المخالفين 100%

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 2 محرم 1435 هـ - 5 نوفمبر 2013م

<http://www.alsharq.net.sa/2013/11/05/988434>

الدمام – ياسمين آل محمود
كشف رئيس اللجنة الوطنية للتعليم الأهلي في مجلس الغرف السعودي الدكتور عبدالرحمن الحقباتي أن المدارس الأهلية لن تطالها الحملات التفتيشية الإلحاقية بعد انتهاء المهلة التصحيحية حتى انتهاء الفصل الدراسي الثاني لهذا العام، مؤكداً أن اليوم الأول لانطلاقة الحملة شهد غياباً لأمس 100% على مستوى المعلمات وعاملات النظافة في جميع مدارس المنطقة، تخوفاً من العقوبات التي لوحت بها وزارة العمل تجاه المخالفين لأنظمة العمل والإقامة، في الوقت الذي تصاعدت حدة الشكاوى في المدارس الأهلية من أزمة حقيقية خانقة بسبب استحالة الحصول على عاملات نظافة مع انتهاء المهلة التصحيحية، من جهتها قالت إحدى مالكات المدارس إيمان العقيل إن اليوم الأول للدراسة بعد الحملة كان بمنزلة مأساة حيث تغيبت العاملات بالرغم من حصولهن على إقامة سارية المفعول وذلك لتخوفهن من صدور عقوبات بحقهن لمخالفتين اشتراط الوزارة بأن يكون العامل على كفاءة المنشأة التي يعمل لديها، مضيفة أنه تم الاعتماد على المعلمات لتنظيف الفصول بينما تولى السائقون تنظيف دورات المياه بعد انتهاء الدوام الرسمي للطلبات، وأضافت أن انحسار الاستقدام في دولتين ساهم في تفاقم المشكلة مضيفة أن مدة الاستقدام تتجاوز 6 أشهر وبمبالغ خيالية، بالإضافة

إلى منع التعاقد مع عاملات على كفالة شخص آخر، مؤكدة أن عديداً منهن توجهن إلى مكاتب مكافحة التسول وإدارة الوافدين للحصول على عاملات بلا جدوى، مشددة أن القرارات ستتعرض سلباً على أداء المنشآت التعليمية نظراً لعدم وجود سعوديات يرغبن بهذه الوظيفة، مؤكدة أنها حريصة على تشغيل العمالة بطريقة نظامية ولكن لا توجد حلول ولاقنات استقدام متاحة، وتساءلت عن التكلفة التي ستضاف على عاتق صاحبة المنشأة عند الاستقدام لضرورة توفير مسكن، بدورها أكدت مديرة إدارة التعليم الأهلي والأجنبي سارة العيسى أن الحل يكمن في توفير السعوديات وأردفت لا بد من الترغيب في الوظيفة من خلال رفع الرواتب وتجنب استقدام العمالة الأجنبية التي تفوق في تكلفتها المواطنة بثلاثة أضعاف، مشيرة إلى أنه يمكن للمدارس المتضررة اللجوء إلى الشركات المحلية والتعاقد معها مبينة أن المهلة التصحيحية لم تتسبب في أي مشكلات لجميع المدارس الأهلية في المنطقة.

من جهته قال رئيس مجموعة ملاك المدارس الأهلية وعضو لجنة التعليم الأهلي بغرفة الشرقية الدكتور خالد الدعليج إن المدارس الأهلية تواجه حالياً أزمة كبيرة جداً في توفير العمالة المدربة على أعمال النظافة، لمواجهة المخاطر الصحية المترتبة على ضعف نظافة البيئات التربوية التي يقضي فيها أبناؤنا وبناتنا ما يقارب (7 ساعات) يومياً. وقد قلصت وزارة العمل في الفترة الماضية فرص استقدام عمالة النظافة من النساء، وكان التوجه هو في الاستعانة بعاملات نظافة سعوديات يقمن بتنظيف دورات المياه، وغيرها من أعمال النظافة الأخرى.



يعيشون في خرابة بلا مأكّل أو مشرب وطفلة الثامنة ترعى الرضيع في جدة.. 7 أطفال يواجهون قسوة الحياة بعد سجن الأب والأم

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 2 محرم 1435 هـ - 5 نوفمبر 2013م

<http://sabq.org/qEHfde>

حسن العيسى- سبق- جدة:
كشف فاعل خير لـ"سبق" عن وضع مأساوي يعيشه 7 أطفال بجدة أكبرهم 13 عاماً وبينهم رضيع، بعدما تم سجن أبويهم دفعة واحدة، حيث بات الأطفال السبعة يواجهون حياة صعبة دون عائل أو مأكّل أو مشرب في منزل أشبه بالخرابة على حد وصف فاعل الخير الذي نقل مأساتهم لـ"سبق".

ووقفت "سبق" على الحالة الإنسانية ليتضح بالفعل أن والدهم محبوب علي يحيى كفحي تم إيداعه توقيف شرطة محافظة جدة، وقبله بثلاثة أشهر تم إيداع زوجته الأجنبية سجن الترحيل ببريمان؛ حيث تم سجن المواطن بتهمة التزوير بعدما قام بتسجيل اثنين من أبنائه باسم زوجته السابقة لإثبات هويتهم، وسجنت الأم بسبب عدم حصولها على وثيقة نظامية دون أي مراعاة لمصير الأبناء السبعة الذين هم الآن في منزلهم المستأجر بمفردهم، فيما تحاول الفتاة ذات الـ 8 أعوام رعاية شقيقها الرضيع بعدما حرمت الظروف القاسية أمه في منزل يفقر لجميع مقومات الحياة.

وتمكننت "سبق" من التواصل مع الوالد داخل سجنه وسرد قصته وقال: قام مركز شرطة بحرة بمحافظه جدة بسجن زوجتي الأجنبية ومحاوله إبعادها عن البلاد للمرة الثانية دون سبب، علماً أن لدي سبعة أبناء منها، وحصل ذلك بعدما قام الضابط المناوب في شرطة بحرة بالاتصال عليّ وطلب مني إحضار زوجتي للقسم، ثم أدخلها التوقيف وصباح اليوم التالي أودعها السجن العام في بريمان؛ بحجة أنها شاركتني في مضاربة مع شخص آخر، علماً أنها لم تكن مشتركة في تلك المضاربة.

وتابع الزوج يقول: وبعد ذلك تقدمت بشكوى لمحافظ جدة فأمر بإطلاق سراحها وتصحيح وضعها فقامت بإكمال إجراءات التصحيح، وعندما وصلت المعاملة لشرطة بحرة تم حفظها بحجة أن مهنتي الحالية عسكري ويجب تعديلها، وخلال سعيي لتعديل المهنة تفاجأت باستدعائي مرة أخرى من قبل نفس الشرطة، طالبن مني إحضار زوجتي لإيداعها السجن، وأحضروا دورية بدون سجانة، وبعد أن رفضت ذلك إلا بإحضار سجانة أودعوني التوقيف بالقوة وأحضروا سجانة، وأخذوا زوجتي من أمام أطفالها من المنزل، بل تعدى أحد الضباط بالضرب على أبنائي لإبعادهم عن أمهم، وقاموا بأخذ

الزوجة مع ابنها الرضيع للمطار لمحاولة تسفيرها خفية، وهناك رفض قسم الترحيل بالمطار استلامها؛ لأنه لا يوجد عليها قضية.

وأضاف: فقام الضابط المرافق بضرب زوجتي على وجهها وإيداعها سجن بريمان التي لا زالت موقوفة به حتى الآن، وتم تسليم الرضيع لي، واتصلت بي شرطة المنطقة قبل أسبوع وطلبوا مني الحضور، وعندما حضرت أدخلوني السجن؛ بحجة أن عليّ قضية تزوير، وأنا الآن في السجن وأبنائي بمفردهم في المنزل ليس لهم من يرعاهم سوى الله.



كان يعالجهما من تشنجات وضربها بعنف بهدف استخراج الجن! راق يُصيب فتاة بـ3 ثغرات بالرقبة واحتباس في التنفس بـ"عسير"

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 2 محرم 1435 هـ - 5 نوفمبر 2013م

<http://sabq.org/kGHfde>

نادية الفوز - سبق - أبها:

تسبب أحد الرقاة، بتهامة عسير، في إصابة فتاة (17 عاماً)، بثغرات في الرقبة واحتباس في التنفس، وتأثر في الحبال الصوتية، وتشنجات متكررة.

وعلمت "سبق" أن أسرة الفتاة قامت بإحضار أحد الرقاة إلى منزل الأسرة في تهامة عسير؛ لعلاجها من تشنجات، وما كان من الشيخ إلا أن قام بضربها ضرباً مبرحاً على الرقبة ومقدمة الرأس، مما أدى إلى تفاقم حالتها. ونقلت الفتاة إلى مستشفى محایل العام؛ لتشخيصها وعدم قدرتها على الكلام، وهي منومة حالياً في مستشفى محایل العام. ومن جهته أوضح الناطق الإعلامي بـ"صحّة عسير" سعيد بن عبد الله النقيير، أن المريضة المذكورة أدخلت المستشفى بتاريخ 12/ 23 / 1434، في العناية المركزة، حيث كانت تعاني تشنجات متكررة، مع فقد للوعي، كما أنها كانت تعاني اضطرابات نفسية.

وقال "النقيير"، بأنه أثناء فحص المريضة لاحظ الأطباء عليها وجود آثار بالرقبة، وعند سؤال الأهل عن ذلك، أجابوا بأنها نتيجة خنق من راق شرعي لاستخراج الجن. وأجريت لها الأشعة المقطعية للمخ والرقبة، وكانت طبيعية، مع وجود شحنات زائدة بتخطيط المخ، لكنها ما زالت تعاني من تشنجات متكررة وتتلقى العلاج بالمستشفى.

المدينة المنورة.. ممرضة تقع ضحية إهمال "مستشفاه"

شقيقتها: "جرعة دواء" أنقصت الأكسجين إلى 45

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 2 محرم 1435 هـ - 5 نوفمبر 2013 م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=166288&CategoryID=3

المدينة المنورة: سعد الحربي
شكت عائلة ممرضة تعمل بمستشفى الملك فهد بالمدينة المنورة من تعرضها للإهمال والتقصير من قبل زملائها الأطباء، بعد تعرضها لحالة مرضية طارئة، فيما دافعت الشؤون الصحية عن نفسها في هذه القضية مبينة أن الممرضة تعاني من مرض مزمن وتحتاج إلى علاج غير متوفر.

وبدأت الواقعة، حسب شكوى عائلة الممرضة، عندما شعرت الممرضة التي تعمل بأحد الأقسام بالآلام أثناء عملها، فسقطت مغشية عليها، فقامت زميلاتها بنقلها إلى قسم الطوارئ، وبعد ذلك استفاقت لتدخل في حالة من البكاء والألم المستمر لأكثر من ثمان ساعات، قبل أن يتم نقلها للأقسام الداخلية في حالة حرجية.

وفي التفاصيل، قالت "و.ع." - شقيقة الممرضة، التي تعمل في مديرية الشؤون الصحية بالمنطقة لـ "الوطن": "خضعت شقيقتي "م.ع." المتخصصة في تريض الطوارئ لعملية زائدة قبل عام ونصف العام في مستشفى الملك فهد بالمدينة، وتسببت هذه العملية في مضاعفات أثرت على صحتها وعملها، فأصبحت تتعرض شهريا إلى آلام في الأمعاء والجهاز الهضمي، وتعيش على المغذيات والإبر، حتى تم اكتشاف العلة في إحدى العيادات الطبية بجدة، حيث تبين أنها مصابة بفيروس "كورونا"، وهو عبارة عن التهاب مزمن بالأمعاء، وخضعت في مستشفى بالأردن لعملية إزالة أكياس دهنية شعرت بعدها بتحسن، وصرف لها علاج، لكنه غير متوفر في السعودية".

وأضافت "سقطت شقيقتي مغشية عليها في قسم الطوارئ أثناء فترة عملها نهاية الأسبوع المنصرم، بين زميلاتها، فنقلت إلى قسم الطوارئ، إلا أن المستشفى تنكر لموظفته، وظلت على السرير قرابة ثماني ساعات تعاني الآلام، قبل مفاوضاتي في التوقيع على مسالة تنويمها من عدمه، واختلف الأطباء في تحويلها إلى أي قسم، ورغم صراعها مع الألم نقلت وهي تصرخ بين ممرات المستشفى دون تدخل طبي لتهدة حالتها".

وأضافت الشقيقة المرافقة للمريضة "بعد إدخالها غرفة التنويم بقسم الجراحة صرف لها جرعة "بتادين" تسببت في نقص الأكسجين لديها إلى 45، مما أدخلها في غيبوبة، وبعد إلحاح في طلب استشاريين للكشف عليها لم يتوفر إلا طبيب حضر صباح اليوم التالي للكشف عليها، فقال إن حالة المريضة ليست من اختصاص القسم، وطلب تحويلها لقسم الجهاز الهضمي، وأثناء الإجراءات سلمتني ممرضة القسم الملف الطبي السري الخاص بشقيقتي لإيصاله للسجلات، وأحضرت عددا من الممرضات لإثبات حالة شقيقتي ومعاناتها بالمستشفى، وعندما لم أجد تجاوبا من المستشفى هربت لمديرية الشؤون الصحية لتسجيل الإهمال الذي تعرضت له شقيقتي وقابلت المدير، وسلمته ملفها الطبي، ولاحظنا أن الأوراق الموجودة به لا تخصها، فوجه مدير الشؤون الصحية علاقات المرضى بمرافقتي للمستشفى، والتأكد على رعاية المريضة، وبعد أربعة أيام وباستشارة أحد الأطباء المنتدبين بالمستشفى اضطرت لإخراجها على مسؤوليتي، حيث عاود الأكسجين في الهبوط، وتم إدخالها الطوارئ من جديد، لكنها بقيت لساعات دون أن يسعفها أحد من زملائها الأطباء أو الممرضين، فاضطرت مرة أخرى لإخراجها، ونقلها للمستشفى الجامعي بجدة، حيث تتلقى العلاج، وهي حاليا في تحسن".

من جهته، قال مدير الشؤون الصحية بمنطقة المدينة المنورة الدكتور عبدالله الطايحي إن "وجود المريضة في قسم الطوارئ لا يعني أنها خارج المستشفى، والمريضة تعاني من مرض مزمن، وتبحث عائلتها عن علاج، وليس بمقدور المستشفى توفيره لها"، مبينا "أنه يصرف للمريض ما يمكن أن يقلل من المرض، ويقوم بالتهدة، وفيما لو طلب الطبيب دواء معين، ولم يتوفر في دليل الوزارة الدوائية، نتكفل نحن بشرائه ولو من خارج المملكة، وهذا يحدث معنا دائما".

العدوان لـ الشرق: مجمل المحاكم ستقام خلال سنتين.. والاستئجار سيصبح ماضياً

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 3 محرم 1435 هـ - 6 نوفمبر 2013م
<http://www.alsharq.net.sa/2013/11/06/989488>

الرياض - عبدالله الغنمي
أكد مدير مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء المهندس ماجد العدوان أن المشروع يسير كما خطط له سلفاً، داعياً الجميع لزيارة مقره للمس الفارق من خلال الدعم الكبير الذي يحصلون عليه من خادم الحرمين الشريفين الذي رعى هذا المشروع.
وأضاف في تصريح خاص لـ «الشرق» أن مجمل المحاكم ستقام خلال سنتين بعد تأمين بقية أراضيها، وستكون ذات أشكال مميزة في البناء.
وقال العدوان إن عددا كبيرا من الشباب السعودي المؤهل يقوم على بناء العملية التطويرية، ووضع كل التصورات على أرض الواقع من خلال الاستراتيجيات، ومن ثم البدء في تطبيقها حتى لا تصبح جبرا على ورق.
مشيرا إلى أن الازدحام تلاشى أمام كتابات العدل وأصبح من الماضي نظير ما قُدم لهذه الكتابات من خدمات إلكترونية عالية المستوى، بالإضافة إلى تدريب العاملين على استخدام التقنية بما يخفف على المراجعين ويجعل تنفيذ المعاملات سهلا بدون تعقيد وأيضا مضاعفة أعداد كتاب العدل. مشيرا إلى أن آخر الإحصاءات كانت تشير إلى أن كاتب العدل ينجز في اليوم 15 معاملة أما بعد تطور الأدوات أصبح الإنجاز يتجاوز 150 معاملة يوميا. إضافة إلى أن المواقع المستأجرة للشأن العدلي ستكون من الماضي لأنها لن تخدم المرحلة النوعية التي أقبل عليها القضاء بعموم مستوياته.
وحول آلية التطور التي طرأت على المشروع قال العدوان: من خلال نظام إلكتروني دقيق وعالي الجودة تخدم المحاكم وكتابات العدل وفرع الوزارة في كافة مناطق المملكة من خلال مركز القيادة والتحكم الموجود داخل المشروع، الذي يعمل على مدى 24 ساعة طوال أيام السنة، بالإضافة إلى الإجازات الرسمية، إضافة إلى تأمين ما يحتاجه العمل العدلي من احتياجات تقنية ومعرفة النواقص من خلال رصد مكن الخل في كل جهة تابعة لمركز التحكم في المشروع. لافتا إلى أن العمل التقني ليس كل شيء في المشروع، وإنما العنصر البشري الذي نحرص على تطوير أدائه لتتطور الخدمة المقدمة للمواطنين من خلال دورات متقدمة في كل المجالات التي فيها تماس مع المواطن إضافة إلى وضع بيئة مناسبة في المحاكم.
ورحب العدوان بأي ملاحظات على المشروع أو حتى انتقاد لكن ليس قبل أن يتم الإلمام بالمشروع وأين وصل والاطلاع عليه عن كُتب.

صالح في انتظار من يقدم له العلاج التأهيلي بعد رفضه من المدارس والمراكز المتخصصة

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 3 محرم 1435 هـ - 6 نوفمبر 2013م
<http://www.alsharq.net.sa/2013/11/06/989250>

الدمام - محمد المرزوق

لم يفقد محمد هادي الأمل في علاج ابنه «صالح» (11 عاماً)، الذي يعاني من صعوبات تعلم وتشنج، وبذل كل ما استطاعت يداه توفيره من مال لعلاج ابنه، بعد رفض المدارس الحكومية قبوله، عبر إدخاله مركزاً متخصصاً خاصاً، ودفع في عام واحد نحو 28 ألف ريال، وبعد أن زاد العبء المالي عليه، وهو الذي يعيل عدداً من الأبناء الآخرين، ويعمل في القطاع العسكري، لجأ إلى إمارة المنطقة الشرقية على يد رجل الأعمال، وسرعان ما انفتح باب من الأمل بعد خطاب صدر من الإمارة موجهاً إلى «مجمع الأمير سلطان للتأهيل» في الشرقية، إلا أن الأمل لم يدم طويلاً بعد أن رفض المركز الاستمرار في تقديم العلاج لـ«صالح» بحجة أن علاجه لا يدخل ضمن اختصاص المجمع.

ويسكن محمد هادي مدينة الخبر، وابنه من ذوي الاحتياجات الخاصة، وقال «منذ ولادته ونحن نحاول الحصول له على علاج لمرضه، ليمارس حياته كأبي طفل آخر، وقد بذلت ما أستطيع من مال من أجل علاجه وتعليمه، وذلك بعد أن رفضت المدارس الحكومية التي تحوي أقساماً لذوي الاحتياجات الخاصة، في الدمام والخبر استقباله، وكان رفضها بسبب «حاجته إلى وجود شخص معه لمساعدته على قضاء حاجته». وبيّن أنه حتى مركز التربية الفكرية في حي عبدالله فؤاد في الدمام رفض قبول «صالح».

وأدخل هادي ابنه مركز «شموع الأمل» وهي مدرسة خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة، وتم قبوله في المركز لكونه يتقاضى مقابل يصل إلى 28 ألف ريال في السنة، كما أدخلته «مجمع الأمير سلطان للتأهيل»، وفي شهر واحد دفعت نحو أربعة آلاف ريال من أجل المستلزمات وجلسات العلاج. وبسبب العبء المالي الكبير، توجه هادي إلى إمارة الشرقية، التي وجهت خطاباً إلى «المجمع»، لتقديم العلاج لـ«صالح»، وعند وصول الخطاب رفض المجمع تقديم العلاج له بحجة عدم الاختصاص، رغم أنهم قدموا له العلاج حين كنت أدفع المال لهم.

واستغرب هادي رفض المجمع علاج ابنه، وقال إن دكتورة في المجمع وراء الرفض، رغم أنه في البداية كان يقدم له العلاج حين كنت أدفع مالاً، مبيناً أن المجمع قبل علاج ابنه فترة زمنية، بواقع جلسة في كل أسبوع، وحينها كانت الدكتورة في إجازة، وبعد عودتها أمرت بإنهاء العلاج. وذكر «المجمع» سبب رفضه العلاج في خطاب موجه إلى الأب، بين فيه أن صالح من غير ذوي الاحتياجات الخاصة، وهو شرط أساس في قبوله في المجمع.

ويعاني صالح من صعوبات تعلم وتشنجات، وتاريخ مرضي سببه نقص الأوكسجين في الولادة. كما يعاني من ضعف في الإبصار وعدم القدرة على الكلام، وكشف التشخيص عن وجود شلل مخي وصرع وتخلف عقلي، ما يعني أنه يعاني من إعاقة حركية وعضلية.

وذكر تقرير صادر من الرعاية الصحية الأولية في الشرقية، مركز صحي الجامعيين في الدمام، أن لدى صالح تشنجات انتباه وزيادة حركة وبطء فهم، فيما حالته النفسية تتمثل في ضعف في التركيز والاندفاعية، وحالته العقلية تتمثل في بطء الفهم والتكيف مع المحيط الخارجي وضعف المهارات العقلية، وصنفه التقرير ضمن «فئة تأخر عقلي من الدرجة المتوسطة»، وأوصى التقرير بأن يقدم له خطة علاج تضم علاجاً دوائياً ونفسياً وإحاقه بمركز متخصص للتدريب على المهارات الاجتماعية.

تفاعلاً مع ما نشرته الشرق محافظ المذنب يُشكّل لجنة للوقوف على حالة المُسن وعائلته

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 3 محرم 1435 هـ - 6 نوفمبر 2013م
<http://www.alsharq.net.sa/2013/11/06/989543>

المذنب - جاسم الجبيل
شكّل محافظ المذنب المكلف سليمان التويجري، لجنة من المحافظة للوقوف على حالة المُسن الذي يعيش وعائلته على «مسجلة زراعية» بلا ماء ولا كهرباء». وقامت اللجنة بزيارة الأسرة أمس الأول، يرافقها رئيس مركز سامودة مسلط العضيلة، وأعدت تقريراً عن جوانب معاناة الأسرة لرفعها للمحافظ لدراستها وإيجاد الحلول للخروج بهم إلى بر الأمان. وكانت «الشرق» نشرت في عددها رقم (691) الصادر بتاريخ 2013/10/25م معاناة المسن سلطان حوال الهريساني الذي يُكابِد صعوبات العيش في منزل بلا ماء ولا كهرباء، في سمار سامودة (85 كيلومتراً غرب محافظة المذنب)، حيث يرعى هذا المسن زوجته وأختها الأرملة العمياء وابنه الذي لا يحمل مؤهلاً دراسياً ولا يعمل، بعنوان «مُسِنَّ يعيش وعائلته على «مسجلة زراعية» بلا ماء ولا كهرباء».

مقتل مشاري .. تأخر تقارير ثلاثة مستشفيات يؤجل القضية

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 3 محرم 1435 هـ - 6 نوفمبر 2013م
<http://www.alsharq.net.sa/2013/11/06/989516>

الدمام - فاطمة آل دببیس
أُجِّلَت المحكمة العامة في الدمام النظر في قضية الطفل مشاري قبل عقدها دون تحديد الموعد القادم، وذلك لعدم وصول التقارير الطبية الخاصة بالقضية، ومرور خمسة أشهر من تاريخ طلب المحكمة لها. وتعاملت ثلاثة مستشفيات مع حالة الطفل مشاري الذي تُنْهَم خادمته بتسببها في وفاته بعد تسممه، فيما خاطبت وزارة العدل نظيرتها الصحة طالبة منها الإيعاز لمسؤولي المستشفيات الثلاثة بتسليم التقارير المطلوبة، وهي: مستشفى القوات المسلحة في الظهران، والمستشفى العسكري في الرياض، ومستشفى الملك فهد التخصصي. وبرأت المحكمة السابقة الخادمة الآسيوية في حكم ابتدائي من تهمة القتل للرضيع مشاري، إلا أن اعتراض والد الطفل أحال القضية إلى محكمة الاستئناف التي اعترضت على الحكم وأحالت القضية للنظر فيها من جديد.

وكانت جلسات المحاكمة الأولى للقضية قد خلصت إلى صرف النظر عن حكم القصاص، لعدم إثبات التقارير الطبية الصادرة بشكل صريح تعرّض الطفل مشاري للتسمّم، إضافة إلى ذكر أحد التقارير وجود مرض وراثي لديه ما تسبّب في وفاته، وكذلك تضارب الأقوال بين التسمم بسمّ الفئران، وحبوب البنادول.



(82) حالة طلاق يومياً وصلت إلى (30) ألفاً في السنة.. ولا نزال نتفرج ننتظر جمعية وطنية للأرامل والمطلقات..!

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 3 محرم 1435 هـ - 6 نوفمبر 2013م

<http://www.alriyadh.com/2013/11/06/article881524.html>

أبها، تحقيق-مريم الجابر
تُعد المطلقات والأرامل أكثر فئات المجتمع حاجة إلى الاهتمام والرعاية وتحقيق مطالبهم، إلا أنه حتى هذه اللحظة لم يتم تعيين جهة رسمية خاصة بشؤونهن، على الرغم من وجود الضمان الاجتماعي وكذلك جمعية الشقائق النسائية بجدة، حيث لا زال الأمل يحدوهن بإيجاد جمعية تختص بكافة أمورهن، في ظل تزايد أعدادهن وقضاياهن.
إن ما نلمسه من مواجهة المطلقات والأرامل لظروف صعبة يتطلب إيجاد "لجنة وطنية" تهتم بالقضايا الخاصة بهن كالنفقة والحضانة، وكذلك إيجاد وظائف يستطعن من خلالها توفير "لقمة العيش" لأسرهن، إضافة إلى تقديم خدمات معنوية ومادية واستشارية ودورات تأهيلية متعددة، تصب جميعها في خدمة هذه الشرائح.
وكشفت دراسة أعدتها وزارة التخطيط خلال العام 1431هـ أن حالات الطلاق في المملكة ارتفعت خلال الأعوام السابقة بنسبة (20%)، حيث وصلت في المملكة إلى أكثر من (30) ألف حالة خلال عام 2012م، لتبلغ (82) حالة في اليوم، بمعدل ثلاث حالات طلاق في الساعة الواحدة، وهو ما يُحتم وجود إستراتيجية لمساعدة المطلقات على مواجهة المشكلات المترتبة على ذلك، من خلال استحداث جمعية بمشاركة عدة جهات حكومية وأهلية ومؤسسات المجتمع المدني تعمل على التأهيل الاجتماعي والنفسي والاقتصادي لهؤلاء النساء بما يتفق مع قدراتهن وإمكاناتهن البدنية والنفسية.
أساليب إبداعية
وقال "محمد الثبيتي" -مختص اجتماعي-: إن إنشاء جمعية خاصة للمطلقات والأرامل يجب أن تأخذ في الاعتبار المنظور المؤسسي الذي يبتعد عن الفردية والاجتهاد، بالقدر الذي ينبغي أن تركز جُل أعمالها ونشاطاتها على الأساليب الإبداعية التي تجعل من هذه الفئة عضوات فاعلات يشعرن بكيانهن المستقل، ودورهن في الحياة، وأنهن لسن عالة على مجتمعهن بل عوناً له، مضيفاً أن أكثرهن يواجهن ضغوطاً نفسية واجتماعية، وكذلك عدم وجود فرصة عمل تتلاءم مع وضعهن وإمكاناتهن، مشيراً إلى أنه بالنظر إلى حقوقهن نضمن لهن حياة كريمة تقيهن ذل السؤال وسطوة النظرة وألم الفراق.
لجنة وطنية
وشدّد "د. عوض الراددي" -وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية الأسبق- على أهمية وجود جمعية وطنية يكون مجلس إدارتها من الجهات ذات العلاقة، مثل وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العدل والعمل، وكذلك الداخلية وحقوق الإنسان والتربية والتعليم والصحة، على أن يكون لإدارتها فروع في مناطق المملكة بالتنسيق مع الجمعيات القائمة بالمناطق ولجان إصلاح البين والمحاكم والجمعيات الخيرية، بشأن القضايا الخاصة بالمطلقات والأرامل كالنفقة والحضانة والتنسيق بينها والمحاكم، إلى جانب إيجاد فرص للعمل في القطاع الخاص وحمايتهن من التعسف سواء في أماكن العمل من ناحية قبول الراتب القليل أو زيادة وقت العمل، مبيّناً أن الجمعية الوطنية لها الحق في الاستعانة بالجهات الحكومية لتعطي الأولوية للمرأة بالنقل من عملها إلى منطقة أخرى في حال الطلاق أو التزمل، وفي النواحي الصحية بحيث تمنح بطاقات خاصة بها للدخول للمستشفيات الكبيرة ويكون لهم الأولوية في كافة المناطق، مع عمل أقسام خاصة بالجهات والدوائر التي قد تحتاجها لاستخراج بعض الأوراق الخاصة بها.
متابعة البرامج

وأكد "د.الردادي" على أن المرأة لا تحتاج إلى مساعدة الضعيف، فالمرأة قوية ولابد من النظر إليها كالرجل من حيث الكفاءة، مضيفاً أن هناك ظروفاً معينة تحتاج لمن يقف معها ويدلها، حيث تحتاج إلى مساعدة خاصة داخل الدوائر الحكومية، مبيناً أن التنسيق بين الجهات يُساعد المرأة على أداء شؤونها، خاصة من الناحية الشمولية من حيث أبنائها وتنقلاتها وحمايتهم من التعسف من قبل أهلها وإخوانها، لافتاً إلى أنه متى ما تبلورت هذه الأفكار ووجدت هذه الجمعية فهي ستحل جزءاً كبيراً من مشاكل المطلقات والأرامل، موضحاً أنه من خلال اللجنة يمكن تقديم خدمات معنوية ومادية واستشارية ودورات تأهيلية متعددة، تصب جميعها في خدمة هذه الشرائح، بل وستكون لجنة إشرافية تنفيذية تتابع البرامج وكذلك الحماية من الطلاق والخلافات.

جوانب وقائية

وتحدث "د.إبراهيم بن محمد الزبن" -أستاذ علم الاجتماع بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- قائلاً: يُعد الطلاق ظاهرة اجتماعية لها أبعادها المختلفة وأسبابها الاجتماعية والنفسية والاقتصادية، مضيفاً: "تشير الإحصاءات المنشورة أن معدلات هذه الظاهرة تتجه إلى الارتفاع، مما يجعلنا بحاجة إلى إستراتيجية ملائمة لمواجهتها تهتم بالجوانب الوقائية والعلاجية"، مبيناً أن الطلاق في معناه لغة الإطلاق ورفع القيد مطلقاً سواء كان هذا القيد حسياً أو معنوياً أو هو رفع قيد النكاح، أو هو انفصال الزوجين عن بعضهم البعض عند استحالة استمرار الحياة المشتركة بينهما، ذاكراً أنه تختلف مدة الانفصال حسب درجة الطلاق الذي يبدأ بطلقة واحدة وهو البينونة الصغرى ويصل إلى ثلاث طلاقات وهو البينونة الكبرى، لافتاً إلى أن دراسة أعدتها وزارة التخطيط خلال العام 1431هـ تبين أن حالات الطلاق في المملكة قد ارتفعت خلال الأعوام السابقة بنسبة (20%) وفقاً لبيانات صادرة عن وزارة العدل، بأن حالات الطلاق في المملكة ارتفعت إلى أكثر من (30) ألف حالة خلال عام 2012م، لتبلغ (82) حالة في اليوم، بمعدل ثلاث حالات طلاق في الساعة الواحدة. عائل وحيد

وأوضح "د.الزبن" أن تقارير حديثة أكدت ارتفاع نسبة الطلاق إلى أكثر من (35%)، خاصة بين من تتراوح أعمارهم بين العشرين والثلاثين عاماً، حيث بلغت نسبة الطلاق في مكة المكرمة لعام 1433هـ (39.08%)، وهي أعلى نسبة في مناطق المملكة، في حين بلغت النسبة في العاصمة الرياض (26.42%)، وفي المنطقة الشرقية لم تزد على (12.75%)، مبيناً أن أكثر من (60%) من حالات الزواج في المملكة تنتهي في عامها الأول، مشيراً إلى أنه كشفت بعض الدراسات العلمية عن خطورة هذه الظاهرة على الفرد والمجتمع، فقد أوضحت دراسة صادرة عن مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية أن للطلاق تداعياته على المرأة حيث تعاني الزوجة من ضغط نفسي قوي بعد الانفصال، نتيجة ظروف الطلاق، وبسبب وجود الأبناء، حيث تتحول المطلقة إلى عائل وحيد، فضلاً عن موقف أسرتها من عملية الطلاق وصعوبة زواجها مرة أخرى إذا كانت فوق سن الأربعين.

آثار مُدمرة

وكشف "د.الزبن" أن تلك الدراسة أوضحت وجود آثار مدمرة لا تقتصر على الزوجة فقط، بل يتأثر الرجل أيضاً، حيث يعاني من أمراض جسدية ومشكلات نفسية بعد الطلاق مقارنة بحالاتهم قبل وقوعه، مضيفاً أن الرجل غالباً ما يجد نفسه وحيداً نتيجة طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تتسم غالباً بالسطحية، مبيناً أنه يتأثر الأطفال أيضاً نتيجة انهيار العلاقة الزوجية، حيث يؤثر سلباً على عملية تنشئتهم النفسية، ويفقدون الشعور بالأمان، ولا يحصلون على حاجاتهم الطبيعية من الشعور بالراحة والاستقرار والطمأنينة، التي هي عصب عملية التنشئة النفسية والاجتماعية للطفل، مُشدداً على أهمية وجود إستراتيجية لمساعدة المطلقات في المجتمع على مواجهة المشكلات المترتبة على الطلاق، وذلك من خلال استحداث جمعية بمشاركة عدة جهات حكومية وأهلية ومؤسسات المجتمع المدني كالجمعيات الخيرية، تعمل على التأهيل الاجتماعي والنفسي والاقتصادي لهؤلاء النساء، بما يتفق مع قدراتهن وإمكاناتهن البدنية والنفسية.

رؤية واضحة

وأكد "د.الزبن" على أهمية أن تتوافق أعمال الجمعية مع حاجة المجتمع ومتطلباته سواء للنساء المطلقات أو القائمين عليها، وذلك لرفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمرأة المطلقة وفق التشريعات والأنظمة، مضيفاً أنه ينبغي أن يكون لدى هذه الجمعية رؤية ورسالة واضحة تنص على التالي: "نعمل معاً لتكون المرأة المطلقة ذات قدرات متميزة ورائدة ومعتمدة في ذلك على إمكاناتها الخاصة"، مُشدداً على أهمية الاستفادة من البرامج التأهيلية الملائمة وعلى الدعم المجتمعي المؤسساتي الحكومي والأهلي، مقترحاً أن تكون الأهداف العامة للجمعية أن تسعى إلى توفير الدعم الاجتماعي والنفسي والاقتصادي والقانوني للنساء المطلقات من خلال المؤسسات الاجتماعية المتعددة في المجتمع، ويكون ذلك عن طريق عدة مجالات ووسائل، ومنها؛ إنشاء قواعد بيانات لخصائص المطلقات، والعمل على التطوير المستمر لأوضاعهن

المختلفة، وكذلك دراسة فرص العمل المتاحة للمطلقات بعد تدريبهن وتعليمهن على مختلف المهن التي يرغبن بها، إضافة إلى فتح الفرص للمتدربات من خلال برامج التوظيف. تحسين الدخل

وشدد "د.الزين" على أهمية تشجيع النساء المطلقات على الالتحاق بهذه البرامج حتى يتعلمن المهارات اللازمة التي تجعل المجتمع يتقبلهن، وهذا بدوره يساعد هؤلاء النساء وأسرهن على تحسين مستوى دخولهن الاقتصادية، مما يساهم في نشر قيمة التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع التي حث عليها ديننا الإسلامي الحنيف، ويكون لذلك مردود ايجابي عليهن وعلى أسرهن باعتبارهن مواطنات لهن حقوق وعليهن مسؤوليات نحو المجتمع، مضيفاً أنه يفضل أن تعمل الجمعية من خلال إدارة متخصصة تشمل طاقماً من العاملين المختصين وفقاً لاحتياجاتها المختلفة، وهذه الإدارة ينبغي أن تتضمن مشرفين إداريين وقانونيين ومتخصصين اجتماعيين ونفسيين، مبيناً أنه ينبغي تمكين بعض المطلقات من المشاركة في الجمعية على أن يتوفر لديهن الرغبة والقدرة والحد الأدنى من التعليم والخبرة في المجالات المختلفة المتعلقة بطبيعة العمل.



استراتيجيتان للحد من العنف الأسري

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 3 محرم 1435هـ - 6 نوفمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131106/Con20131106652473htm>

نواف عافت (الرياض)

كشفت دراسة حديثة عن ظاهرة العنف الاسري، حصلت «عكاظ» على نسخة منها، أن الوقاية منه تستلزم تطبيق استراتيجيتين، أولهما ضبط السلوك من خلال السيطرة على الغضب لكلا طرفي العلاقة وتوجيه التفكير صوب كيفية اصلاح الشأن والتغيير من انفعاله والاقناع بالحسنى واختيار الهدوء واتخاذ الاجراء المناسب البعيد تماما عن العنف والاحترام المتبادل من خلال تفهم القضايا التي تثير الحساسية والمشكلات، والثانية التزام افراد الاسرة بمبدأ الحق والواجب من خلال المحافظة على الحقوق والواجبات المشتركة بين الزوجين كالعشرة والمعروف وتلبية الحاجة الفطرية والاحترام المتبادل وكذلك تفهم موقف الطرف الآخر، ومن حقوق الزوج على زوجته الطاعة والقيام بواجباتها الزوجية والاسرية.

وأكدت الدراسة التي أعدها رئيس الجمعية الخيرية لرعاية الاسر السعودية بالخارج (أواصر) الدكتور توفيق السويلم، أنه يجب مواجهة العنف الاسري من خلال تفهم الحوار السليم وضبط السلوك وهذه العمليات تحتاج الى تدريب ومهارة من قبل الشخص الممارس للعنف، وبطبيعة الحال، يقول السويلم «نحن لا نتحدث عن الشخصية المرضية، وانما عن الحالات التي يحدث العنف فيها نتيجة الغضب وعدم القدرة على ضبط السلوك بحيث يشعر الشخص المعنف بالذنب بعد أن يقدم على سلوكه».

وأشارت الدراسة إلى أن العنف له أسباب عديدة اقتصادية، اجتماعية، نفسية، ثقافية، دينية، مذهبية، والانحراف في التربية والسلوك الاجتماعي والمخدرات، مضيفاً أن التمسك بالشرع وتنفيذ النظام لهما الاثر الفاعل في وقف العنف عامة والحد من الضرر. وأكدت الدراسة ان الفئات الأكثر عرضة للعنف الاسري هي الاطفال والنساء والمسنون والعجزة والمعوقون لعدم قدرتهم على الدفاع عن النفس، مشيرة إلى أن الانفتاح الاعلامي والتطور التكنولوجي يؤدي الى التعرف على ثقافات جديدة قد تساهم في تنامي المشاكل العائلية التي تزيد ظاهرة العنف الاسري.

موظفو مياه مكة يطالبون بالترسيم على بند

التشغيل

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 3 محرم 1435 هـ - 6 نوفمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131106/Con20131106652701.htm>

أحمد الحسني (مكة المكرمة)
طالب 200 شخص من موظفي شركة المياه الوطنية المعارين بمكة المكرمة في جردل بحقوقهم في الترقية وترسيم من هم على بند التشغيل، إثر إيقافها من قبل الوزارة؛ بحجة أنهم ملاك الشركة، بعد أن أعارتهم الوزارة للشركة سنتين على الرغم من انتهاء فترة الإعارة.
وتساءل الموظفون من وزارة المياه والكهرباء عن المبررات التي جعلتهم قيد الإعارة حتى الآن على الرغم من انتهاء الفترة المحددة بستة أشهر تقريبا. والتعاقد مع الشركة أسوة ببقية زملائهم كما حصل لموظفي الرياض، حيث تم التعاقد معهم خلال السنة أشهر الأولى من الإعارة.
وأوضح المهندس رائد مشاط وهو أحد المتضررين أنه تمت إعارتهم إلى شركة المياه الوطنية على برنامج التخصيص، بقرار من وزير المياه والكهرباء بتاريخ 1432/3/17 هـ لسنتين، انتهت ولم يتم التعاقد معهم حتى الآن.
وأفاد كل من أسامة قايد ومحمد صالح وبندر الحازمي وهم من موظفي الشركة، أنهم استبشروا خيرا عندما صدر توجيه خادم الحرمين الشريفين باعتماد تثبيت العاملين على بند التشغيل بوظائف رسمية، إلا أنهم حتى الآن لم يتم ترسيمهم موضحين أنهم تمت إعارتهم للشركة الوطنية، ولم يتم رفع أسمائهم للترسيم حيث اكتفت الوزارة بإعارتهم من جهة أخرى، أصدرت شركة المياه الوطنية بيانا تلقت «عكاظ» نسخة منه، تؤكد فيه انتهاءها من المراحل النهائية الخاصة بتقييم ونقل الموظفين المعارين لها في قطاع المياه والصرف الصحي بمكة المكرمة، وفق الآلية المتبعة والمعتمدة من المقام السامي الكريم، بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (210) وتاريخ 1429/7/18 هـ، القاضي بإعارة العاملين في القطاع المستهدف بالتخصيص إلى الشركة التي ستتولى إدارة القطاع.
وأوضحت الشركة أن تأجيل توقيع قرارات نقل الموظفين وتسكينهم مرتبط بتوفير المخصصات المالية المطلوبة للوظائف من الجهات المعنية، مبينة أن تثبيت الموظفين المعارين في مكة المكرمة والطائف سيكون شاملا للعاملين على كادر الخدمة المدنية، أو كادر التشغيل والصيانة، وذلك بعد انتهائهم من مراحل التقييم للأداء والخبرات والمؤهلات وفق آلية النقل والإعارة، والتي تمثلت في إعارة الموظف لشركة المياه الوطنية لمدة سنتين، والتي جرى خلالها تأهيلهم وتدريبهم وتقييمهم ونقل من يجتاز اختبار تقييم المستوى إلى شركة المياه الوطنية، وعن المزايا التي سيحصل عليها الموظفون بعد نقلهم إلى شركة المياه الوطنية أوضح البيان، أنها ستكون مماثلة لما يحصل عليه نظراؤهم عادة في شركات القطاع الخاص.

بدء حملات التفتيش يؤجل تنفيذ المشاريع قرابة 9 أشهر

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 3 محرم 1435هـ - 6 نوفمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131106/Con20131106652454.htm>

عبدالرحمن المصباحي (جدة)
توقفت محلات تأجير معدات المقاولات الثقيلة أمس بمدينة جدة نتيجة قيام حملات التفتيش لتصحيح الأوضاع، وتوقع خبير المقاولات المهندس نزار جمجوم أن انتهاء فترات تصحيح الأوضاع ستسبب تأخر المشاريع المقامة حالياً بمدة تتجاوز بين 6 حتى 9 أشهر، لنقص العمالة الكبير الذي ساهم في تأخر المشاريع عن أوقاتها المحددة لتسليمها. وأفصح جمجوم أن محلات تأجير المعدات مقفلة يوم أمس، إضافة لعدم وجود عمالة في أول أيام تفتيش المخالفين، مبيناً في الوقت ذاته أنه لا بد من تحسين أوضاع السوق الحالي بتسهيل عمليات منح التأشيرات حتى يتم لحاق المشاريع القائمة كي لا تتعثر.
مبيناً أن معظم المشاريع كانت متكلة خلال الفترة الماضية على العمالة السائبة ولكن الوضع الآن اختلف ولا بد من تسهيل استقدام العمالة حتى يتم إنشاء المشاريع بوقتها، إضافة لتيسير عملية منح التأشيرات للمقاول والمؤسسات.
من جهته أوضح عضو لجنة المقاولين بغرفة جدة راند الطيار أنه بعد انتهاء فترة تصحيح الأوضاع سيؤثر قطاع المقاولات من ناحيتين، أولهما أن أسعار العمالة ستزداد بنسبة تتراوح تقريباً بين 15 إلى 30 بالمائة، إضافة أن مؤسسات المقاولات الصغرى كانت تعتمد على عمالة خارج كفالتها والآن بدأت تحس بالنقص، وأن الشركات الكبرى هي المستفيدة من هذا الجانب لأنها ستستطيع نقل كفالة العمالة عليها، ولكنها ستدفع في الوقت ذاته تكاليف وأجور العمالة الذين نقلوا خدماتهم إليها.
موضحاً أن الشركات الكبرى كانت تتعامل مع مقاولي الباطن خلال الفترة الماضية وهو ما تغير مؤخراً، مطالباً من وزارة العمل بضرورة تحسين أوضاع استقدام العمالة خلال الفترات المقبلة لتحسين أسعار السوق.

الجوازات: لا استثناءات .. والمياه: لم نتأثر

60 % من سائقي أشياب الفيصلية يتوقفون عن العمل

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 3 محرم 1435 هـ - 6 نوفمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131106/Con2013110652696htm>

أحمد السلمي (جدة)

ظهرت بوادر أزمة مياه في أشياب الفيصلية في جدة مساء أمس، بعد أن ترك عدد كبير من السائقين العمل في قيادة الوايتات؛ خوفاً من ضبطهم من قبل الجهات الأمنية، «عكاظ» زارت الأشياب، والتقت بعدد من السائقين الذين أرجعوا توقفهم كونهم يعملون لدى غير كفلائهم الحقيقيين، مبينين أنهم لم يستطيعوا تصحيح أوضاعهم خلال فترة التصحيح، لظروف مختلفة يتعلق بعضها بخلافهم مع كفلائهم، ولم يتحصلوا على كفيل آخر لنقل كفالتهم عليه، الأمر الذي دعاهم لإيقاف العمل خلال هذه الفترة التي تزامنت مع بدء الحملة الأمنية لملاحقة المخالفين.

يقول السائق نور علي لـ «عكاظ» إنه يملك الوايت ومسجل باسم كفيله بحكم النظام، ويدفع له شهرياً 2000 ريال لكن الكفيل ألغى المؤسسة، وطالبه بالبحث عن كفيل آخر، لكنه لم يجد، وعلى إثر ذلك توقف عن العمل.

أما السائق ناصر علي من الجنسية الباكستانية، فأوضح أنه يعمل في هذا المجال من 10 سنوات بعيداً عن كفيله. وأشار زميله محمد فاروق وهو سائق إلى أن هناك أكثر من 60 في المائة من السائقين العاملين في الأشياب يعملون لدى غير كفلائهم، وقد توقفوا عن العمل بناء على رغبة كفلائهم السابقين، وليس أمامهم سوى التوقف لحين إيجاد حل لهم.

وأوضح السائق هارون من الجنسية الصومالية أن كفيله رفض الاستمرار معه، وطالبه بنقل كفالته، وقد حاول لكن الظروف لم تساعد، ولم يجد أمامه سوى الاستسلام والتوقف عن العمل.

إلى ذلك، قال كل من المواطن صالح الشهري وحازم الشهري أنهما تفاجأ أثناء حضورهما لأشياب الفيصلية بتوقف الوايتات داخل أسوار الشركة؛ مما يشير بوضوح إلى قلة عدد الوايتات داخل الأشياب، مطالباً بضرورة إيجاد حل سريع حتى لا تتفاقم المشكلة مستقبلاً وهذا ما يتوقعونه.

بدوره، أوضح المتحدث الرسمي لجوازات محافظة جدة المقدم محمد الحسين لـ «عكاظ» أن الحملات الأمنية التي تقوم بها الدوريات تشمل جميع المنشآت دون أي استثناء سواء لشركة المياه الوطنية أو غيرها في سبيل القبض على المخالفين.

فيما أكد مصدر في أشياب الفيصلية لـ «عكاظ» أن المياه لا يوجد بها انقطاع، وأن عدد السائقين الذين لم يستطيعوا تصحيح أوضاعهم خلال مهلة التصحيح محدود، ولا يؤثر على انتظام عمل وايتات السقيا، وأضاف: هذا نظام يجب أن يمثل له السائقون العاملون في وايتات أشياب الفيصلية وكفلاؤهم على حد سواء.

الطفل المعنف أصبح عدوانياً وبحاجة لعلاج نفسي جد راكان: أخشى أن أموت قبل تصحيح وضع حفيدي

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 3 محرم 1435 هـ - 6 نوفمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131106/Con2013110652620htm>

عمرو سلام (جدة)

عادت قضية الطفل المعنف راكان لتطل برأسها من جديد، بعد أن هدأت منذ نحو عام، وهذه المرة اشعلها جده لوالدته، الذي كفله بعد خروجه من وحدة الحماية الاجتماعية في جدة التي عاش بها فترة الزمن، نتيجة تعرضه للضرب والحرق من والده ووالدته.

ويقول جد راكان العم أحمد مبروك: كفلت حفيدي وتوليت رعايته في جازان، بعد خروجه من دار الحماية في جدة، على الرغم من الظروف الصعبة التي أعيشها، وما فاقم المشكلة هو تجاهل الجهات المختصة للقضية وعدم الالتزام بعودها تجاه الطفل.

وقال مبروك «حينما كانت قضية راكان مطروحة في الرأي العام، وجدت الاهتمام من جميع الجهات المختصة، وكانت جهودهم ملموسة، ويشكرون عليها، ولكن ما إن توقفت الصحافة عن الكتابة حتى توقف حال راكان معها، فلا يزال الطفل مجهول الهوية ولا تزال أوراقه الثبوتية في أدراج الروتين الإداري وتارة في جدة وتارة في الرياض وتارة في جازان وأنا رجل كهل لا أقوى

على الحركة و مراجعة الأقسام بشكل دوري»، مشيراً إلى أن عدم حصول راكان على الهوية الوطنية حرّمه من تلقى العلاج في المستشفيات.

وأكد أن مدير المدرسة التي يتعلم فيها راكان قبله مؤقتاً، وأمهله حتى نهاية الفصل الدراسي، وفي حال لم يحضر الهوية سيطرد من المدرسة، مستغنياً من الشؤون الاجتماعية «إذ لم تكلف نفسها حتى بالاتصال و الاطمئنان على الطفل، ومعرفة ما إذا كنت أجيد تربيته أم لا».

وأضاف «وعلى الرغم من خروج والده من السجن إلا أنه لم يكلف نفسه السؤال عن طفله، كما أن والدة راكان رفضت قبوله في آخر مكاملة، واستغربت منها هذه التصرف حتى لو كانت ابنتي»، مشيراً إلى أنه يجد صعوبة في تربية 20 فرداً إضافة إلى راكان، مشيراً إلى أنه تلقى وعوداً من الشؤون الاجتماعية والضمان الاجتماعي ولكن لم يحدث أي تقدم. وأكد أنه يربي راكان «ابتغاء للأجر وليس لأنه حفيدي»، ملمحاً إلى أنه لاحظ على الطفل تصرفات عدوانية مفرطة مع من هم في سنه، وربما بسبب ما تعرض له من أهله.

وبين مبروك أنه يحتاج لإنهاء الإجراءات الخاصة بالأوراق الثبوتية للطفل، وعرضه على أطباء نفسيين، لافتاً إلى أنه لا يستطيع أن ينقله إلى جدة لأنه مجهول وبلا أوراق ثبوتية.

وتابع «أخشى أن أموت، ويظل حفيدي راكان بلا هوية، ويتدهور وضعه»، متمنياً تدارك وضع الصغير قبل فوات الأوان.

في المقابل، أكد مدير وحدة الحماية الاجتماعية في جدة صالح سرحان الغامدي أنهم قدموا التسهيلات والمساعدات كافة للطفل راكان، مشيراً إلى أنه في حاجة إلى شهادة ميلاد، وجرت مخاطبة الجهات المعنية في هذا الخصوص. وقال الغامدي «ينبغي على والد الطفل وجده مراجعة الأحوال المدنية وإحضار الشهود والانتها من الإجراءات الرسمية الخاصة بهم».

وكانت وحدة الحماية الاجتماعية بجدة أغلقت ملف الطفل «راكان» الذي تعرض لعنف تمثل في حرقه بالنار والماء المغلي والضرب المبرح، وعقب الانتهاء من علاجه وإخضاعه لعمليات تجميل، وعاش مؤقتاً في كنف وحدة الحماية الاجتماعية بجدة، حتى تم نقله ليعيش في كنف جده لأمه بجازان.

وبينت اللجنة المشكلة من وحدة الحماية أن الطفل حرم من الالتحاق بالمدرسة وله أربعة إخوة ثلاثة أولاد وبنت، وأن والده ووالدته يضربانه إما بسبب شقاوته كما قال أو لأنه يتبول في ملابسه أحياناً أخرى على حد تعبيره.



التميمي: لا استثناءات من شرط موافقة الشؤون الاجتماعية على الزواج من يتيمات

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 3 محرم 1435 هـ - 6 نوفمبر 2013م

<http://alhayat.com/Details/569108>

الدمام - رحمة ذياب
أكدت مديرة مكتب الإشراف الاجتماعي النسائي في المنطقة الشرقية لطيفة التميمي، عدم إمكانية عقد نكاح أية فتاة من الفتيات اليتيمات في الدور، أو خارجها، ممن ترعاهن وزارة الشؤون الاجتماعية، «ما لم ترد موافقة رسمية من الوزارة». وقالت: «إن هذا الإجراء معمول به منذ بداية العمل في المكتب، ولا توجد أي حالات استثنائية». وأشارت التميمي، إلى أن الوزارة ربطت بين حصول المتقدم للزواج من إحدى فتيات الدور، على المكافأة المالية الخاصة بها، ومقدارها 60 ألف ريال، بالحصول على الموافقة الرسمية من الوزارة، التي تصدر بعد دراسة «مستفيضة» لتأكيد أهليته للزواج، وذلك قبل عقد النكاح.

وأكدت حرص وزارة الشؤون الاجتماعية، على «حفظ حقوق الفتيات الأيتام، وتأمين حياة أسرهم كريمة لهن بعد الزواج»، مشيرة إلى أنه «في حال كان المتقدم للزواج من غير السعوديين؛ فلا بد من موافقة الجهات المختصة، بعد رفع مذكرة تأييد من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، في حال مناسبة المتقدم وأهليته للزواج». إلى ذلك، طالبت مسؤولات في لجان التنمية الاجتماعية النسائية ومراكز الأحياء في حاضرة الدمام، بتخصيص موازنات مستقلة للجان النسائية، تساعد على القيام بدورها في تفعيل وتنفيذ برامجها لخدمة سكان الأحياء التابعة لها. كما طالبن بإنشاء «ديوانية رسمية» تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، كمقر لاستقبال الأهالي في كل حي. فيما طالب البعض بإنشاء «لجان تنمية اجتماعية نسائية مستقلة»، وهو ما تقدمت به رسمياً، سيدتان في حاضرة الدمام.

جاء ذلك خلال اللقاء الثالث للجان التنمية الاجتماعية في حاضرة الدمام، الذي عقد أول من أمس، في مكتب الإشراف الاجتماعي النسائي في الشرقية، بحضور 7 لجان نسائية، وبرئاسة رئيسة قسم مراكز التنمية والجان في المنطقة هدى البقشي، التي أكدت ضرورة «التعاون بين المؤسسات الاجتماعية الأهلية التنموية، وتفعيل الدور الإشرافي، وإيجاد وسيلة فاعلة للتواصل»، مشيرة إلى أن اللقاء يهدف إلى التعريف بالمبادرات التنموية الثمانية التي تم تدشينها برعاية وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين، أخيراً. وتشمل المبادرات: «إرشاد» لتحقيق الاستقرار الأسري، و«دلوني»، التي تسعى لمساعدة المواطنين للوصول إلى الخدمات الاجتماعية المتاحة للجميع، و«ساند» لمسح المناطق والأحياء اجتماعياً، والرفع بحاجاتها وسكانها إلى جهات الاختصاص، و«تأهيل» لتهيئة المقبلين والمقبلات على الزواج، وتعريفهم بأساسيات التعامل بين الزوجين، و«جاري»، وتسعى إلى تحقيق المزيد من الترابط الاجتماعي بين الجيران، في ظل التوسع العمراني داخل المدن، و«الرائدة الاجتماعية»، التي تسعى إلى تحقيق التوعية والتثقيف الاجتماعي والمساندة الاجتماعية للأسر في منازلها، و«ضيافة» لتهيئة الكوادر البشرية المتخصصة لمتابعة مراكز ضيافة الأطفال، و«إنتاجي» لتنشيط برنامج الأسر المنتجة، ومساعدتها على التسويق.

وطالبت البقشي، كل لجنة تنمية اجتماعية بتبني «مبادرة أو مبادرتين منها، ضمن خطتها للعام الهجري الجديد، وتوظيف جميع برامجها وأنشطتها لتحقيقها»، مؤكدة دعم الوزارة لهذه المبادرات، من خلال «إصدار دليل واضح وحقيقية تدريبية لكل مبادرة مع تدريب، وتأهيل منسوبي ومنسوبات لجان التنمية الاجتماعية المنفذين لهذه المبادرات».

فيما أعلنت رئيسة قسم المراكز واللجان في «تتمية الشرقية»، عن إقامة معرض للأسر المنتجة نهاية شهر ربيع الأول المقبل، مطالبة الجميع بالتعاون والإسهام في المعرض، من خلال الأسر المنتجة في أحيائهم، ودعوتهم للمشاركة في المعرض وتسويق منتجاتهم.



السعودية: السلطات الأمنية نظرت في 61 حالة شغب قبل عام.. غالبيتها في حائل !

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 3 محرم 1435 هـ - 6 نوفمبر 2013م

<http://alhayat.com/Details/569237>

الرياض - أبكر الشريف
علمت «الحياة» أن السلطات الأمنية السعودية سجلت 61 قضية شغب في المملكة العام قبل الماضي، فيما بلغت قضايا الأخلاقية المنظور فيها في جميع الجهات الأمنية 19435 قضية.
وكشفت مصادر موثوقة لـ«الحياة» عن تسجيل 11 حالة شغب في العاصمة الرياض في العام 2011، فيما أثير 25 حالة في منطقة حائل وحدها، و 10 حالات في مكة المكرمة، وتسع حالات في المدينة، وست حالات في منطقة تبوك، وحالتين في المنطقة الشرقية.
وبينت المصادر أن أكثر الحالات المنظورة من الجهات الأمنية تتمثل في قضايا مخالفات النظام العام بنسبة بلغت نحو 45 في المئة من القضايا، والتي وصلت حتى 227 ألف قضية في المملكة، وغالبيتها كانت في منطقة جازان والتي بلغت فيها نحو 121 ألف قضية، وتلتها منطقة مكة المكرمة بواقع 58 ألف قضية.
وأشارت إلى أن نسبة قضايا الحقوق الخاصة بلغت 17 في المئة بعدد 85668 قضية في كل أنحاء المملكة، كانت أكثرها في المنطقة الشرقية التي ادعى فيها أكثر من 30 ألف شخص على آخرين، فيما سجلت منطقة عسير 23 ألف قضية حق خاص، و 8989 قضية في مكة المكرمة، و 6299 قضية في المدينة المنورة.
وأفادت المصادر بأن القضايا الأخلاقية بلغت مرحلة متقدمة، إذ سجلت 19435 قضية تتعلق بـ«الأعراض»، أكثرها في منطقة الرياض بواقع 7513 قضية، و 5410 قضية في مكة المكرمة، و 1737 قضية في المدينة المنورة، و 1781 قضية في المنطقة الشرقية.
وصنفت القضايا التعبدية في تصنيف خاص سمّتها «قضايا العقائد والعبادات والآداب الشرعية»، إذ ضبط فيها نحو 6828 قضية في مناطق المملكة كلها، كانت أكثرها في مكة المكرمة، والتي سجل فيها 2370 قضية متعلقة بالعبادة، وبعدها العاصمة السعودية الرياض التي وثق فيها 2337 قضية، وبعدها المدينة المنورة التي فيها نحو 732 قضية.
ونظرت جهات الضبط نحو 246 قضية تقنية، غالبيتها كانت في العاصمة السعودية الرياض التي كانت بها نحو 175 قضية لوحدها، و 36 قضية في حائل.

طالبات يدرسن في مطبخ المدرسة بسبورة من السيراميك!

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 3 محرم 1435 هـ - 6 نوفمبر 2013م

<http://alhayat.com/Details/569212>

جدة - فواز المالحي

جدل سئم المجتمع من النقاش فيه، وتكرار الشكاوى التي لا مجيب لها حول المباني المدرسية المستأجرة للبنين والبنات، وصعوبة تهيئة البيئة التعليمية السليمة لمن هم على المقاعد الدراسية.

في إحدى مدارس شمال شرق جدة في حي الحمدانية تستعد كل مساء بعد الظهيرة طالبات المدرسة الثانوية إلى الخروج من منازلهن بعد مساعدة والدتهن في أعمال المطبخ، لتذهب إلى مطبخ المدرسة لتلقي حصة الرياضيات، وتعلم المعادلات على سيراميك جدار المطبخ، ويقضين فيها يومهن الدراسي كاملاً. وشكى لـ «الحياة» عدد من طالبات المدرسة على لسان أولياء أمورهن حالهن، إذ تقول إحداهن: «نقضي يومنا الدراسي في مطبخ المبنى المدرسي دون طاولات أمامية تتكئ عليها كتبنا، لاسيما وأنا نقضي جهداً واسعاً لنقل ما يتم تدوينه على السبورة السيراميكية، ولا ننتهي إلا بعد أن تشل حركة أيدينا من إحنائنا على أنفسنا».

فيما تضرر والد إحداهن من حال ابنته وزميلاتها، إذ يقضين يوماً كاملاً من دون تكييف، والسبب هو عدم وجود صيانة للمبنى، كونه تتناوب عليه الطالبات صباحاً ومساءً، ما اضطررت المعلمات إلى ابتكار فكرة الدراسة في المطبخ كون جهاز التكييف به يعمل بشكل سليم عن بقية الفصول المستكهلة، مشيراً إلى أن إحدى المعلمات اتخذت طاولة الطعام مساحة لاستخدام أدواتها التعليمية وصفت أقلام السبورة المحولة من جدار إلى سبورة.

واقترح أحد أولياء الأمور خلال حديثه مستهزئاً: «يجب دمج وزارة التعليم مع وزارة النقل والإسكان، لأنها لا تتجاوز الوزارة الخدمية التي لا تدرك قيمة العلم والتعليم والابتكار».

ويقول إمام أحد المساجد في الحي علي القرني: «هناك أراض حكومية للمالية ويمكن لإدارة التعليم اقتطاع جزء يسير من الأراضي التي يأجر جزء منها لشركة أرامكو وبناء منشأة تعليمية، إذ بلغ عدد البرقيات والمعاملات التي تقدم بها أهالي أحياء الحمدانية 21 معاملة لطلاب خدمات تنموية من مدارس بنين وبنات وخدمات بلدية وأمنية لخدمة أكثر من 12 حياً في قطاع شمال شرق جدة، ولكن جميعها تحت درس وباءت بالرديف في أدراج المسؤولين».

فيما أشارت «ربيع اليامي» إلى أنه تم عرض قطع أراض على المسؤولين لإنشاءات التعليم بأسعار مغرية جداً، خفضت لهم إلى 500 ريال لسعر المتر، ولم يجدوا أي تفاعل.

من جهته، أوضح الباحث في علم الاجتماع ماجد الحمدان لـ «الحياة» أن ما يحدث للطالبات يؤثر في فقد الجدية العلمية، وفقدان المقومات اللازمة لتنفيذ العملية التعليمية بنجاح، كما أن ذلك يعد انتهاكاً لقدسية العلم، إذ إن الحرم الدراسي في كل الدول الكبيرة، يعد أحد أهم مقومات الحث على التفوق العلمي، كما أنها تعكس الحالة الوزارية المتردية والتي لا تجيد توزيع الموارد وتنظيم التعليم، وبخاصة مع الدعم المالي اللا محدود من الحكومة السعودية.

في حين ما زالت الدراسات والخطط بحسب موقع بوابة الإدارة العاملة للتربية والتعليم في جدة تشير إلى أن الأهداف العامة لتطوير البيئة التربوية التعليمية لتلبية المتطلبات الكمية والنوعية للمرحلة المقبلة تستهدف زيادة أعداد المباني الحكومية المعدة لتحقيق الأهداف التربوية والتعليمية بنسبة 15 في المئة، وجميعها تحتاج إلى دعم مالي وموزانة تشغيلية.

”الأخطاء الطبية”.. من الهيئات الشرعية إلى ”محاكم خاصة”

تنشأ في 3 مدن كـ”مرحلة أولى”

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 3 محرم 1435 هـ - 6 نوفمبر 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=166493&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي
بهدف البت سريعا في قضايا الأخطاء الطبية، وعدم تأخرها وتراكمها لدى الهيئات الصحية الشرعية في المناطق، باشرت وزارتا العدل والصحة دراسة آلية جديدة لاستحداث محاكم مختصة بالنظر في قضايا الأخطاء الطبية، في 3 مدن رئيسية يطلق عليها اسم ”المحاكم الصحية الشرعية”.

وعلمت ”الوطن” من مصادر مطلعة، أن الدراسة تسعى إلى إيجاد محاكم متخصصة بالنظر في قضايا الأخطاء الطبية، وتخصيص أعضاء متفرغين لها، من قضاة تابعين لوزارة العدل، واستشاريين وأخصائيين وخبراء من وزارة الصحة، خاصة بعد أن تم رصد صدور أحكام غير دقيقة، نتيجة اجتهادات شخصية من رؤساء اللجان في الهيئات الشرعية الطبية، إضافة إلى عدم تفرغ الكثير من أعضائها وارتباطهم بوظائف.

وفيما رأى رئيس الهيئة الشرعية الصحية بجدة سابقا عبدالرحمن العجيري، في تصريح إلى ”الوطن”، أن مسعى وزارة العدل بوضع محاكم تهتم بتسريع البت في قضايا الأخطاء الطبية سيكون له دور إيجابي في تقليص عدد القضايا المتكدسة، حذر المحامي والمستشار القانوني الدكتور عمر الخولي، من إنشاء محاكم متخصصة في قضايا الأخطاء الطبية، إلا بعد دراسة شاملة ومتكاملة.

سعى إلى تسريع قضايا الأخطاء الطبية داخل أروقة الهيئات الصحية الشرعية، والحد من تأخيرها وتراكمها لدى الهيئات الصحية الشرعية في المناطق، باشرت وزارتا العدل والصحة دراسة آلية جديدة لاستحداث محاكم مختصة بالنظر في قضايا الأخطاء الطبية في 3 مدن رئيسية، وسيطلق عليها اسم ”المحاكم الصحية الشرعية”.

وعلمت ”الوطن” من مصادر مطلعة أن انطلاق هذه المحاكم في 3 مدن يعتبر مرحلة أولية تستهدف مراحلها اللاحقة كافة المناطق والمدن، وتستهدف تسريع عملية البت في قضايا الأخطاء الطبية، ووضع حد للانفلات الذي تشهده الهيئات الصحية الشرعية في 18 منطقة.

وكشفت المصادر أن هذه الدراسة تعمل عليها حاليا وزارة العدل بالتعاون مع وزارة الصحة لإيجاد محاكم متخصصة بالنظر في قضايا الأخطاء الطبية وتخصيص أعضاء متفرغين لها من قضاة تابعين لوزارة العدل واستشاريين وأخصائيين وخبراء من وزارة الصحة، خاصة بعد أن تم رصد صدور أحكام غير دقيقة نتيجة اجتهادات شخصية من رؤساء اللجان في الهيئات الشرعية الطبية تشتمل على أحكام بالغرامات المالية في قضايا أخطاء طبية، وأنه يعاب على الهيئات الصحية عدم تفرغ العديد من أعضائها وارتباطهم بوظائف أخرى، مما أدى إلى تأخر المواعيد لشهور عدة.

وفي هذا الصدد، أكد رئيس الهيئة الشرعية الصحية بجدة سابقا عبدالرحمن العجيري لـ”الوطن” أن ما تسعى له وزارة العدل بوضع محاكم تهتم بتسريع البت في قضايا الأخطاء الطبية سيكون له دور إيجابي في تقليص عدد القضايا المتكدسة داخل أروقة الهيئات الشرعية الصحية، كاشفا أن نسبة الأخطاء الطبية التي تنظرها الهيئات في 18 منطقة لا تتجاوز 3 %، مشيرا إلى أن هناك حالات أخطاء طبية ترتكب داخل المستشفيات الخاصة ولا تصل للهيئات الشرعية وذلك لإخفاء هذه الأخطاء عن ذوي المتوفين أو ممن تعرض لخطأ طبي أفقده منفعة.

من جانبه، حذر المحامي المستشار القانوني الدكتور عمر الخولي من إنشاء محاكم متخصصة في قضايا الأخطاء الطبية، إلا بعد دراسة شاملة ومتكاملة توضح سير عمل تلك المحاكم، مشيرا إلى أن تخصيص محاكم ووضعها تحت مظلة وزارة العدل قد يؤثر على مسارها سلبا وقد يعوق عملها عن الأداء المطلوب. وأضاف أن إبقاء الهيئات الشرعية الصحية للنظر في القضايا الصحية يلعب دورا إيجابيا في البت في القضايا حسب الخبرة، فجميع أعضاء الهيئات الشرعية من منسوبي الصحة وقد يكون أغلبهم استشاريين وأطباء وأخصائيين إلى جانب قضاة. وأشار إلى أنه لا يمكن إنكار أن الهيئات

الشرعية تعاني سلبيات عدة، منها عدم تفرغ الأعضاء المنسوبين لها، مبينا أن عمل الهيئات في 18 منطقة متفرقة في السعودية يتم وفق أوقات متأخرة بعد انتهاء ساعات عمل لجنة من منسوبي وزارة الصحة، مما تسبب في حدوث تأخير في البت وإطالة مدة القضايا.

وكشف الخولي أن هناك عائقا رئيسيا للهيئات الشرعية الصحية وهو تقييد الأخطاء، بحيث يكون أقصى حد بأن يكون التعويض مرتبطا بالدية ولا يحق للهيئات الشرعية الصحية النطق بالحق العام وإرجاع النطق بالحق العام للمحاكم الجزئية، مشيرا إلى أن إعطاء الهيئات الشرعية صلاحيات المحاكم في البت في الحق العام والخاص سيجعل الهيئات الشرعية الصحية تؤدي دورها بشكل أفضل. وأضاف أن المحاكم الصحية الشرعية قد يكون لها إيجابية وتؤدي عملها بالشكل المطلوب أفضل من الهيئات الشرعية وذلك في حال وضع استراتيجية مدروسة لعمل هذه المحاكم، وأن تضم بين أعضائها استشاريين وأخصائيين وخبراء من وزارة الصحة إلى جانب القضاة، بشرط أن يكون هؤلاء الأعضاء متفرغين ولا يرتبطون بأعمال أخرى.



30٪ من سكان "الأربطة" سعوديون

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 3 محرم 1435 هـ - 6 نوفمبر 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=166492&CategoryID=3

جدة: تهاني البقمي

كشف المشرف على برنامج المتابعة الصحية لساكني الأربطة الخيرية بصحة جدة محمد القازلي لـ"الوطن"، أن 30٪ من نزلاء الأربطة بجدة - وعددهم 62 - سعوديون، وأن غالبية النزلاء مصابون بأمراض مزمنة مثل السرطان، وارتفاع السكر، وضغط الدم، وآلام المفاصل.. جاء ذلك خلال إطلاق صحة جدة أول من أمس المرحلة الثانية من برنامج المتابعة الصحية لساكني الأربطة الخيرية بالمحافظة.

وأكد القازلي أن أسباب إصابة النزلاء بالأمراض تعود إلى عدم المتابعة، وافتقاد التوعية الصحية، وفقدان النزلاء للتواصل مع عوائلهم، مما يرهق نفسياتهم، خصوصا أنهم منفردون بحياتهم المعيشية، ولا يوجد من يعولهم ماديا.

وأضاف أن "عدد الفرق المشاركة في تنفيذ هذه المرحلة من البرنامج 12 فرقة طبية وفنية من مختلف الفئات والتخصصات الصحية، تشتمل كل منها على طبيب، وممرض، وأخصائي اجتماعي ونفسي، ومراقب صحي، وطبيب أسنان، مشيرا إلى أن الفرق تعمل يوميا من الثالثة ظهراً وحتى الساعة مساءً، ما عدا الإجازات الأسبوعية.

30 ألف نزيل الطاقة الاستيعابية لمركز الإيواء في

الشميسي

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 4 محرم 1435 هـ - 7 نوفمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131107/Con20131107652742htm>

إبراهيم علوي (جدة)

تواجدت «عكاظ» أمس مع الجهات الأمنية في مركز الإيواء بالشميسي الذي اكتمل إنشاؤه وتزويده بكافة التجهيزات، حيث قامت وزارة المالية ببنائه تحت إشراف إمارة منطقة مكة المكرمة لإيواء أكثر من 30 ألف شخص، ويحتوي على مساكن ومرافق عامة وفروع للإدارة الأمنية والجوازات ومكاتب السفر وحجوزات الطيران، إلى جانب مكتب للمحكمة ومكاتب للقنصليات ومراكز صحية ومكتب للبصمة، وممثلين لمختلف الجهات الحكومية، حيث سيتم تحويل المخالفين ومجهولي الهوية ممن يتم ضبطهم في الحملات التفتيشية إلى المركز لتبصيمهم وإيوائهم تمهيدا لإنهاء إجراءاتهم وترحيلهم. وستتولى مصلحة السجون إدارة المركز بالتعاون مع الجهات الأخرى.

ونفذ المشروع على مساحة تقدر بمليونين و 450 ألف متر مربع، بتكلفة مليارين و 395 مليون ريال، و يتميز بوجود شبكة طرق داخلية تتجاوز مساحتها 110 آلاف متر مربع، بالإضافة إلى مرافق خدمات متعددة، تتمثل في مسجدين، ومحطة للكهرباء، و 44 مولدا كهربائيا احتياطيا، إضافة إلى خزانات مياه سعتها أكثر من 200 ألف متر مكعب.

ويتكون المشروع من قطاعات مختلفة، أولها القطاع الإداري ويحتوي على مباني لوزارة الداخلية، والإمارة، والقنصليات، والمباحث، والجوازات، والشرطة، إضافة إلى بعض المباني الإدارية الأخرى لبعض الجهات الحكومية، وقاعة متعددة الاستخدامات، ومطبخ مجهز بأحدث الوسائل اللازمة لإعداد 150 ألف وجبة غذائية في اليوم الواحد، كما يحتوي على سكن للجنود يتسع لأكثر من ألف جندي، وسكن مثله للعمال.

كما يوجد قطاع الجوازات ويضم 480 عنبرا بسعة تصل إلى 32 ألف سرير، من بينها عنابر مخصصة للأحداث والنساء. وأخيرا قطاع الإيواء وفيه صالات مكيفة ومرافق خدمية لأكثر من 10 آلاف شخص، مؤكدة أن المشروع ينفذ بإشراف مباشر من وزارة المالية.

الصحة بحاجة إلى صحة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 4 محرم 1435 هـ - 7 نوفمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131107/Con20131107652748htm>

عبد العزيز معافا (ضمد)

التقطت عدسة «عكاظ» صورا لمستشفيات أمام بوابة مستشفى صيبا العام تنبعت منها روائح كريهة، وتتجمع حولها الحشرات الناقلة للأمراض، يحدث ذلك في وقت تزداد فيه مخاوف الأهالي من انتشار حمى الضنك.

تعيش معهم في منزل متهالك الارملة الحقوي تعول 13 فرداً منهم 3 معاقون

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 4 محرم 1435 هـ - 7 نوفمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131107/Con20131107652872htm>

يحبى الفيقي (أبها)

تعاني الارملة السبعينية عقيلة علي محمد حقوي ظروفًا قاسية، في حي قنبر الشعبي بوسط محافظة خميس مشيط، إذ تعول 13 شخصا منهم ثلاثة من ذوي الاحتياجات الخاصة. وذكرت المواطنة حقوي أن معاناتها بدأت بوفاة زوجها المقيم قبل ثماني سنوات، وكان يعولها وأبنائها (8 بنات و(5) أولاد، ومن بعدها بدأت رحلة المعاناة حيث إن ثلاثة من أبنائها مصابون بإعاقات مختلفة، أكبرهم أحمد أصيب في عينه وفقد البصر، ويليه مقبول من فئة الصم والبكم، وأخوه الأصغر قاسم يعاني من التخلف العقلي. وذكرت أن مسكنهم الشعبي المتهالك يسد إيجاره فاعل خير، لافتة إلى أن المسكن ضيق وليس فيه سوى غرفتين ومطبخ، وتتسرب إليه المياه خلال هطول الأمطار. وبيّنت أنها تتقاضى من الضمان 700 ريال إعانة لها كمواطنة سعودية «بينما أبنائي محرومون من الضمان والتعليم والعلاج وهم يملكون جميعا شهادات ميلاد وجميعهم من مواليد المملكة»، مشيرة إلى أنها تحاول منذ 25 عاما ليحصلوا على هويات وطنية، لافتة إلى أنها لا تملك إلا التنقل بهم بصك إعالة وإثبات أنهم أبناؤها من زوجها المقيم المتوفى فقط كي لا يرحلوا على أنهم مجهولون. وشكت من معاناتها من أمراض السكري والضغط وهشاشة العظام، متمنية النظر في منح أبنائها الهويات الوطنية ليعيشوا في البلاد دون مطاردة الجهات الأمنية لهم، بدعوى أنهم مجهولون. وذكرت أنه دائما ما يقبض عليهم وتذهب لإخراجهم بموجب الصك الصادر من منطقة جازان بصفتها كفيلتهم، مبينة أنها تخشى على أوضاعهم في حال انتقلت إلى رحمة الله. وأفادت أن ابنها المتخلف عقليا يعالج عن طريق أهل الخير في الحي، فضلا عن أن صغارها لا يجيدون القراءة والكتابة لحرمانهم من التعليم الذي يشترط توافر الهوية. وتمنت النظر في وضع أبنائها وتجنيسهم، بدلا من أن تقبض عليهم الأجهزة الأمنية من حين لآخر بدعوى أنهم مجهولون رغم أن والدتهم تنتمي لهذا الوطن المعطاء.

مسؤول: أراضي الأوقاف سيئة الصيانة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 4 محرم 1435 هـ - 7 نوفمبر 2013م
<http://alhayat.com/Details/569502>

الرياض - سعد الأسمرى
وذكر المدير التنفيذي للهيئة العالمية للوقف عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية عادل الشريف أن معظم ممتلكات الأوقاف عبارة عن أراضي غير مستثمرة أو غير مطورة أو مبان تجارية أو سكنية في العواصم أو المدن الرئيسية أو المواقع الرئيسية الأخرى، ويعود تاريخ بعضها إلى مئات السنين وتم تصنيفها آثاراً إسلامية، كما أن بعض الممتلكات سيئة الصيانة ولا تدر عائداً مجزياً.
وأكد الشريف أهمية الوقف في المجتمع دفعت البنك الإسلامي للتنمية منذ تأسيسه إلى العناية بتفعيل دور مؤسسة الوقف في الدول الأعضاء وفي المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، مشيراً إلى أن المصرف منذ نشأته اهتم بـ«الوقف».
وأشار إلى أن عوائد وقف البنك الإسلامي للتنمية توجه في تمويل عمليات المعونة الخاصة في قطاعي الصحة والتعليم للمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، وفي برامج المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التي تركز في جانب منها على إعداد البحوث والدراسات وعقد الندوات في مجال الوقف، والإسهام في تطوير الأجهزة المشرفة على شؤون الأوقاف وتدريب العاملين فيها، إضافة إلى برامج المنح الدراسية التي يضطلع بها المصرف، وبرامج التعاون الفني وتقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء، والإسهام في عمليات الإغاثة عند حدوث الكوارث الطبيعية.

هدف يطلق أول برنامج للعمل من المنزل.. معتمد من العمل

المصدر: جريدة الحياة الخميس 4 محرم 1435 هـ - 7 نوفمبر 2013م
<http://alhayat.com/Details/569497>

الرياض - «الحياة»
كشف نائب المدير العام للبرامج الخاصة في صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) الدكتور فهد التخيفي عن إطلاق «هدف» لأول برنامج تجريبي للعمل عن بعد في المملكة، مؤكداً أن البرنامج سيفتح باباً جديداً لتوظيف الباحثات عن العمل في المناطق النائية في المملكة، وأنه سيوفر خياراً آمناً ومناسباً للمرأة السعودية الراغبة في العمل من منزلها، كما أشار إلى أن هذا المشروع هو أحد البرامج التي تطورها شركة «تكامل» لخدمات الأعمال القابضة، وهي شركة متخصصة بتقديم ودعم خدمات وزارة العمل وصندوق تنمية الموارد البشرية.
وفي سياق متصل، وقعت شركة «تكامل» لخدمات الأعمال القابضة أول مذكرة تفاهم لمزودي خدمة العمل عن بعد في المملكة، مع شركة انبعاث التقنية «توشير» السعودية، ووقع عن شركة «تكامل» الدكتور خالد الغنيم رئيس مجلس المديرين، بينما وقع عن «توشير» المهندس سعود الطواله الرئيس التنفيذي لشركة انبعاث التقنية.
وبموجب هذه المذكرة تقوم شركة «توشير» بالعمل كأول مزود لخدمة العمل عن بعد لدى شركة «تكامل» التي تقوم بتطوير وتشغيل هذا البرنامج لمصلحة «هدف»، والإشراف على مراقبته وربطه بالجهات الحكومية ذات العلاقة.
وأوضح الغنيم أن إطلاق مبادرة برنامج العمل عن بعد في المملكة، يأتي من منطلق حرص «تكامل» على تبني سياسات وأهداف وزارة العمل وصندوق الموارد البشرية، والتي تنتهج كل السبل والوسائل الكفيلة بتطوير وتحسين بيئة العمل في

المملكة، وأن هذا البرنامج سيسهم في خلق وظائف جديدة للمواطنين، ويحدّ من ظاهرة الهجرة إلى المدن بحثاً عن العمل، كما سيهيئ مناخ عمل آمن ومناسب للمرأة السعودية.

وأضاف أن شركة «تكامل» ستعمل على تحقيق متطلبات وزارة العمل وصندوق تنمية الموارد البشرية من هذا البرنامج، إذ ستقوم «تكامل» بتطوير وتشغيل بوابة العمل عن بعد، وكذلك تأهيل وربط مزودي الخدمة بالبوابة، إضافة إلى مهمات الإشراف والرقابة وقياس الأداء، والتحقق من التزام البرنامج بالنظم والإجراءات التي تقنن العمل عن بعد، إلى جانب تقديم خدمات وزارة العمل والمؤسسات الشقيقة من خلال هذه البوابة الإلكترونية.

من جانبه، لفت الرئيس التنفيذي لشركة «توشير» المهندس سعود الطواله إلى توجه وزارة العمل وصندوق تنمية الموارد البشرية في بناء منظومة العمل عن بعد، وما ستوفره من وظائف إضافية إلى السوق، وأبدى الطواله سعادته كون «توشير» هي أول مزود خدمة معتمد للبرنامج التجريبي، وقال إن هذا المشروع يمثل مشاركة ومسؤولية وطنية للمساعدة في توطيد الوظائف، وتهيئة مناخ عمل أفضل للمرأة السعودية.

وأضاف الطواله أن الشركة قامت بجلب أفضل التقنيات والتطبيقات العالمية في مجال العمل عن بعد. إذ قام خبراء الشركة بدراسة أفضل التجارب العالمية في هذا الصدد، وجمع وتحليل المعلومات والاستقصاء والبحث والمفاضلة والنقويم، لأفضل النماذج العالمية في هذا المجال، لكي تتمكن من تقديم الخدمات الشاملة المطلوبة لهذا البرنامج، معرباً عن ثقته في قدرة «توشير» على الوفاء بمتطلبات مزودي خدمة العمل عن بعد في المملكة على أكمل وجه.



عريضة تطالب الشورى بتعديل قانون الأحوال المدنية وتجريم زواج القاصرات

المصدر: جريدة الحياة الخميس 4 محرم 1435 هـ - 7 نوفمبر 2013م
<http://alhayat.com/Details/569574>

الرياض - حياة الغامدي

طالبت عريضة مقدمة من 14 ناشطة حقوقية سعودية إلى عضوات مجلس الشورى السعودي (حصلت «الحياة» على نسخة منها) بدفع حقوق المرأة إلى دفة حقوق الرجل وإنهاء «عصور الجاهلية». وبحسب العريضة، فإن الناشطات استعرضن أربعة محاور أساسية، تدور حول حقوق المرأة، وتعاني السعوديات من تمييز ضدهن، بعضها مدعوم بأنظمة مكتوبة. وأوضحت أن المرأة السعودية لا يعترف بها كإنسان بالغ راشد إلا إذا قامت بجريمة عندها تعاقب كراشدة، بينما تعامل كقاصر في بقية مناحي الحياة، منتقدات نظام ولي الأمر على المرأة.

ودعت إلى إقرار حق المرأة بالتصرف وإدارة حياتها وحياة أطفالها والاعتراف بهويتها، واعتبارها إنساناً كامل الأهلية في جميع أمورها الحياتية.

وأضافت: «يأتي ذلك الإقرار بتحديد سنّ الرشد وتفعيل البطاقة الشخصية للمرأة، وفرض عقوبات على من لا يعترف بها ويطالب بمعرف، إلى جانب حق وصاية المرأة على أطفالها كما للرجل حق الوصاية على أطفاله». (للمزيد)

كما طالبت الناشطات بإقرار حق المرأة في التنقل بالغاء كل ما يعوق تنقلها من خلال تمكين النساء اللاتي يرغبن في قيادة سياراتهن من ذلك، باعتبار حرية التنقل حقاً أساسياً لكل إنسان، وإلغاء منع سفر المرأة إلا بإذن ولي أمرها. وشددت على ضرورة تعديل الأنظمة والقوانين السعودية بالمساواة بين الرجل والمرأة في البلاد، لمنح الجنسية للزوج والأولاد، إضافة إلى تعديل المادة الـ ٥٣ من نظام الأحوال المدنية التي تنص على أنه لا يحق للمرأة تسجيل وفاة زوجها أو أحد أقاربها.

وزادت: «بإقرار حق المرأة بتوفير رعاية الدولة لها وضمان حماية حقوقها من خلال إصدار نظام الأحوال الشخصية وتحديد سن للزواج وإصدار قانون يمنع ويجرم زواج القاصرات».

وأكدت أهمية إصدار قانون يجرم التحرش بالمرأة والطفل، وإنشاء هيئة عليا لشؤون المرأة ذات اختصاص رقابي واستشاري.

من جهتها، أكدت مصادر موثوقة لـ«الحياة» أن عريضة الـ ١٤ ناشطة تم إرسالها إلى عضوات الشورى عبر بريدهن الإلكتروني أخيراً، ولم ترد سوى عضوة واحدة من أصل 30 عضوة في «الشورى». وقالت العضوة التي ردت على عريضة الحقوقيات (تحتفظ «الحياة» باسمها): «إن القضايا التي طرحتها في الخطاب كانت وما زالت محل اهتمام المجلس». وأضافت: «وقامت اللجان في شهر شعبان الماضي بالاجتماع بمجموعة من المواطنين أصحاب القضايا المختلفة، ولا سيما النساء، وتم الاستماع إلى مشكلات الطلاق والعزل، وإلى المشكلات التي تعاني منها النساء السعوديات المتزوجات من أجانب، واللجنة الآن تدرس سبل معالجة هذه القضايا».



صحة الرياض: خطة استراتيجية لحل ازدهام طوارئ المستشفيات

المصدر: جريدة الحياة الخميس 4 محرم 1435 هـ - 7 نوفمبر 2013م

<http://alhayat.com/Details/569495>

الرياض - الحياة

كشف المدير العام للشؤون الصحية في منطقة الرياض الدكتور عدنان العبدالكريم عن برامج لتحسين جودة الخدمات داخل الطوارئ وفق استراتيجية تمتد خمسة أعوام، معترفاً بمشكلة الازدهام التي تعاني منها المستشفيات الحكومية. وأكد العبدالكريم وجود فرق متخصصة في تحسين مستوى جودة الخدمة المقدمة للمريض يجب على الجميع أن يشارك في إنجاحها، مشيراً إلى أن من ضمن تلك السياسات ألا يتجاوز مكوث المريض داخل قسم الطوارئ أكثر من 3 ساعات، وتتخذ في حقه الإحالة الإلكترونية إذا كانت حاله حرجية، فيما يعطى العلاج المناسب ليغادر القسم في حال كانت الحالة المرضية بسيطة، منوهاً بوجود برامج لتحسين خدمات الطوارئ تعتمد على تدريب القوى العاملة فيها. جاء ذلك على خلفية الاحتفال بيوم الجودة الذي أقامته مديرية الشؤون الصحية في منطقة الرياض وحقق 3 مستشفيات خارج مدينة الرياض المركز الأول والثاني والثالث في مشاريع الجودة التي تقدمت بها من دون أن تفوز أي من مستشفيات مدينة الرياض بأحد المراكز المتقدمة.

وقال العبدالكريم: «إن جميع المستشفيات البالغ عددها 67 مستشفى على مستوى منطقة الرياض شاركت في برامج الجودة، إلا أن اللجنة المتخصصة التي قيمت المشاركين تنظر إلى منهجية المشروع ومدى تأثيره في المريض واستمراريته، وتحققت في مستشفى الدوامي الذي حصد المركز الأول ومدينة الملك سعود الطبية التي جاءت في المركز الثاني ومستشفى الأفلاج في المركز الثالث».

إبصار: برامج لمكافحة الفقر بين المعوقين بصرياً

المصدر: جريدة الحياة الخميس 4 محرم 1435 هـ - 7 نوفمبر 2013م

<http://alhayat.com/Details/569484>

جدة - «الحياة»

كشفت جمعية إبصار الخيرية عن استفادة 5500 معوق بصرياً من الذكور والإناث، و 2200 أخصائي طب عيون وبصريات، وإعادة التأهيل والتربية الخاصة، من البرامج والأنشطة المختلفة التي تقدمها الجمعية. وأكد رئيس مجلس إدارة جمعية إبصار الخيرية أحمد علي خلال كلمة ألقاها في حفلة مرور 10 أعوام على تأسيسها في جدة أمس (الأربعاء)، أن الجمعية عملت منذ انطلاقتها على اتخاذ عدد من الإجراءات والخطوات لتنويع أنشطتها التأهيلية والتوعوية لخدمة ذوي الإعاقة البصرية من خلال العمل مع المستشفيات والمراكز والمختصين الأكاديميين في مجالات مختلفة لتقديم أفضل الخدمات، مشيراً إلى إطلاق الجمعية منذ خمسة أعوام برنامجاً لمكافحة الفقر بين ذوي الإعاقة البصرية ويشمل 800 معوق بصرياً.

وأوضح أن الجمعية عملت مع اللجنة الوطنية لمكافحة العمى (لمع) في إعداد النظام الأساسي للجنة وتكوين الإدارة التنفيذية، ونفذت برنامجاً لتحقيق مبادرة الرؤية 2020 التي تسعى لمع إلى تحقيقه مع العالم وذلك من خلال علاج أمراض العيون المؤدية للعمى، والممكن تفاديها من خلال تحمل كلفة الفحوصات والجراحات للمرضى المصابين من غير القادرين وتوفير العلاجات وقطرات العيون لهم على نفقة الجمعية، وتقديم فحوصات ضعف بصر عبر عيادة الجمعية مع خدمات إعادة التأهيل اللازمة.

وأضاف أن الجمعية أسهمت مع وزارة الشؤون الاجتماعية وعدد من الجمعيات الصحية ومجلس التدريب التقني والمهني بمنطقة مكة المكرمة في إغاثة متضرري السيول من ذوي الإعاقة البصرية الذين بلغ عددهم 126 أسرة، تم إصلاح وصيانة منازل 38 أسرة عبر برنامج الصيانة الطارئة وإصلاح سياراتهم، كما تم تحويل عدد من أولئك المتضررين إلى عدد من المستشفيات لإجراء جراحات للعيون وكشوفات طبية أخرى.

وأشار إلى أن الجمعية تم اختيارها من «الوكالة الدولية لمكافحة العمى» مرتين كنموذج إقليمي يقتدى به لمنطقة شرق الأبيض المتوسط في مجال العناية بضعف البصر وإعادة التأهيل نتيجة للخدمات الرائدة التي قدمتها لضعفاء البصر وبرامج التعليم المستمر في مجال العناية بضعف البصر للمختصين، والتي استفاد منها حتى الآن نحو 2200 أخصائي بصريات وأطباء عيون وأخصائي إعادة تأهيل وتربية خاصة.

أمير جازان - الحياة : التسلل لن ينتهي أبداً طالما أن المتسللين يريدون تحسين أوضاعهم

المصدر: جريدة الحياة الخميس 4 محرم 1435 هـ - 7 نوفمبر 2013م

<http://alhayat.com/Details/569503>

جازان - أبكر الشريف

رأى أمير منطقة جازان محمد بن ناصر أن التسلل إلى الأراضي السعودية عبر الحدود لن ينتهي جراء الظروف التي يعيشها سكان الدول المجاورة، وبالأخص في ظل رغبة مواطني هذه الدول في تحسين أوضاعهم الاقتصادية. وأكد أمير منطقة جازان في حديثه إلى «الحياة» أن التسلل إلى المملكة من الدول المجاورة لن يقف أو ينتهي أبداً بسبب الظروف الاقتصادية والمعيشية التي يعانيها مواطنو الدول المجاورة للمملكة، وأشار إلى أنهم سيستمرون في التسلل بغية تحسين أوضاعهم المادية والوظيفية.

وقال الأمير محمد بن ناصر «الحقيقة أن التسلل إلى المملكة لن ينتهي أبداً، وذلك لأن السعودية دولة منتعشة اقتصادياً وفي نمو مستمر، ونرى حولنا بعض الدول التي تحاول أن تحسن وضعها الاقتصادي ومواطنوها يسعون إلى تحسين وضعهم المادي والوظيفي فيتسللون إلى هذه البلاد».

وطالب المواطنين بالوقوف مع رجال الأمن باعتبارهم الحارس لهذه البلاد بعد الله، مضيفاً: «دورهم ضروري للحد من هذه الهجرة الجماعية التي تأتي إلينا سواء من القرن الأفريقي أم من اليمن».

ويأتي حديث أمير جازان متطابقاً مع إحصاءات «حرس الحدود السعودية» التي أعلنت شوال الماضي أن المديرية قبضت في الأشهر التسعة الأولى من العام الهجري الحالي على أكثر من 276 ألف متسلل حاولوا الدخول إلى الأراضي السعودية، كان أكثرهم في شعبان بعدد تجاوز 77 ألف متسلل.

وذكرت أنه تم نقل المتسللين عبر 4826 مهرباً مفترضاً قبض عليهم أثناء محاولتهم نقل المتسللين إلى الأراضي السعودية، لترتفع وتيرة القبض عليهم في آذار (مارس) الماضي في مقابل انخفاضها في أيلول (سبتمبر). وأحبطت دوريات حرس الحدود البرية والبحرية في مناطق المملكة محاولة تهريب 888 كيلو غراماً من الحشيش المخدر وأكثر من 217 طناً من مادة القات المخدر و 151 ألف حبة مخدرة.

وأحبط رجال حرس الحدود محاولة تهريب 389 قطعة من السلاح وعدد 13825 ذخيرة حية، وتسببت المواجهات مع المهربين في إصابة رجال أمن أثناء دفاعهم عن النفس، لاسيما أن غالبية المهربين يبادرون إلى إطلاق النيران عند انكشاف أمرهم.

الجوازات لـ الشرق: 30 يوماً لتظلم مخالفي الإقامة والعمل

المصدر: جريدة الشرق الخميس 4 محرم 1435 هـ - 7 نوفمبر 2013م
<http://www.alsharq.net.sa/2013/11/07/990369>

الدمام - فاطمة آل دببيس
أكد المتحدث الرسمي لجوازات المنطقة الشرقية معلا العتيبي لـ «الشرق» أن مكتب التنسيق يوفر لمخالف نظام الإقامة والعمل التظلم من القرار الذي يصدره في الجوازات خلال 30 يوماً من إصدار القرار، حيث إن عقوبة المخالفة تتراوح بين الترحيل والغرامة المالية بعد إجراء تحقيق متكامل مع المخالف للنظام.
وأضاف أن من يعمل من المقيمين على إخفاء أوراقه الثبوتية ومستنداته وينكر البلد الذي ينتمي إليه بهدف عدم ترحيله لمخالفته لنظام الإقامة والعمل، يعد مجهول الهوية ويتم التحقيق الشامل معه من قبل مكتب التنسيق للجوازات خلال فترة توقيفه في سجون إدارة الوافدين ليتم استخراج كافة المعلومات عنه ومعرفة البلاد التي ينتمي إليها ثم تخاطب سفارة بلاده في المملكة وتستخرج له وثيقة سفر ويرحل بعد التأكد من عدم وجود موانع أمنية.
وبين أنه بعد القبض على المخالفين من قبل الشرطة وفروع الأمن العام العاملين بالميدان المعنيين بالضبط، يحال المخالفون إلى توقيف إدارة الوافدين التابع لسجون المنطقة، التي بدورها تقوم باستخراج خطاب تحيله إلى مكتب التنسيق للجوازات، بحيث تحقق مع المخالف وتحديد نوع المخالفة والعقاب الذي يتراوح بين الترحيل والغرامة، التي قد تشمل المقيم المخالف والمواطن الذي كان تحت كفالته.

غرفة مكة : 2000 وظيفة للسيدات بأجور عالية بعد التصحيح

المصدر: جريدة الشرق الخميس 4 محرم 1435 هـ - 7 نوفمبر 2013م
<http://www.alsharq.net.sa/2013/11/07/990400>

مكة المكرمة - محمد آل سلطان
كشف عضو مجلس الإدارة في غرفة مكة والمشرّف على توفر فرص العمل للسعوديات حسن كنساره لـ «الشرق» عن احتياج سوق العمل في مكة حالياً لألفي عاملة سعودية بعد انتهاء مهلة تصحيح العمالة المخالفة، وتطبيق قرار التأنيث، متوقعاً تزايد الطلب على السعوديات العاملات وقال «مهلة التصحيح انتهت وأصبحت العمالة المخالفة في طي النسيان حالياً وبات خيار السعوديات والسعوديين متاحاً أكثر من السابق والثقة نمت وكبرت بعد التأكد من الإنتاجية المحققة،

والسبب الآخر يعود إلى أن الشركات والمؤسسات بطبيعتها تنمو وتكبر ومن المؤكد أن يرتفع حجم الطلب، مستبعداً تراجع الطلب عليها في ظل الإجراءات الحالية». وأشار إلى أن الحملة التفتيشية أدت إلى إغلاق المحلات التجارية ويعد ذلك مؤشراً إلى أن العمالة المخالفة هي السائدة في الفترات الماضية لذلك بات دخول اليد العاملة السعودية مطلباً حقيقياً يجب العمل على تحقيقه من جميع الغرف السعودية، مبيّناً أن استمرار الملتقيات يعود إلى حاجة الشركات للتوظيف وملء الفراغ الوظيفي، وهو السبب الذي من أجله تكرر الدعوة بالإضافة إلى اطلاعنا على أرقام الباحثين عن العمل لذلك كنا حلقة الوصل. وتوقع تخطي أجور التعاملات السعوديات حاجز الثلاثة آلاف ريال في وظيفة بائعة نظراً لحاجة السوق بالإضافة إلى أن الشركات والمؤسسات لديها المقدرة على دفع رواتب عالية للسعودية القادرة على تحقيق إنتاجية وأرباح عالية في المعرض الذي تعمل فيه، لافتاً إلى أن الرواتب لامست سقف خمسة آلاف ريال، موضحاً أن سوق العمل هو المتحكم في مقياس الرواتب، مؤكداً على أن الراتب الحالي المقدم للسعودية كاف بمجرد تطبيق الدوام الواحد الذي يسقط به تكلفة المواصلات المتكررة عن دخلها الشهري.



ديوان المظالم: الدخيل طلب إعفاء للتفرغ للقضاء.. وقضية السحيمي ليست مقيدة لدينا

المصدر: جريدة الشرق الخميس 4 محرم 1435 هـ - 7 نوفمبر 2013م
<http://www.alsharq.net.sa/2013/11/07/990301>

الدمام - الشرق

أوضح المتحدث الرسمي لديوان المظالم بندر بن عبدالرحمن الفالح، أن إعفاء رئيس المحكمة الإدارية في المدينة المنورة خالد بن ناصر الدخيل من منصبه جاء بناءً على طلبه، وأن قرار مجلس القضاء الإداري الأعلى شمل إعادة النظر في تسمية رؤساء ومساعدين في ست محاكم إدارية أخرى.

وقال الفالح في بيان لـ«الشرق»، إن قرار إعفاء الدخيل كان ضمن المواضيع المدرجة على جدول أعمال المجلس، لجلسته المقررة في 25 من شهر ذي الحجة المنصرم، مشيراً إلى أن المجلس اتخذ بشأن ذلك قراره في البند تاسعاً من جلسته رقم (1434/23) بناءً على ما تم رفعه من قبل بعض رؤساء ومساعدى رؤساء المحاكم الإدارية بطلب إعفائهم من الأعمال المكلفين بها، لافتاً إلى أن الدخيل كان قد تقدّم بطلب تفرغه للعمل القضائي، حيث إن تكليفه برئاسة المحكمة كان إضافة لعمله كرئيس للدائرة الإدارية الثانية في المحكمة.

ونفى المتحدث باسم ديوان المظالم أية علاقة بين ما نشرته «الشرق» في عددها الصادر في 31 من شهر أكتوبر الماضي، تحت عنوان (السحيمي لـ الشرق: جرّوني من منصبي في «مظالم المدينة» لأتنازل عن دعوى سرقة رسالتي)، وبين قرار إعفاء رئيس المحكمة الإدارية في المدينة المنورة، مؤكداً في الوقت نفسه أن السحيمي لم يتقدم لمرجعه بأية شكوى أو تظلم يتعلق بما أشير إليه في قضية السرقة الأدبية لرسالته العلمية، كما لا توجد لدى محاكم الديوان أي قضية مقيدة تتعلق بالموضوع الذي أشار إليه.

وكان مدير إدارة الرقابة الإدارية في ديوان المظالم في المدينة المنورة الدكتور نمر السحيمي، قال لـ«الشرق» إن رئيس المحكمة الإدارية في المدينة المنورة أصدر قراراً بتجريدته من منصبه، معتبراً ذلك واحداً من الضغوطات التي مورست عليه للتنازل عن القضية التي رفعها ضد مدير فرع جامعة إسلامية خارج المملكة، يتهمه فيها بسرقة مائة صفحة «نصاً» من رسالة قدّمها السحيمي لنيل درجة الماجستير. وقال السحيمي إنه تفاجأ «بصدور قرار من رئيس المحكمة بإنزاله من منصب مدير إدارة الرقابة الإدارية في ديوان المظالم، إلى منصب سكرتير الدائرة، وتعيين موظف آخر في منصبه السابق دون سابق إنذار».

وفي السياق نفسه، أوضح المتحدث في ديوان المظالم بندر الفالح، أن تكليف السحيمي بالعمل سكرتيراً للدائرة الجزائية الأولى في المحكمة الإدارية بالمدينة المنورة، وإنهاء تكليفه بإدارة الرقابة الإدارية، جاء وفقاً لما لرؤساء المحاكم الإدارية من صلاحيات في توزيع موظفي المحكمة حسب مصلحة العمل، ووفق مسميات الوظائف المعتمدة، مشيراً إلى أن قرار رئيس المحكمة الإدارية شمل إعادة تشكيل 23 موظفاً من موظفي المحكمة، كان من ضمنهم السحيمي.



780 ألف مصاب بـ مرض وراثي في المملكة نتيجة زيجات الأقارب

المصدر: جريدة الشرق الخميس 4 محرم 1435 هـ - 7 نوفمبر 2013م
<http://www.alsharq.net.sa/2013/11/07/990226>

الدمام — سحر أبوشاهين
كشف رئيس قسم الأطفال واستشاري الأمراض الوراثية والجنينات في مستشفى الملك فهد التخصصي بالدمام الدكتور يوسف هوساوي، أن عدد المصابين بأمراض وراثية في المملكة يبلغ تقريباً 780 ألف مصاب، وأنهم يشكلون نسبة 3% من عدد السكان. وبين أن نسبة الزواج من الأقارب في المملكة ارتفعت إلى 60%، هذا ما يجعل الأمراض الوراثية في تزايد مستمر، ويجعل المملكة أولى دول العالم في الإصابة بالأمراض. كان ذلك خلال الملتقى الدولي للأمراض الوراثية في المنطقة الشرقية، الذي نظمه مستشفى الملك فهد التخصصي الأربعاء على مدار يومين في فندق النوفيتل بالدمام، وافتتحه المدير التنفيذي للمستشفى الدكتور خالد الشيباني، نيابة عن وزير الصحة راعي الملتقى، وبحضور المدير التنفيذي للدراسات الأكاديمية والتدريب الدكتور صالح آل هنيّلة.

ولفت هوساوي إلى أن الأمراض الوراثية لا علاج لها، ولكن يمكن الحد منها بإجراء فحص للجنين الملحق بطريقة أطفال الأنابيب، فإذا كان سليماً يُزرع في الرحم، غير أن الإشكالية أن هناك مستشفى حكومياً واحداً فقط يُجري هذه العملية وهو فيصل التخصصي في الرياض، ومستشفى سعد التخصصي في القطاع الخاص.

وذكر أن فحوص ما قبل الزواج لمرضى فقر الدم المنجلي والثلاسيميا خففت من المواليد المصابين بهذا المرض بنسبة 20% منذ تطبيقه، وتُجرى حالياً دراسات مستفيضة لإمكانية إدراج أمراض وراثية أخرى في هذا الفحص وهي الأمراض الاستقلابية (حموضة الدم) وأمراض النخاع الشوكي العضلي، وتعد المنطقة الشرقية من بين أكثر المناطق من حيث نسب الأمراض الوراثية وخاصة مرض فقر الدم المنجلي والثلاسيميا، مبيناً أن مستشفى الملك فهد التخصصي بصدد عمل سجل للأمراض الوراثية في المنطقة الشرقية. ويطالب الدكتور هوساوي بضرورة إنشاء عيادات للتوعية الوراثية بضرر زواج الأقارب، وما هي الأمراض الناجمة عنه ومدى الصعوبات التي سيواجهها الأهالي في حال ولادة طفل مريض بمرض لا يمكن الشفاء منه، وهذه المطالبة هي إحدى التوصيات التي سيخرج بها المؤتمر، إضافة إلى أهمية الفحص المبكر والاستفادة القصوى من أحدث المستجدات التي تم التوصل إليها في هذا المجال، لاسيما لجدوى الدول المتقدمة في إجراء الفحوصات الجينية والبحوث كأمريكا وبعض الدول الأوروبية، مشيراً إلى أن ورش العمل ستركز على الأبحاث والفحوص الجينية لأمراض القلب والتوحد والتشتت الذهني وأمراض الأعصاب والعظام.

فيما قال المدير التنفيذي لمستشفى الملك فهد التخصصي الدكتور خالد الشيباني «نشهد اليوم حدثاً علمياً فريداً صمم له نسيج من المحاضرات العلمية وورش العمل التي تهدف إلى تسليط الضوء على أحدث المستجدات والتطورات في علم

الجينات، لنواكب بذلك المراكز العلمية المتقدمة لتشخيص هذه الأمراض، ولتوفير الرعاية الصحية الحديثة والمتطورة للمرضى، ولنقوم بالدور العلاجي الذي نوليه عناية فائقة، وفق المعايير والمقاييس العالمية». وأضاف «لقد شهد علم الجينات والأمراض الوراثية تطوراً ملحوظاً في الآونة الأخيرة فيما يختص بمجال تشخيص هذه الأمراض وابتكار أحدث الوسائل العلاجية لها، فيما أحرزت البحوث العلمية تقدماً كبيراً أدى إلى تطوير وسائل التشخيص المبكر للمرض، وهذا ما تسعى إليه هذه الملتقيات العلمية، لينعكس إيجاباً على النهوض العلمي بمجال علاج الأمراض الوراثية ولمواجهة التحديات الصحية الكبرى على المستويين الإقليمي والعالمي».



13 ألف خديج يحصدهم الموت سنوياً في المملكة

المصدر: جريدة الشرق الخميس 4 محرم 1435 هـ - 7 نوفمبر 2013م

<http://www.alsharq.net.sa/2013/11/07/990187>

الدمام - يوسف الرفاعي
قدرت وزارة الصحة معدل وفيات الأطفال الرضع بنحو 16.2 لكل ألف مولود حي عام 2012م، نزولاً من 34 حالة وفاة لكل ألف مولود حي عام 1990. وورد المعدل الذي تحدثت عنه وزارة الصحة في ورقة عمل قدمها عضو الوفد السعودي المشارك برئاسة وزير الصحة في اجتماع الدورة الرابعة لوزراء الصحة بمنظمة التعاون الإسلامي التي اختتمت في جاكارتا في 20 من ذي الحجة 1434 هـ، وتناولت الوضع الصحي في المملكة، والأهداف الإنمائية للألفية. من جانبها، قدرت المصلحة العامة للإحصاءات معدل وفيات الأطفال الرضع بنحو 15.9 لكل ألف مولود حي بناءً على إحصائيات التعداد العام للسكان لعام 2010م.

13 ألف حالة وفاة

واستناداً إلى ما تشير إليه تقارير المواليد الخام الصادرة عن المصلحة العامة للإحصائيات والمعلومات التي قدرت عدد المواليد بنحو 819540 مولوداً للعام 2012م، فإن عدد وفيات الأطفال الرضع في المملكة يتراوح بين 13022 و 13280 طفلاً خلال 2012م، لكن هذا الرقم الضخم من وفيات الأطفال يشمل جميع الأطفال الرضع حديثي الولادة ولم يمكن التوصل إلى مصدر دقيق، يشير إلى أن هذا الرقم من الوفيات يعود إلى كون وفاة الرضيع ناتجة عن مضاعفات الخداج أم ترجع لأسباب أخرى.

الإحصائيات الدقيقة غائبة

يأتي هذا في سياق غياب شامل عن التفاصيل المتاحة من وزارة الصحة حول أوضاع الأطفال الخدج. وكل ما أتاحتته الوزارة في كتابها الإحصائي السنوي للعام 2011م، إحصائيات يمكن بتجميعها الخروج بصورة متكاملة عن الوفيات المرتبطة بالولادة في مستشفيات الوزارة، التي قدرت في عام 2011 بنحو خمسة آلاف حالة. ومن ذلك حالات تنشأ في فترة ما حول الولادة، وقد بلغت 3729 حالة، حالات تنتج عن التشوهات الولادية 1214 حالة، مضاعفات الحمل والولادة والنفاس وتقدر بـ 47 حالة. لكن تبقى هناك حالات أخرى من الوفيات غير معلوم إن كان بينها أطفال رضع أم اقتصرت على الكبار وتشمل أمراض الجهاز التنفسي والجهاز الهضمي والأمراض المعدية والغدد الصماء والتغذية. بينما خلا موقع «الجمعية السعودية لطب حديثي الولادة» www.sns.med.sa من أي معلومات تتعلق بالأطفال الخدج في المملكة، والمتاح لهم من رعاية صحية رغم أن الموقع لم ينس الإشارة إلى اقتباسات من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في برشلونة 2010 بخصوص الرعاية الصحية اللازمة للأطفال حديثي الولادة.

ظاهرة عالمية

عالمياً، قدرت منظمة الصحة العالمية عدد المواليد الخدج (المولودين قبل 37 أسبوعاً من الحمل) بنحو 15 مليون طفل كل عام. ويموت مليون طفل سنوياً نتيجة مضاعفات الولادة المبكرة، التي تعد سبباً رئيساً لوفيات الأطفال حديثي الولادة، فيما يعد الالتهاب الرئوي السبب الثاني للوفاة في الأطفال الأقل من خمس سنوات. وثمة ثلاثة أنماط للخدج، الأول «خدج للغاية»، ويولدون قبل الأسبوع 28 من الحمل، والثاني «خدج جداً» بين الأسبوعين 28 - 37 من الحمل، أما الثالث «خدج معتدلون» فيولدون بين الأسبوعين 32 - 37 من الحمل.

90 % من الخدج يحصدهم الفقر وتشير إحصائيات منظمة الصحة العالمية إلى أن أكثر من 90% من الأطفال الخدج للغاية في البلدان منخفضة الدخل يموتون في غضون الأيام القليلة الأولى من الحياة، فيما لا تتجاوز نسبة الأطفال الخدج المتوفين في هذه المرحلة في البلدان ذات الدخل المرتفع 10% منهم. وتحدث معظم حالات الولادة المبكرة للأطفال بشكل عفوي، لكن بعضها يرجع إلى إجراء عملية قيصرية قبل الأوان لأسباب طبية أو غير طبية، وتعدد حالات الحمل، والالتهابات والأمراض المزمنة كالسكري وارتفاع ضغط الدم، وهناك تأثير وراثي أيضاً.

الدول الأعلى في حالات الوفاة

ويصنف تقرير العمل العالمي بشأن الخدج، مصر كأعلى الدول العربية في وفاة الخدج، تليها الجزائر، ثم السعودية وليبيا وتونس والمغرب وموريتانيا والصومال من بين الدول العربية الأعلى في معدلات وفيات الخدج. وتشير التحليلات إلى أن الوفيات الناجمة عن مضاعفات الولادة المبكرة يمكن تخفيضها بنسبة أكثر من ثلاثة أرباع حتى من دون توافر الرعاية المركزة حديثي الولادة. ويصنف التقرير وعلى مدى العقد الماضي، بعض البلدان التي خفضت الوفيات الناجمة عن الولادة قبل الأوان إلى النصف من خلال توفير عاملين بارعين في رعاية الأطفال الخدج وتحسين الإمدادات من المعدات والتجهيزات المنقذة للحياة. لكن تبقى المسألة الجوهرية متمثلة في تكلفة العلاج عبر الحاضنات، وليس فقط في مدى حدائتها وجودتها وتوافرها. وتوفر المستشفيات الحكومية في المملكة علاجاً بالمجان في حاضنات الأطفال حديثي الولادة في المستشفيات الحكومية، لكن أمام هذا العدد الضخم من الأطفال الخدج الذين تقدر بعض المصادر إجمالي عددهم سنوياً بنحو خمسين ألف طفل، 14 طفلاً يومياً، يصبح من الصعب توفير العلاج لجميع الأطفال في المستشفيات الحكومية، ما يمكن أن يفسر ارتفاع عدد الوفيات بينهم.

تكلفة علاج الخدج

وتقدر تكلفة رعاية الطفل الخديج في الولايات المتحدة بنحو 49 ألف دولار في عامه الأول، أي ما يعادل 184 ألف ريال. فيما يقدر متوسط تكلفة اليوم الواحد في حاضنات الأطفال حديثي الولادة في المستشفيات الخاصة في المملكة نحو ألف ريال، ما يعني أن بقاء الطفل في الحاضنة لعام كامل قد يتكلف 355 ألف ريال في المتوسط، لغير المشمولين بخدمات التأمين الطبي. ومن ثم، يضطر بعض الآباء إلى ترك أطفالهم في المستشفيات الخاصة والاختفاء هرباً من تكلفة الحاضنات التي لا تقل عادة عن مائة ألف ريال. وما لم تتم تسويات، فإن الأب يمكن أن يودع السجن في انتظار سداد مستحقات علاج مولوده في حاضنة المستشفى الخاصة.

مزاي الحاضنات الحديثة

وتحافظ الحاضنات الحديثة على حرارة جسم الخديج عبر تأمين بيئة جوية دافئة وحالات قياسية من الرطوبة. كما يمكن أن تؤمن مصدر أوكسجين منتظم وتلوث جوي قليل إذا نظفت بشكل مدقق. وتشير مصادر طبية إلى أن حجم المولود وعمره بعد الولادة، تحدد زمن ومتطلبات بقاءه في الحضانة. فالأطفال الأضخم والأكبر يتطلبون حرارة بيئية أقل من الأطفال الأصغر والأقل عمراً. وعندما تكون الحاضنة وحدها قاصرة عن المحافظة على الخديج الصغير دافئاً، فإن الأمر يتطلب استخدام درع حرارة زجاجي أو قبعات رأس وملابس للجسم. وتعد المشعات الحرارية البدائل المناسبة للحاضنات، خاصة عند الوليد المريض بشدة. وتساعد المحافظة على رطوبة نسبية بين 40-60% على تثبيت الحرارة بإنفاص فقد الحرارة عند درجات حرارة بيئية أقل.

علاجات غير مكلفة

وثمة أنماط من الرعاية أقل تكلفة من الاحتجاز في حضانة داخل مستشفى، ومن ذلك، حقن الأم الحامل المعرضة لخطر الولادة المبكرة بحقن الستيرويد قبل الولادة لتقوية رئتي الجنين، كما ابتكرت طريقة رعاية الكنغر التي يحمل فيها الطفل الخديج مع ملامسة الجلد للجلد والرضاعة الطبيعية المتكررة، وينصح باستخدام المضادات الحيوية لعلاج الالتهابات لدى الوليد حتى من دون توفير رعاية مركزة له.

احتياجات واجبة

ونظراً لأن الخديج يكون لديه استعداد مرتفع للإنتان، فإن العاملين في مركز الحضانة يتم تدريبهم بصرامة على غسل اليدين وحتى المرفقين قبل وبعد مسك الطفل، واتخاذ إجراءات إنقاص تلوث الغذاء والأجسام التي هي على تماس مع الطفل، والوقاية من تلوث الهواء وتجنب الازدحام وتحديد التماس المباشر واللامباشر للوليد نفسه ومع الولدان الآخرين. وعندما تحدث أوبئة ضمن مركز الحاضنة، فإنه يجب استخدام غرف العزل والتمريض إضافة إلى العناية الروتينية بالمطهرات، حيث إن العامل الأهم في العناية الناجحة بالخدج هو الطاقم التمريضي الماهر والخبير ذو العدد الكافي.

الأمراض التي يتعرض لها الخديج:
 التنفسية: متلازمة الضائقة التنفسية RDS، داء الأغشية العلاجية HMD، عسرة تنسج القصبات والرئة BPD، الربح
 الصدرية، الربح المنصفية، التفاح الخلالي، ذات الرئة، نقص تنسج الرئة، النزف الرئوي، انقطاع التنفس.
 القلبية والعائية: بقاء القناة الشريانية سالكة PDA، هبوط التوتر، فرط التوتر، بطء القلب، التشوهات الخلقية.
 الدموية: فقر الدم، فرط البيليروبين، النزف تحت الجلد أو ضمن الأعضاء، اعتلال التخثر المنتشر داخل الأوعية DIC.
 المعدية المعوية: ضعف الوظيفة المعدية المعوية، ضعف الحركية، التهاب الأمعاء والقولون النخري، التشوهات الخلقية
 المؤدية للاستسقاء الأميوسي.
 الاستقلابية: نقص كالسيوم الدم، نقص جلوكوز الدم، فرط جلوكوز الدم، الحمض الاستقلابي المتأخر، نقص الحرارة،
 سواء الدرق مع انخفاض T4
 العصبية: النزف داخل البطينات، اعتلال الدماغ بنقص الأنسجة، الاختلاجات، اعتلال الشبكية، الصمم، نقص المقوية،
 التشوهات الخلقية، اليرقان النووي (اعتلال الدماغ بالبيليروبين)، أعراض سحب الأدوية (المخدرة).
 الكلوية: نقص الصوديوم، فرط الصوديوم، فرط البوتاسيوم، الحمض الأنبوبي الكلوي، البيلة السكرية الكلوية، الوذمة.
 متى يمكن أن يغادر الخديج الحاضنة:
 يجب أن يأخذ الخديج تغذية كاملة بواسطة الحلمة، إما حلمة زجاجية أو حلمة الثدي.
 يجب أن يحدث نمو بزيادات ثابتة تقارب 10-30 جرام/يوم.
 يجب تثبيت الحرارة في المهد المفتوح.
 يجب ألا يكون هناك انقطاع تنفس أو بطء في حركة القلب.
 يجب أن يجري فحص عيني للخدج الذين تلقوا أوكسجين لتحديد نسبة اعتلال الشبكية.
 يجب إجراء فحص للسمع ومرحلة أو غياب اعتلال الشبكية عند الخديج.
 إذا تم حل المشكلات الطبية وكان المحيط المنزلي مؤهلاً، يمكن المغادرة إذا بلغ الوزن 1800-2100 جرام.



الغرف التجارية ترصد 3 تحديات وتطالب العمل تحركات لبحث أسباب ازدياد حالات التسرب الوظيفي من محلات التأنيث

المصدر: جريدة الرياض الخميس 4 محرم 1435 هـ - 7 نوفمبر 2013م
<http://www.alriyadh.com/2013/11/07/article881893.html>

الرياض - فهد الثنيان
 رصدت العديد من الغرف التجارية بالمملكة وعلى رأسها غرفتا الرياض وجدة ممثلة بلجانها المختلفة ازدياد حالات
 التسرب الوظيفي للموظفات السعوديات العاملات بقطاع المستلزمات النسائية بعدما ألزمت وزارة العمل المستثمرين في
 القطاع بتأنيث المحلات بنسبة 100% .
 وعلمت «الرياض» أن العديد من اللجان الفرعية بالغرف التجارية تستعد لارسال مرئياتها واقتراحاتها لبحثها على طاولة
 مسؤولي وزارة العمل، والتي تتمثل في صعوبة تنفيذ التأنيث الكامل للمحلات النسائية خلال الفترة الحالية واقتراح التدرج
 بالتوظيف على مدد كافية.

ووفقا للمسودة التي سيتم رفعها بخطاب رسمي لوزارة العمل فإن هناك ثلاثة تحديات واجهت تنفيذ القرار وأدت الى خسائر كبيرة للمستثمرين بالقطاع ومن أهمها عدم رغبة الكثير من الموظفين السعوديات بالعمل بنظام الورديات خلال الفترات المسائية وهو ما تقتضيه مصلحة العمل.

بالإضافة الى عدم جدية الكثير من الموظفين السعوديات بالاستمرار بهذه الوظائف التي يبلغ متوسط رواتبها الشهرية الأربعة آلاف ريال وتركهن العمل بدون مقدمات للحصول على رواتب مضاعفة بشركات ومؤسسات القطاع الخاص.

وأما العامل الثالث الذي يهدد المستثمرين هو غياب مراكز التدريب لطالبات الوظائف في القطاع وهو ما يجعل غالبية الوظائف التي تلزم بها وزارة العمل المستثمرين تدرج تحت الوظائف العابرة في ظل رغبة الكثير من السعوديات العمل في قطاعات أخرى في القطاع الخاص لا تلزمها بالعمل خلال الفترة المسائية.

وتعليقا على ذلك قال المحلل والباحث الاقتصادي نايف العيد: الزام المحلات النسائية بالتأنيث هو قرار جديد على سوق العمل وبالتالي فإنه لابد وان تكون هناك صعوبات في البداية وكان من الاجدى أن تكون نسب التأنيث على تدرج وأن لا تكون بفترة وجيزة.

مضيفا بأن السوق المحلي لا يزال يفتقد المعلومات والاحصائيات الدقيقة سواء بعدد شاغلي الوظائف ومستويات اجورها أو النسب الدقيقة للتسرب الوظيفي الذي اعتبره عاليا لدى المحلات النسائية ويتضح ذلك من خلال استمرار هذه المحلات بالاعلان عن الوظائف لفترات طويلة امام واجهاتها وهو الامر الذي يجب أن تعالجه وزارة العمل.

فيما قال فهد الشمري مالك سلسلة فروع محلات مستلزمات نسائية ان استمرار التسرب الوظيفي للموظفات السعوديات عرض المستثمرين بالقطاع الى خسائر مالية فادحة حيث وصلت نسب التسرب خلال العام الحالي الى ما يقارب 70% وهو ما يرهق المستثمرين بالبحث الدائم عن موظفات حتى أصبح استمرارية العمل للموظفات الشغل الشاغل والهم الاكبر للمستثمرين وملاك المحلات.



”صب القهوة”.. شرط لوظائف ”مظالم المدينة”

الحكمة تطلب ”التعهد”.. ومتقدمون: إجراء تعجيزي

المصدر: جريدة الوطن الخميس 4 محرم 1435 هـ - 7 نوفمبر 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=166543&CategoryID=5

المدينة المنورة: سعد الحربي

إذا كنت تجيد ”صب القهوة” فأنت مرشح لشغل وظيفة مراسل أو سائق أو معقب في ”ديوان المظالم”. فهذا الشرط ليس ضربا من الخيال، بل ورد في ورقة تقديم طلب الوظيفة وضعته المحكمة الإدارية بالمدينة المنورة بمناسبة الإعلان عن توفر 33 وظيفة ”مستخدم” في مختلف المحاكم الإدارية (المظالم) بالمملكة.

وجاء في ورقة تقديم الطلب - وهي تعهد خطي حصلت ”الوطن” على نسخة منه - ألا يمانع الموظف في تقديم خدمات الضيافة ”صب القهوة والشاي” وإجادة ذلك.

وتسبب التعهد الخطي بالإحباط لدى عدد من المتقدمين قبل أن يقوموا بالانسحاب لعدم قناعتهم بالتنازل عن الثانوية العامة والبيكالوريوس للحصول على الوظيفة.

وفيما قال بعضهم ”إن الورقة التي طلب التوقيع عليها لقبول الوظيفة هي أشبه بما يكون شرطا تعجيزيا للحصول على وظيفة مستخدم”، برر مصدر في المحكمة هذا الشرط، بأنه جاء وفق دليل تصنيف الوظائف لدى وزارة الخدمة المدنية.

انتهى إعلان بتوفر 33 وظيفة ”مستخدم” في مختلف المحاكم الإدارية بالمملكة ”ديوان المظالم”، إلى أن وضعت محكمة المدينة المنورة شرطا ضمن ورقة تقديم طلب الوظيفة، يتمثل في ألا يمانع الموظف في تقديم خدمات الضيافة ”صب

القهوة والشاي" وإجادة ذلك، رغم أن الوظائف المعلنة كانت عبارة عن، مراسل وسائق ومراسل مكثبي ومعقب وعامل، فيما برر مصدر في المحكمة أن هذا الطلب جاء وفق دليل تصنيف الوظائف لدى وزارة الخدمة المدنية. التعهد الإلزامي الذي حصلت "الوطن" على نسخة منه كان عبارة عن طلب من رئيس الديوان وظيفة "مستخدم" مع الاستعداد بالالتزام بالقيام بأي عمل يطلب منه كالمراسلة وخدمة الضيافة من تقديم الشاي والقهوة وغيرها، مع توضيح للشهادة العلمية التي يحملها المتقدم.

وتسبب التعهد الخطي بالإحباط لعدد من المتقدمين للوظائف قبل أن يقوموا بالانسحاب لعدم قناعتهم بالتنازل عن شهادات الثانوية العامة والبيكالوريوس للحصول على الوظيفة.

من جهته، أكد مصدر في ديوان المظالم "رفض ذكر اسمه" لـ "الوطن" أنه وفق دليل تصنيف الوظائف لدى وزارة الخدمة المدنية فقد ورد التعريف بمجموعة وظائف المستخدمين بأنها تشتمل على الوظائف ذات العلاقة بالتنفيذ والمراقبة على أعمال النظافة والسائقين والحراس والقهوجية، وما شابه ذلك من الأعمال التي تعتمد على توفر القدر اللازم لتأدية عمل الوظيفة.

وأضاف المصدر أنه ومن هذا المنطلق وحيث إن بعض الوظائف التي تم الإعلان عنها، وهي من فئة المستخدمين، فإنها قد تستلزم توفر الاستعداد والقدرة على القيام بما يتفق معها من مهام ومن ضمنها خدمة تقديم الشاي والقهوة.



4 سعوديين "ضحايا" أخطاء "عيادات تجميل" بجدة

الهيئة الشرعية تصدر أحكاماً بالدية للمتضررين تتراوح بين

10 - 60 ألف ريال

المصدر: جريدة الوطن الخميس 4 محرم 1435 هـ - 7 نوفمبر 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=166581&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي

علمت "الوطن" من مصدر مطلع بالهيئة الشرعية الصحية بجدة، أن الهيئة تلقت شكوى منذ فترة لـ 4 سعوديين "وقعوا ضحية أخطاء تجميلية من قبل عيادات تجميل في جدة، مما تسبب في حدوث مضاعفات للبعض منهم وفقد البعض الآخر منفعة، حيث أصدرت الهيئة أحكاماً تضمنت دفع الدية للمتضررين بمبالغ تراوحت بين 10 آلاف إلى 60 ألف ريال. وأوضحت المصادر أن أغلب العمليات التجميلية كانت لتصغير الثدي من قبل بعض الرجال، وآخرون لتعديل الأنف، وآخر وقع ضحية عملية ليزر للبشرة تسببت له في حدوث مضاعفات خطيرة أدت لحروق على منطقة الوجه، حيث كان يبحث عن النضارة وإزالة حب الشباب كما ادعى في الشكوى المقدمة وتم الحكم له بمبلغ 40 ألف ريال كتعويض للضرر العام.

من جهته، أكد استشاري جراحة التجميل والحروق والليزر الدكتور ممدوح عبدالعزيز عشي، أن مراجعي عيادات التجميل من الرجال على مستوى السعودية يعاني 50% منهم من تضخم الثدي، وأوضح أن أغلبهم تتراوح أعمارهم ما بين 18 - 27 عاماً خاصة العرسان المقبلين على الزواج، وكذلك تمثل عمليات تجميل "الأنف" وتعديل شكله وإزالة حب الشباب والصنفرة نسبة كبيرة من بين العمليات التي يطلبها الرجال، وكذلك يتردد العرسان في البحث عن الترميم وشد الوجه.

وأضاف هناك مضاعفات تحدث من إجراء بعض هذه العمليات لا تحسب خطأ طبياً على طبيب التجميل، كالتجمع الدموي مثلاً لأن ذلك من الأمور المتعارف عليها في عمليات التجميل بكافة أنحاء العالم.

وفي الوقت الذي سجلت فيه عيادات التجميل في مدينة جدة إقبال ما يقارب 50% من الرجال الباحثين عن عمليات الترميم والتجميل وقع 10% منهم في أخطاء طبية نتيجة استغلال بعض العيادات التجميلية لهم، خاصة "العرسان"

الباحثين عن الجمال والإشراقة، ووفقا لما أشار له استشاري جراحة الأنف الدكتور بشار البزرة، فإن نسبة إقبال الرجال على إجراء عمليات التجميل زادت في الآونة الأخيرة، موضحا أن أكثر العمليات المطلوبة من قبل الرجال، هي تجميل الأنف "خاصة العرسان" من أجل الظهور بمظهر لائق، مشيرا إلى أن أكثر العمليات المتداولة في كافة عيادات التجميل ومطلوبة لدى الرجال خاصة السعوديين هي "تصغير الثدي".

وفي جولة ميدانية لـ "الوطن" في أروقة العيادات التجميلية أوضح استشاري الجراحة أيمن عارف، أن عمليات تجميل الرجال تتمثل في عدة أمور بعضهم يعتقد بأنها من باب البحث عن الجمال والرشاقة والظهور بمظهر أنيق، والآخرين تدفعهم معاناتهم من الخجل في مواجهة المجتمع نتيجة وجود عيوب جسمانية في مظهرهم "كالثدي المتضخم" التي يعاني منها الرجال بالسعودية، مرجعا ذلك لعدة عوامل منها التغيرات الهرمونية عند سن البلوغ. وبعض الرياضيين من السعوديين ممن يمارس حمل الأثقال يستخدم منشطات وهرمونات لتضخيم العضلات دون استشارة الطبيب فتكون لها نتائج عكسية في زيادة حجم الثدي وتضخمه حتى يظهر بمظهر يثير استغراب الأشخاص الآخرين أثناء قيام هؤلاء الرياضيين بممارسة السباحة وغيرها من النشاطات، فيقع هؤلاء الأشخاص في حرج اجتماعي وقد يتسبب في دخول الشخص في حالة نفسية يرثى لها.



الصحة: "محسوبة" و"شفاعات" أعادت "نقلنا"

منع الندب والتكليف للممارسين الصحيين في المناطق النائية

المصدر: جريدة الوطن الخميس 4 محرم 1435 هـ - 7 نوفمبر 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=166607&CategoryID=4

جدة: نجلاء الحربي

تصاعدت خلال الأيام الماضية عبر مواقع التواصل الاجتماعي الإلكترونية مطالبات عدد من منسوبي وزارة الصحة المتضررين من حركة نقل الوزارة بـ "تطبيق مبدأ العدالة"، معتبرين أن آليات النقل الأخيرة التي أقرها وزير الصحة الدكتور عبد الله الربيعية اتسمت بـ "العشوائية"، ومشيرين إلى أن الآلية الإلكترونية تقوم على المحسوبية والشفاعات من قبل مديري الشؤون الصحية والوسطاء بالوزارة. ووصف العديد من المتضررين حركة النقل بأنها "غير واضحة الملامح، وأن الوزارة لم تقم في حركة النقل الأخيرة بالإعلان عن أسماء ممن استحقوا النقل بل جاءت بالشفاعات والوساطات".

عقبات وشروط

ويقول فني مختبر في الجوف (رفض ذكر اسمه) لـ "الوطن" إن ما يحدث في حركة نقل منسوبي وزارة الصحة يشوبه العديد من المحسوبية والشفاعات من قبل مديري الشؤون الصحية في كافة المناطق. ولفت إلى أنه يعاني منذ أكثر من عامين في الحصول على فرصة للنقل بجانب أسرته وولده في منطقة تبوك، مشيرا إلى أن وضع نقاط في المفاضلة حسب الدورات التي حصل عليها الكادر الصحي من فنيين "يشكل عائقا كبيرا أمامنا، خصوصا مع عدم قيام مديرية الشؤون الصحية في الجوف بإجراء دورات تدريبية للفنيين العاملين في المناطق النائية"، لافتا إلى عجزه المالي عن دفع مبالغ للحصول على هذه الدورات لكي تحسب له في نقاط المفاضلة. وأكد أن البحث عن البديل من أشد العقبات التي تواجه منسوبي الصحة الباحثين عن فرص للنقل من منطقة إلى أخرى، حيث يشترط أن يكون البديل بنفس التخصص والفئة. وتساءل عن سبب منع الشؤون الصحية في الجوف للانتداب للمناطق الأخرى كغيرها من المديريات التي تسمح لمنسوبيها بالحصول على الندب والتكليف لكي يتمكن من الاقتراب من أسرته لفترة محددة.

لا أرقام شاعرة

ويشاركه الرأي معيض القحطاني "فني أشعة"، الذي قضى 8 أعوام في قرية تبعد عن المنطقة الشرقية أكثر من 1700 كلم. ورغم الصعاب والبعد المريب عن أسرته إلا أنه يطالب خلال السنوات التي مضت بالنقل لعل وعسى أن تسجيب وزارة الصحة ويحصل على فرصة النقل والقرب من أسرته، موضحاً أن ظروف والدته الصحية تجبره على القدوم لرؤيتها كل نهاية أسبوع أو الاطمئنان عليها وقضاء احتياجاتها، خاصة أنه الابن الأكبر لدى أسرته المكونة من 5 فتيات ووالده متوفى، مشيراً إلى أنه في كل مرة يقوم بمراجعة الشؤون الصحية في الدمام تخبره أن الوزارة لم تستحدث أرقاماً شاغرة جديدة منذ عامين.

نقل دون إعلان

وتذمر طالع الراددي من سكان المنطقة الشرقية وموظف في المنطقة الجنوبية في قرية تبعد عن الشرقية 1400 كيلومتر، ومضى على تعيينه 3 أعوام، ولم يتسن له الحصول على فرصة النقل، مشيراً إلى أن الشفاعات من قبل مديري الشؤون الصحية في المناطق لها دور كبير في نقل العديد من الفنيين والإداريين خاصة أن هناك العديد ممن تم نقلهم دون الإعلان عن أسمائهم، وأكد أنه دفع مبلغ الإيجار للسكن في منطقتين بسبب تواجد زوجته وأبنائه في الدمام. واعتبر حازم الغامدي، وهو فني من منسوبي وزارة الصحة، حركة النقل الإلكترونية تخضع للحسوبيات والواسطات، حيث لا يتم إعلان أسماء المنقولين بوسائل الإعلام، وكذلك منع النذب والتكليف أدخل العديد من المنسوبيين في حالة نفسية سيئة، مما جعل أمر اقتراب العديد من هؤلاء بجانب أسرهم من المستحيلات التي لا يمكن أن تحدث إلا في حال الحصول على واسطة أو شفاعاة مدير شؤون صحية.

تضليل وواسطة

وأكد مشاري البقمي أنه منذ 7 أعوام يرغب في النقل من الرياض للقصيم، متهما الحركة الإلكترونية عبر بوابة وزارة الصحة الخاصة في النقل بالتضليل والواسطة، وطالب بإعادة مراجعة آلية النقل وتسهيل العديد من الإجراءات الخاصة في ذلك. أما علي حبيب العجبان من منسوبي وزارة الصحة، فأكد أنه قام بزيارة المديرية التي تعمل بها زوجته بعد أخذ موافقة من مدير الشؤون الصحية بمنطقته ليتسنى له لم الشمل في منطقة واحدة، موضحاً أنه يبعد عن زوجته التي تعمل بقطاع صحي أكثر من 1500 كلم وبعد مقابلة منسوب من الشؤون الصحية في مديرية الشؤون التابعة لزوجته أفيد بأنه لا يمكن إعطاؤه الرقم الشاغر، وأجاب: الرقم خاص بالمنطقة وسوف يعطى لواحد من أهل المنطقة.

حقوق الموظفين

وأكد المتحدث لوزارة الصحة الدكتور خالد مرغلاني لـ "الوطن" أن وزارة الصحة تسعى من خلال الموقع الخاص لحركة نقل منسوبي وزارة الصحة لتهيئة كافة فرص الراحة والسعي لإيجاد بيئة صحية تسودها الإنتاجية، مشيراً إلى أن الوزارة تهتم بكافة منسوبيها والعمل على تذليل الصعاب التي قد يواجهها موظف الصحة، وذلك حسب الأنظمة وسياسات وشروط ولائحة الخدمة المدنية التي تحكم العمل الصحي الحكومي، مبيناً أن حركة النقل تتم مرتين في العام. وأكد أن الوزارة تحرص على من لديهم ظروف خاصة واستثنائية وفقاً لضوابط وتشريعات إدارية، بحيث حرصت على إيجاد لجان تهتم بدراسة الحالات الاستثنائية من قبل المديرية الصحية، بحيث تضم مسؤولين من الإدارات المعنية بالشؤون الإدارية والمالية في الإدارات التابعة لها، موضحاً أن مهام هذه اللجان دراسة الحالات الاستثنائية وتطبيق المعايير والضوابط المنظمة بكل حيادية، لافتاً إلى أن وزارة الصحة خصصت لجنة تحت مسمى حقوق الموظفين، شأنها النظر بتظلمات الكادر الصحي والإداري.

نقاط مفاضلة

من جهته، أكد مدير مستشفى الملك عبد العزيز بجدة الدكتور محمد مبارك لـ "الوطن" أن حركة النقل الخاصة بمنسوبي وزارة الصحة تعتمد منذ 3 أشهر على بوابة النقل الإلكتروني وتتميز عن الماضي بالعدالة والمساواة، بحيث يتم احتساب الدرجات إلكترونياً وفقاً لنقاط المفاضلة المسجلة عبر الموقع الإلكتروني دون أي تدخل بشري، كذلك الآلية الجديدة الإلكترونية تمكن طالب النقل من معرفة الترتيب الخاص به في المفاضلة حسب النقاط التي حققها من خلال الدورات، كذلك هناك ميزة أخرى في تحديد المستشفى الذي يرغب النقل إليه الكادر الصحي أو الإداري حسب الاحتياج.

عائق التدريب

أما مدير مستشفى أضم العام السابق نافع الجهني، فقال لـ "الوطن" إن البوابة الإلكترونية كفيلة بإعطاء منسوبي الصحة حقوقهم في النقل. وطالب باستثناء الفنيين الموجودين في المناطق النائية الذين يعانون في الحصول على دورات تدريبية تساعد على زيادة النقاط في المفاضلة لكي يتمكنوا من الحصول على فرصة النقل، موضحاً أن هناك كوادر صحية وفنية في مناطق تعمل منذ تعيينها أكثر من 7 أعوام لم يتمكنوا من النقل لعدة أسباب، منها عدم حصولهم على فرص تدريبية لوجودهم في مناطق نائية، كذلك عدم المقدرة المالية لدى هؤلاء للتألق بدورات تدريبية على حسابهم الخاص. معايير النقل

من جهته، أكد مدير شؤون الموظفين بالشؤون الصحية بجدة حمود الغامدي أن جميع منسوبي الصحة يتم نقلهم عن طريق البوابة الإلكترونية، وأن نقل الكادر الصحي والفني والإداري حسب المعايير المتمثلة في سنوات الخدمة وتقييم الأداء والدورات ووجود حسميات من الرواتب أو غياب متكرر.

آلية النقل ومعايير المفاضلة

- تقديم طلب النقل 5 نقاط، بحيث يعطى الموظف نقطة عن كل سنة من تاريخ تقديم الطلب بحد أقصى خمس سنوات.
- الأقدمية في شغل الوظيفة المثبت عليها الموظف طالب النقل 25 نقطة بحد أقصى خمس سنوات، ويعطى الموظف عن كل سنة 5 درجات.
- الأعلى نقاطاً في تقدير تقييم الأداء الوظيفي للسنة الأخيرة، بحيث يحصل الموظف إذا كان تقييم أدائه الوظيفي ممتازاً على 20 نقطة، و 15 نقطة إذا حصل على جيد جداً، و 10 نقاط إذا حصل على تقييم جيد.
- الأعلى في التأهيل في مجال طبيعة العمل بخلاف المؤهل الذي تم بموجبه شغل الوظيفة، وقد حددت سنوات دراسية زائدة عن مؤهل التعيين لطالب النقل عن كل سنة دراسية خمس نقاط، بمجموع 30 نقطة عن خمس سنوات.
- إذا كان لدى الموظف طالب النقل إيقاف أو حسميات أو جزاءات لغيابه يتم حسم نقطتين عن كل يوم حسم عن السنة الأخيرة ومن ثم تتم عملية المفاضلة، وإذا تساوى موظف أو أكثر يرجح صاحب الأقدمية في الخدمة، وإذا تساوا يرجح صاحب الأقدمية في تقديم الطلب.
- استثناء المعايير الجديدة لحالات الظروف الخاصة في النقل، وذلك على النحو التالي: ذوو الاحتياجات الخاصة وهم المعاقون بدنياً بجميع أنواع الإعاقة سواء المعاق منذ التعيين أو من يتعرض لإعاقة خلال فترة عمله بالوزارة.
- الظروف الصحية ممن يتعرض هو أو من يعول للأمراض المزمنة الخطيرة أو الأمراض النفسية والتي يتم إثباتها بموجب تقرير طبي صادر من الهيئة الطبية.
- الظروف الاجتماعية للعنصر النسائي: منها المطلقة التي لا يوجد لها عائل في نفس المنطقة التي تقيم فيها أثناء الانفصال، وفي حالة وفاة الزوج أو المحرم المقيم معها في المنطقة التي تعمل بها، والنقل أو الترقية للزوج أو المحرم من المنطقة التي يقيم معها بها بالنسبة للزوجين العاملين في الوزارة، وزوجات العسكريين الذين يتم تحريكهم بشكل عاجل في ظروف استثنائية في بعض المناطق.
- تضمنت الآلية الجديدة للنقل بأن تقوم كل منطقة صحية بإنشاء لجنة للنظر في طلبات النقل، وتشتمل في عضويتها على عضو من إدارة شؤون الموظفين، والإدارة القانونية، والرقابة الداخلية، والمتابعة، وتكون برئاسة مدير الشؤون الصحية على ألا يرتبط نقل أصحاب الظروف بحركة النقل.



زارهم في عنابرهم وبحث آلية تسريع المعاملات وإطلاق السراح رئيس "جزائية الرياض" يستمع لشكاوى وطلبات نزلاء سجن الملز

المصدر: جريدة سبق الخميس 4 محرم 1435 هـ - 7 نوفمبر 2013م

<http://sabq.org/mRHfde>

عبدالله البرقاوي- سبق- الرياض:

قام رئيس المحكمة الجزائية بالرياض الشيخ الدكتور صالح بن إبراهيم آل الشيخ بزيارة سجن الملز أمس، وتفقد عنابره مستمعاً لشكاوى وطلبات السجناء، كما قام بمناقشة المواضيع المتعلقة بقضايا السجناء وآلية العمل فيها مع مسؤولي

السجن، إضافة إلى دراسة طرق تسريع المعاملات، والتفاهم على آلية للتواصل بين إدارة السجن والمحكمة فيما يخص معاملات السجناء وآلية إطلاق سراحهم.

وتفصيلاً، فقد قام رئيس المحكمة الجزائية بالرياض الشيخ الدكتور صالح بن إبراهيم آل الشيخ أمس بزيارة لسجن الملز بالرياض، وكان في استقبال فضيلته مدير شعبة سجن الملز العقيد علي بن صالح الحمد ونائبه، وكان برفقة آل الشيخ في الزيارة وفد مكوّن من مدير الشؤون الإدارية بالمحكمة بحبي بن حسين شبير، ومدير مكتب فضيلته مشجع آل وهيب، ومدير قسم متابعة قضايا السجناء بالمحكمة وموظفوه، الذي تم إنشاؤه مؤخراً لمتابعة القضايا الخاصة بالسجناء.

وتم خلال الزيارة مناقشة المواضيع المتعلقة بقضايا السجناء وآلية العمل فيها، وبعض الأنظمة الخاصة بها، ودراسة طرق تسريع المعاملات، والتفاهم على آلية للتواصل بين إدارة السجن والمحكمة فيما يخص معاملات السجناء، وآلية إطلاق سراح السجناء، وذلك إذا صدر أمر قضائي بالإفراج عنهم.

بعد ذلك قام آل الشيخ بزيارة شملت بعض عنابر السجن، تخللها الوقوف على وضع السجناء، والاستماع لهم، والنظر في طلباتهم وشكاواهم.

نظام ضريبي موحد لدول مجلس التعاون

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 4 محرم 1435 هـ - 7 نوفمبر 2013م

http://www.aleqt.com/2013/11/07/article_798228.html

أ.د. محمد إبراهيم السقا

نشرت "الاقتصادية" تقريراً عن أن اجتماعاً لوزراء المالية في دول مجلس التعاون سيناقش مقترحاً بوضع نظام ضريبي موحد لدول المجلس. بالطبع الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي تقتضي توحيد جميع النظم الاقتصادية والمالية، وعلى رأسها النظام الضريبي.

توحيد النظام الضريبي في حد ذاته يعد خطوة مهمة لدول المجلس، لكن الأهم من ذلك هو تفكير دول المجلس في أن تتبنى نظاماً للضريبة يلتزم به جميع الأعضاء، فلا شك أن فرض الضرائب في دول المجلس أصبح ضرورة ملحة في الوقت الحالي، على الرغم مما قد تبدو عليه المراكز المالية للدول الأعضاء من قوة، فإن هذه القوة هشة ولا تستند إلى أساس متين يمكن أن يضمن للدول الأعضاء استدامة إيراداتها العامة على المدى الطويل.

هناك أكثر من صيغة يمكن أن تتبناها دول المجلس في فرض الضرائب، غير أنه يبدو من الواضح أنها ربما تكون ضريبة للقيمة المضافة، إلا أنني أعتقد أن فرض ضريبة على أرباح الشركات في البداية قد يكون المدخل الأفضل، لصعوبة حساب ضريبة القيمة المضافة، وخصوصاً أننا نتحدث عن إدارات ضريبية ليس لديها خبرات واسعة أساساً في فرض الضريبة وجمعها. من ناحية أخرى، فإن فرض ضريبة على دخول الأفراد ربما يكون غير مقبول في المرحلة الحالية، لذلك تبرز ضريبة الشركات على أنها الخيار الأمثل لدول مجلس التعاون، حتى تتمكن من تنويع مصادر إيراداتها وتقلل من الآثار السلبية لفرض الضريبة.

البدون والمواليد !

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 4 محرم 1435 هـ - 7 نوفمبر 2013م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131107/Con20131107652819htm>

خالد السليمان

تم استثناء العاملين في مدارس وحلقات تحفيظ القرآن الكريم من استحقاقات الحملة التصحيحية، وكذلك أعفي «البدون» لأسباب نظامية، ويجب أن يشمل ذلك «المواليد» الذين استقر أجدادهم وأبائهم في المملكة ولم يعرفوا وطنًا غيره، فالقضية هنا لا تتعلق بعمالة وافدة أو مخالفة، بل بمقيمين مستقرين اندمجوا بالمجتمع وباتوا بحكم الواقع جزءًا منه! بالنسبة لمدارس وحلقات التحفيظ يجب ألا تتحول إلى ملجأ لكل هارب من أنظمة الإقامة والعمل، وبالتالي يجب أن تخضع لتنظيم صارم يجعل الاستثناء فعلاً لحفظة كتاب الله لا لمن بحث عن مخرج لأزمة إقامته! أما بالنسبة للبدون، فقد حان الوقت لطّي هذا الملف، فهو ككرة الثلج التي تكبر مع الزمن ويزداد تعقيداً حلها مع الأيام، فمن استحق جنسية البلد فليحصل عليها بكل ما لها وعليها من التزامات وحقوق واجبات، ومن لم يستحقها يطبق بحقه النظام، المهم ألا يبقى معلقاً إلى الأبد!

أما المواليد الذين استقرت أسرهم بالمملكة منذ مراحل التأسيس فرأبى بهم قديم، ومنهم من أصبح جزءاً لا يتجزأ من المجتمع السعودي يمثل هويته وإن لم يحمل وثيقته، وهم جزء مستدام من التنمية البشرية وعجلة دوران الاقتصاد السعودي، فهؤلاء يجب أن يحصلوا على وضع الإقامة الدائمة لحل مشاكل أسرهم مع التعليم والطبابة والعمل، وهم خير للبلد ألف مرة من العمالة العابرة التي تأتي لتعمل وتغادر بما كسبت دون أن تترك أثراً!

مواجهة الإرهاب مهمة وطنية لا تحتل التأجيل

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 3 محرم 1435 هـ - 6 نوفمبر 2013م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=18848>

يوسف عبدا لله مكي

لم يعد ممكناً أو مقبولاً تجاهل ما يجري من تصعيد خطير في عمليات التخريب. حروب إبادة وقتل بالجملة، وتفجيرات يومية تحصد العشرات من الأبرياء. هذا الأسبوع، يبدو أنه الأكثر عنفاً وحسداً في الأرواح والممتلكات. ففيه بلغت أعمال التطرف مستوى غير مسبوق منذ فترة طويلة، شملت مصر وتونس واليمن والعراق وسورية. وتسببت في مصر عدد كبير من المدنيين، الذين شاء حظهم العاثر، أن يكونوا بآماكن التفجيرات والقتل.

في كل هذه المواقع هناك جنود مجهولون يتصدون للإرهاب بصورهم، ويصنعون ملاحم البطولة دفاعاً عن أوطانهم وشعوبهم، هم رجال الأمن البواسل، وطواقم الهلال الأحمر، والأجهزة الطبية، التي تحاول أن تقلل من الخسائر، وتضمد جراحات المصابين، لكن طوفان الإرهاب العاتي، أقوى من إمكاناتهم.

استفحال هذه الظاهرة، وتساعددها واستمرارها لأكثر من عقدين من الزمن، في العالم الإسلامي، ومن ضمنه عدد من البلدان العربية، يقتضي صياغة مشروع استراتيجي وطني شامل لمكافحتها. بمعنى استيعابها لمختلف الأسباب التي أدت لاستفحال ظاهرة التطرف، وأيضاً القوى المجتمعية المطلوب زجها في المواجهة الكبرى لهذه الظاهرة الخطيرة على الأمن العربي ومستقبله. ذلك يفترض جدلاً، أن لا تقتصر المواجهة على خندق واحد، وتدع الخنادق الأخرى مكشوفة دون حراسة. ومع التسليم بأن الحلول الأمنية، هي أمر لا مفر منه، لكون المتوقع منها أن تضعف قوى التطرف، لكنها وحدها ليست بمقدورها سبر غور المشكلة، واقتلاعها من جذورها.

لقد ناقشنا هذا الموضوع قبل عدة سنوات، حين كانت بلادنا ضحية لسلوكيات جماعات التطرف، وأشرنا في حينه، إلى أن المشروع الوطني الشامل لمواجهة الإرهاب، ينبغي أن لا يتوقع في أوساط النخب الفكرية، بل يمزج بطاقات الشعب كله في المواجهة. اتجاه المشروع الوطني لمواجهة الإرهاب، يجب أن يسير من الأسفل إلى الأعلى، فيتصدى للمرتكبات الفكرية والثقافية للتطرف. وضمنها ضروب النشاط الاجتماعي السلبي الذي نمارسه في مختلف الميادين. المرتكبات الثقافية، ليست دائماً طافية على السطح، فما هو ظاهر سهل التعامل معه، ولكن الخطورة هي في ما هو كامن، منتظراً فرصته للظهور، بما تسمح به الظروف.

ما يجعل المواجهة مع الإرهاب عملية صعبة، هو أنه عمل تأمري، صفته السرية، والأوامر تصل من القمة، من أمراء الحرب إلى القاعدة، جيل التائهين والمضللين، وهي غير خاضعة للسؤال أو للمناقشة. وما يجعل الالتزام بها سهلاً من قبل الأتباع، هي وجودها في مجتمعات منغلقة، تجرم التنوع واحترام الرأي الآخر. إن فكر الإرهاب يتطلب خضوعاً كاملاً، وتغيباً للعقل، وجموداً في تفسير النصوص، واتهاماً لمن يؤمن بالحوار بالهرطقة إن لم يكن بالخيانة، وتقسيم العالم إلى فسطاطين: فسطاط الإيمان، وفسطاط الكفر.

وعندما يتعلق الأمر بموضوع الحوار، فإن قوى التطرف تقف على الجادة الأخرى، ولا تقبل به، ولذلك فلا جدوى من الحوار مع هذه القوى. فالحوار يتم أساساً بين أطراف تقبل الاختلاف، ودلالته المعرفية هي إمكانية الاستفادة المتبادلة من خبرات وآراء المتحاورين. وأنه يعني منهجياً، استحالة استحواذ فرد أو فئة سياسية أو اجتماعية على مجمل القول، دون إتاحة الفرصة للإسهامات الفكرية والآراء الأخرى. الحوار في أساسه تسليم بنسبية الحقائق وإمكانية تغييرها بما يسهم في إثراء المعرفة بحاجات المجتمع وطرق نموه وتطوره. إنه بمعنى آخر، عمل يهدف إلى تكامل الخبرات بين مكونات المجتمع ويؤهل لمزيد من التبلور والنضج والانفتاح على المستجدات.

لقد أكدت تجربة الإرهاب في العشرين سنة التي مضت، أنه ليس له وطن أو عرق أو جنسية أو انتماء اجتماعي، وأنه عابر للقفارات والأوطان. فالتفجيرات شملت العالم الإسلامي من جاكارتا إلى طنجة، وعمت عمليات التفجير معظم أرجاء الكرة الأرضية، لكن معظمها حدث في دار الإسلام. العنصر الوحيد الجامع لهذه المجموعات المتنافرة، هو اتفاقها على تكفير المجتمع، واعتبار أنها في هجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام، والحديث عن خلافة إسلامية.

منطقتنا العربية حافلة بصنوف الاحتقان واليأس، ومختلف أنواع الكبت. وهناك ارتباط وجداني عميق وعلاقة قوية لا تتفصل بين دول الجوار العربي، في فلسطين واليمن والعراق ولبنان وسورية، ومع دول المغرب العربي. وليس من جدل في أن كثيرا من الظلم والجور الذي لحق بالقضايا العربية، والتحيز غير العادل من قبل الغرب لصالح إسرائيل، واحتلال العراق، وحملات التهديد المستمرة بحق عدد من البلدان العربية، ألقي بظلال ثقيلة على الأوضاع العربية. كما أن فشل خطط التنمية وعجزها عن استيعاب الملايين من الشباب، خلقا بيئة ملائمة لاستقطابهم من قبل التكفيريين. لقد ركزت معظم القراءات التي حاولت دراسة ظاهرة الإرهاب، على النهج التكفيري فقط، وتناست قضايا كثيرة لا تقل أهمية. إن نهج الإقصاء، ليس فقط حاصل جمود في تفسير النص، واحتكام إلى الخرافة وتسفيه للعلم فحسب، بل هو أيضاً حاصل بنية اجتماعية هشة، تسببت في وجودها عوامل عديدة، ليس أقلها التدخلات الخارجية. في مواجهة فكر الإرهاب، لا بد من موازنة ثقافية دقيقة تلغي الاغتراب في الجغرافيا والتاريخ، فلا يغوص الفرد بعيداً في أعماق الزمن طلباً للأمان، ولا يتيه بعيداً عن مواطن أقدامها، ومحط أفئدتها. الأوطان هي الحاضنة الجميع، والدفاع عنها وعن ثوابتها يأتي فوق كل الاعتبارات. وعندها يهزم التطرف، وتبدل ثقافة بتقافة، ونهج بنهج، حيث تحل ثقافة التسامح بدلاً عن ثقافة التكفير والضيق بالرأي الآخر. في مواجهة التطرف والإرهاب، نصبح إزاء مشروعين: تغليب السيف على القلم، وسد أبواب الاجتهاد والفكر، أو أن نغلب القلم على السيف ونفتح النوافذ والأبواب للهواء النقي. مواجهة الإرهاب ينبغي أن تكون حاسمة، والانتصار فيها يتم بتراجع السيف لصالح القلم، فيهزم فكر الانغلاق، وتفتح الأفاق للعتاء والإبداع. لا بد من ولوج عصر تنوير جديد، تشارك فيه القوى الواعية والمبدعة والخلاقة في مجتمعاتنا العربية، كل من موقعه. فيمارس الأديب والكاكتب والفنان التشكيلي، والأستاذ في جامعته ومدرسته، والعامل في مصنعه، والفلاح في حقله، كل من موقعه في عملية النهوض والبناء.



التأمين الصحي وقضايا أخرى

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 3 محرم 1435 هـ - 6 نوفمبر 2013م

<http://www.alriyadh.com/2013/11/06/article881531.html>

عابد خزندار

أعترف بأنني لا أعرف عما إذا كان قد صدر نظام للتأمين الصحي أم لا، وقد يكون هذا قصورا مني أو من وسائل الإعلام، والسبب في عدم معرفتي أن العديد من المختصين ما زالوا يتحدثون عن مقترحات لتطبيق هذا التأمين، وكأنه لا يوجد نظام له، ومن قبيل ذلك لقاء علمي عقد بجامعة الملك عبدالعزيز حول مستقبل التأمين الصحي في المملكة دعا من بين أشياء أخرى، إلى إلغاء عدم تطبيق التأمين الصحي على المقيمين الذين يعملون في القطاع الخاص ممن تجاوزت أعمارهم سنين عاماً، وهذا يعني أن هناك نظاماً أو تعليمات بهذا الصدد، حقا إنه أمر يبعث على الحيرة، خاصة وأن أحد الخبراء كشف عن أن هناك مشروعات للتأمين الصحي تخضع للدراسة، سواء في مجلس الشورى أو لدى المقام السامي، والتي سوف تدخل حيز التنفيذ بعد إقرارها، ومن بينها أن يشمل التأمين الصحي عمالة الكفالات الفردية والسعوديين المسافرين إلى الخارج وغير السعوديين الزائرين إلى المملكة والوافد المتزوج من سعودية والوافدة المتزوجة من سعودي.. الخ، وهذا أفهم منه أنه ليس هناك نظام للتأمين الصحي، أو أن هناك نظاماً ولكنه يحتاج إلى تعديلات وإضافات، فهل يوجد مختص يزبل هذه البلبلة؟

ثم متى يأتي اليوم الذي يشمل فيه التأمين الصحي كل من يعيش على أرض البلد؟ وهناك قضية أخرى أثارها الدكتور فيصل شاهين مدير مركز زراعة الأعضاء وهي، أن حالات الوفاة الدماغية على مستوى المملكة تقدر بـ ١٢٠٠ حالة سنوياً، ويتم تسجيل ٧٠٠ حالة فقط، ويعتَم على الباقي، ولم يوضح الدكتور عن السبب في هذا التعتيم، وهل هناك شبهة جنائية؟

إساءة المعاملة النفسية للفتاة بعزلها وحجرها

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 2 محرم 1435 هـ - 5 نوفمبر 2013م

<http://www.al-madina.com/node/488991> إساءة-المعاملة-النفسية-للفتاة-بعزلها-وحجرها

د. سهيلة زين العابدين حماد

إساءة المعاملة النفسية للفتاة بعزلها وحجرها من أقسى أنواع الأذى النفسي والعاطفي الذي يقع على المرأة حرمانها من حق من حقوقها بعزلها وحجرها، والعزل هو منع المرأة من الزواج بمن هو كفؤ لها أو تعليقها أو إجبارها على الزواج بقريب لها بعينه وتمنع بالزواج من سواه مهما كانت الأسباب، وقد تُحجر لأحد أبناء عموماتها، فلا تتزوج أبداً حتى إن لم يتزوجها، والحجر من الأعراف القبلية الجاهلية لا وجود له في الإسلام، وهناك أسباب أسهمت في استمرار العزل وزواج الحجر حتى وقتنا الحاضر بشكل كبير ومنها، عزل الفتاة من قبل أبيها أو أخيها أو ولي أمرها ومنع زواجها إلا من قبلين، أو تخييرها بين الزواج والحرمان من الميراث، أو إذا كانت موظفة ولديها مورد مادي فيمنع والدها زواجها طمعاً في مالها، أو إسقاط مكافأة الضمان الاجتماعي بزواجها إن كانت من مستحقات الضمان ويحجر عليها كل من يتقدم للزواج منها بحجة عدم مجيء الزوج الكفؤ، أو حجر ولي الأمر إذا كان عمّاً فلا يزوجه إلا من أحد أولاده فقط، ويمنع زواجها إذا رفضت أحدهم، ويعتبر هذا نوعاً من الإجبار حجراً. ومن حالاته أيضاً حجر الأقارب وهو ما يمثل حجر ابن العم لابنة عمه، أو حجر الفتاة من عائلة إلى شخص من عائلة أخرى أو حجر الفتاة من العائلة إلى شخص آخر في عائلة أخرى بعينها وجميعها تدخل في نطاق الإجبار على الزواج.

فرغم وجود آية صريحة تنهي عن العزل (فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ) [البقرة: 232] إلا أنّ عزل البنات ظاهرة اجتماعية موجودة في مجتمعنا السعودي أدت إلى ارتفاع نسبة العنوسة لدينا، فقد بلغ عدد العوانس في السعودية قرابة المليون والنصف، والمتوقع أن يصل عددهن أربعة ملايين في الأعوام المقبلة، كما حذر بذلك علماء النفس والاجتماع، وللعزل آثار نفسية جد خطيرة على العضولات قد تدفع ببعضهن إلى الانتحار، أو الهروب من بيوتهن إلى مصير مجهول، أو الانحراف، أو إدمان المخدرات، أو الإصابة بأمراض نفسية، وفي مقدمتها الاكتئاب، أو الإصابة بأمراض خطيرة كمرض السرطان الذي من أسباب الإصابة به الشعور بالظلم والغبن والقهر، والفتاة المعزولة من أكثر الناس شعوراً بالظلم والقهر لتعرضها لعنف بدني ونفسي ولفظي من قبل أسرته لمطالبتها بحقها الطبيعي في الحياة، فُحرم من الأمومة والزوجية، وإن كبرت ومرضت لا يوجد أحد يعتني بها، وفي الغالب يكون مصيرها أحد دور العجزة، والذين عضلوها لن يسألوا عنها، بل هم الذين سيذهبون بها إلى دور العجزة؛ ومن هؤلاء العضولات طبيبات وأستاذات جامعات، ولقد رأى عدد من العضولات أن يوصلن أصواتهن إلى علماء الدين وهيئة كبار العلماء، ولجنة البحوث والإفتاء، ووزارة العدل بعدما حكم أحد القضاة على الطبيبة المعزولة البالغة سن الأربعين بعزوها لوالدها لشكواه بعزلها، وأطلق حملة "كفى عضلاً"، ولكن فاجأنا اللجنة المكونة من وزارة الشؤون الاجتماعية والمحاكم الشرعية، ووزارة العدل، ووزارة الداخلية، وعدد من المختصين في علم الاجتماع والنفس والتربية بأنها ستعمل على تصميم دليل عمل لأقسام التوفيق بين راغبي الزواج في المملكة بالدعم المالي والفني للحد من العنوسة لارتفاع نسبتها، ولم تضع في خطتها دراسة أسباب العنوسة التي يأتي في مقدمتها عزل البنات من قبل أوليائهن وكما يبدو أنّ عزل البنات لم يهتم به حتى المقتنون والمُشرِّعون، فنظام الحماية من الإيذاء لم يتطرق إليه، ولم يُشر إليه بكلمة واحدة عندما عرّف الاعتداء العاطفي، كما نجد القانون الموحد للأحوال الشخصية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي 1418 هـ - 1997م الذي يعد أحد مشروعات تقنين أحكام الشريعة الإسلامية التي أقرها وزراء العدل بدول المجلس تنص الفقرة (أ) من المادة (9) من الباب الثاني "إذا طلب من أكمل الخامسة عشرة من عمره الزواج وامتنع وليه عن تزويجه جاز له رفع الأمر إلى القاضي". ولم توجد في النظام مادة تنص على أنّ إكمال الفتاة الخامسة والعشرين وامتنع وليها عن تزويجها جاز لها رفع الأمر إلى القاضي، فإن لم يزوجه القاضي لها أن تزوج نفسها استناداً إلى ما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة". وكان حق الزواج للذكور فقط مراعاة لإشباع غرائزهم حتى لو كانوا أطفالاً قصرًا لا يستطيعون القيام بأعباء الأسرة ومسؤولياتها، وذلك لأنّ المقتنين والشرعيين والفقهاء رجال، فهم ينحازون لبني جنسهم، فيُشرِّعون ما يُشرِّعونه، مع أنّ

ما شرَّعه لا يتفق مع ما جاء في الصحيحين عن قوله عليه الصلاة والسلام: "يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء"، والرسول هنا خاطب الشباب ولم يخاطب الصبيان، وحملهم مسؤولية زواجهم والإنفاق على أسرهم، ولم يلزم أولياءهم بتزويجهم إن طلبوه، وهم غير مؤهلين لتحمل مسؤوليات هذا الزواج، بينما نجد المقتنين والمشرعين لهذه الوثيقة لم يمنحوا المرأة البالغة الرشيدة حق رفع دعوى قضائية ضد وليها لرفضه تزويجها مع نهي الله عن عضل البنات في قوله تعالى: (فلا تعضلوهن). وقد ذهب الحنفية إلى جواز تزويج الحرة المكلفة نفسها، بكرًا كانت أم ثيبًا، رشيدة كانت أم سفيهة، كان لها ولي أم لم يكن؛ فلا ولاية إجبار عليها. فهل نظام الحماية من الإيذاء سيحمي مئات الألوف من الفتيات المعضولات من عضل أوليائهن من خلال لائحته التنفيذية التي بدأ في نقاش كيفية وضعها، ويضع آلية حمايتهن، أم سيتجاهلهن؟

هل جودة التعليم تعني المبالغة في توظيف التقنية؟

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 2 محرم 1435 هـ - 5 نوفمبر 2013
http://www.aleqt.com/2013/11/05/article_797712.html

د. سعيد بن علي العضاضي

لقد أصبحت مهمة "التربية والتعليم" في عالمنا المعاصر غاية في التعقيد، خصوصاً مع تطور أدوات وأساليب التعليم وصعوبة التفرقة بين المهارة والأداة؟ وبين المعرفة والعلم؟ وبين الوسيلة والغاية؟ والذي زاد من تعقيد مهمة التعليم وبعد الكثير من مؤسسات التعليم عن رسالتها دخول التقنية في هذا المجال- أي تزواج التعليم مع التقنية- وظهور مصطلحات أضرت بالتعليم أكثر مما أفادته، خصوصاً في الدول النامية التي لم تستطع أن تدرك أن التقنية وسيلة تعليمية كالسبورة والفانوس الضوئي والصحيفة الورقية المعلقة على الحائط. وقد أدى توظيف التقنية في التعليم إلى تعقيد مهمة هذا الأخير وبعد كثير من مؤسسات التعليم العالي والعام عن رسالتها وانحراف بعضها عن مسارها، ولم تحقق أهدافها نتيجة المبالغة في توظيف التقنية، حيث أضحت مؤسسات التعليم تركز على التقنية وتهمل تنمية مهارات الطلاب الأساسية وسلوكياتهم الجوهرية وترسيخ القيم الثقافية والدينية، وترى أن جلب وتوظيف التقنية يعني تطور التعليم، وتظن أن هناك علاقة طردية بين التقنية وجودة التعليم. فما هي الجامعات تتسابق في تقديم التعليم الإلكتروني أو التعليم عن بعد وقد تم بالفعل تدريس مواد كاملة وتقديمها إلى طلاب منتظمين عن طريق التقنية، فأصبح الطلاب الشباب اليافعون ينامون ملء جفونهم في منازلهم، فلم تعد هناك حاجة إلى حضورهم إلى قاعة الدرس. وعمل كهذا أدى إلى تسبب وإهمال وفقد كثير من المهارات السلوكية وتلاشت بعض الأعراف والتقاليد الجامعية بسبب بعد الطالب عن البيئة الأكاديمية وعدم احتكاكه بأساتذته وأقرانه في البيئة الجامعية. ولم يقتصر تقديم التعليم عن طريق التقنية على مؤسسات التعليم العالي، بل تبنت التربية والتعليم وبالغت في جلب التقنية وأرغمت الطلاب والمدرسين ومنسوبي الإدارات على التعامل معها. وقد يقبل توظيف التقنية إلى حد ما في مؤسسات التعليم العالي إلا أن هذا غير مقبول البتة في مجال التعليم العام فالطالب في هذه المرحلة لم تكتمل شخصيته ولم يتقن المهارات الأساسية من قراءة وكتابة ولم يتعلم بعض السلوكيات ولم تترسخ في ذهنه القيم التعليمية والتعامل مع أساتذته ورفقائه في المدرسة. لهذا يمكن أن نقول إن جلب التقنية في التعليم ليست من الأولويات ولا تعني البتة تطور التعليم؛ فليس هناك علاقة بين التعليم الجيد وبين التقنية العالية. وهنا نريد أن نبين بعض السلبيات التي لم ترها "التربية والتعليم" نتيجة المبالغة في توظيف التقنية في التعليم العام. ورغم "التربية والتعليم" الطلاب على استكمال بعض واجباتهم الدراسية عن طريق التقنية. فبعض المهام المدرسية تتطلب أن يتعامل الطالب يومياً مع الإنترنت عن طريق دخول مواقع معينة للاطلاع على التعاميم والاستفسار عن بعض المعلومات

مثل الدرجات وتغيير مواعيد الاختبارات والنقاش مع مدرسه وزملائه في الفصل عبر النت. وقد يكون هذا مقبولا إذا كانت القضية متوافرة للجميع، إلا أن كثيرا من الطلاب لا يمتلكون مقومات التعامل مع التقنية كجهاز حاسب آلي بسبب أن ولي أمره لا يستطيع توفير مثل هذه الإمكانيات؛ فهو يسعى جاهدا إلى توفير الحاجات الأساسية من طعام وملبس، ولا يعد توفير التقنية لأبنائه في قائمة اهتماماته. وإن امتلك البعض جهاز الحاسب فلا يستطيع الوصول إلى خدمة الإنترنت، ونتيجة هذه الصعوبات نرى الطلاب يتسارعون فرادى وجماعات إلى مقاهي الإنترنت التي يكون بعضها بعيدا عن مقر إقاماتهم، نتيجة أن بعضهم يقطن في القرى أو في ضواحي المدن. وعمل كهذا يكلف الطالب وأسرته الشيء الكثير؛ نتيجة أن بعض الأسر لا تستطيع أن تغطي تكاليف التعامل مع التقنية، خصوصا أن البعض لديه عدة أبناء في عدة مراحل تعليمية وفي مدارس مختلفة. كما تصحب رحلة الطالب من منزله إلى مقهى الإنترنت مخاطر جمة؛ فقد يرى تصرفات مشينة تصدر من بعض مرتادي المقهى الذي يرتاده العاقل والأحمق والمتعلم والجاهل والحصيف والمتهور. فقد يطلع الطلاب- الذين أتوا من منازلهم لإكمال واجباتهم المدرسية- على تصرفات غيرهم من الكبار، وهم ينتقلون من موقع إلى آخر، ومن منظر غير لائق إلى صورة تخدش الحياء، وبدلا من أن ينهي واجباته المدرسية فقد يستهويه جانب لم يكن يخطر بباله.

هذا من ناحية الطالب، أما المعلم فالحديث عنه يطول، فنحن نلاحظ أن بعض المعلمين لم يستوعبوا بعد التسارع غير المسبوق في مجال التقنية، ولهذا نجد أن الطالب أكثر مهارة في استخدام التقنية من المعلم. وهذا لا يعد قصورا في المعلمين؛ لأن الصبية وصغار السن لديهم مقدرة طبيعية في استيعاب المهارات مثل اللغات والتقنية وبعض الرياضات، كالسباحة مثلا أكثر بكثير من الكبار. ونتيجة لهذا القصور لدى بعض المعلمين في استيعاب التقنية نرى البعض يركز على كيفية التعامل مع التقنية على حساب الجانب العلمي للمادة. فيبذل المزيد من الجهد والوقت في استيعاب التقنية ويهمل المادة العلمية ولا يقدمها كما يجب.

لهذا نريد أن نقول لمؤسسات التعليم في بلادنا وخصوصا التعليم العام إن جودة التعليم لا علاقة لها البتة بالمبالغة في توظيف التقنية وعليها أن ترى المأسى والمعاناة التي تواجه الطلاب نتيجة السعي من مقهى إلى آخر لتعهد متطلبات مدارسهم وأداء واجباتهم. كما أن هناك أولويات كثيرة ينبغي على "التربية والتعليم" أن تتعرف عليها وتقدمها بشكل جيد، ولا أظن التقنية من أولويات التعليم؛ فهناك الكثير والكثير الذي يحتاج إلى بناء وتشبيد واهتمام. وأهم مهمة للتربية والتعليم هي تطوير المعلم معرفيا وسلوكيا وانضباطيا، وقد تكلمنا كثيرا عن هذا ولن نتوقف عن الحديث عن أهمية تطوير المعلم حتى نرى ذلك واقعا نلمسه ونرى النجباء والنخب تتوجه طواعية إلى التربية والتعليم.

”البدون” وحقوق المواطنة

المصدر: جريدة سبق الاثنين 1 محرم 1435 هـ - 4 نوفمبر 2013م

<http://sabq.org/Tr1aCd>

خالد بن محمد الشبانة

لا أظن أن مشكلة تستعصي سنين طويلة على دول وليس أفراداً مثل مشكلة القبائل النازحة، أو كما تسمى رسمياً ”البدون” في دول الخليج العربي؛ إذ كانوا يرحلون بين أماكن العشب والرعي، وكانت مشكلة ترسيم الحدود سبباً في تعليق منح الجنسية لهم؛ إذ ينتقلون بلا حدود، والآن رُسِّمت الحدود! ووثقت الإحصاءات، وقامت الدول. فإهمال الاحتياجات والحقوق الأساسية والإنسانية لتلك الفئة يساهم في زيادة معاناتهم من جهة، وتتضخم قضيتهم بصورة مقلقة، ككرة الثلج التي تكبر يوماً بعد يوم.

تلك الفئة لها حق التوطن في الأرض التي وُلدوا ونشؤوا فيها. الألم أن يعيش فرد وليس أمامه طموح، ويرى مستقبلاً مظلماً ينتظره! في ظل قيود مكبلة لانطلاقته في الحياة. الدولة هنا منحت أبناء غير السعودي من أم سعودية امتيازات قاربت الجنسية، وقضية البدون تحت الإنهاء تأخرت كثيراً. وطننا - والله الحمد - كبير وواسع، وقلوب مواطنيه ومسؤوليه أوسع، والنسيج الاجتماعي مع أسر وقبائل البدون منتظم ومتربط، وكثير من تلك الفئة نشؤوا فوق تراب الوطن، فكيف لا يسعهم!

إذا نادى المنادون بحقوق الإنسان فليس أولى من أن يتنادوا لحل قضية البدون. ولن ترى تناقصاً في صورة مثل صورة قصر فاخر وقريب منه بيت من عشش وصنادق الحديد!! العدد القليل لتلك الفئة يساعد على معالجتها بشكل يسير وسريع.. فقط جلسات عمل لأصحاب القرار تأتي بحل سهل. لننظر لمعالجة مزدوجي الجنسية، وأيضاً كيف تعاملت وزارة العمل مع مخالفات الإقامة والعمل وإحصائهم وتصحيح أوضاعهم في وقت وجيز، يعطي تصوراً واضحاً عن إمكانية إحصاء البدون في السعودية، وهم أقل من العمالة الوافدة بالتأكيد، وتوثيق أسمائهم وأوراقهم، ومن ثم تصحيح أوضاعهم. ولعل المقترح الآتي مفيد في المعالجة:

1. إحصاء العدد، ويكون عن طريق حملة للأحوال المدنية وإمارات المناطق.
2. منحهم جنسية ولو مؤقتة أو درجة ثانية؛ حتى يتم توثيق كل المتطلبات الرسمية.
3. منحهم الجنسية يتماشى مع مطالبات اللجان الحقوقية العالمية التي تشترك في عضويتها السعودية في منح الجنسية.
4. البشر يشتركون في حق التعايش وتبادل الثقافات والاشتراك على السكن على الأرض، فكيف بإخوان لنا في العقيدة والعرق العربي والتراب الواحد والثقافة الواحدة!!

وفي حالة تعليق مشكلتهم فيمكن البدء بخطوات تخفف معاناتهم، مثل:

- 1- رفع المنع عنهم فيما يتعلق بالتوظيف الحكومي والدراسة في التعليم العام والعالي كابن المواطن تماماً.
 - 2- تغطية المحتاجين منهم بالضمان الاجتماعي، ومنح من أراد قروض البناء والتسليف.
 - 3- السماح لتلك الفئة بالاستثمار، وفتح رخص التجارة.
 - 4- منحهم جوازات سفر مؤقتة ومحددة بتأشيرات تنتهي بنهاية السفر.
- أتمنى أن نرى الوطن يتسع لهذه الفئة المستحقة، وهم جنود للوطن من قبل ومن بعد. زاد الله وطننا ألفه وحباً وتودداً وتماسكاً.

قضايا التحرش ... أين الجديد؟

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 1 محرم 1435 هـ - 4 نوفمبر 2013م
<http://alhayat.com/OpinionsDetails/568280>

مها الشهري

رصدت الأنباء خلال الأسابيع الماضية سلوكيات غير لائقة قام بها مجموعة من الشبان تجاه بعض الفتيات في أحد المجمعات التجارية في المنطقة الشرقية، الأمر الذي أثار موجة من الاستنكار والجدل على مواقع التواصل الاجتماعي. وهذا ليس بالجديد، فالمعاكسات والتحرش ظاهرة خطيرة، وتتزايد كل يوم، فهذا من مظاهر تشوه البناء الإنساني الذي نتج من عزل الجنسين وتجريم التعامل بينهما حتى لو كان بالمعروف، بما في ذلك الطرق الإلزامية النظامية والدينية منها خصوصاً، وهذا ما جعل لكل من الجنسين دوراً محدداً باعتبار الخروج عن نمطيته يقتضي وجود خلل أخلاقي يجعله يقع في المخالف، هذا بحسب تفسير المعطيات الثقافية وتقاليد المجتمع.

كشفت بعض دراسات روبرتز عن نسبة التحرش في السعودية بأنها تقع في المركز الثالث بالنسبة إلى 24 دولة في قضايا التحرش، وهي الأعلى نسبة من الولايات المتحدة وفرنسا والسويد وبقية الدول الأوروبية، وفي الواقع أن التحرش الجنسي لا يتحدد في تصرفات الشبان فقط، فمن الممكن أن نلاحظ في الأماكن العامة أن الفتيات أيضاً يقمن بذلك، لكن لا يتجاوزن السلوك اللفظي. وعلى أية حال، فالتحرش يعتبر ظاهرة خطيرة وممارسة غير لائقة من أي من الأطراف، سواء كان هذا السلوك لفظياً أم فعلياً. ولا ننسى أن غياب القانون أدى إلى التهاون وتأزيم الكثير من هذه الظواهر، وهذا الأمر الذي جعل الفرد يفقد المسؤولية تجاه أخطائه، وبالتالي فقد التهذيب وكذلك فقدان التعاطف الأسري والتربية الصحيحة التي تهتم بتحسين مفاهيم الأبناء في كيفية التعامل مع الجنس الآخر، بعيداً عن تعقيدات المجتمع إضافة إلى أن تقويم السلوك الذاتي واجب على كل فرد، حين يدرك ما في نفسه ويصحح أخطاءها. ويذكر هنا دور القانون وإسهامه في تحقيق التقدم والرفق للمجتمع، حين يترجم على الواقع، وينعكس على الحياة المدنية بتهذيب أفراد المجتمع إذا كان في الاعتبار، بإقرار هذا القانون نظامياً سيعطي الفرد أحقية اتخاذ القرار في معالجة المواقف والانتهاكات التي يتعرض لها خصوصاً المرأة، ونادى كثير من المسؤولين والمختصين في المجال القضائي والحقوقى والأكاديمي بسنّ قوانين وتوحيد العقوبات، وهو ما ساعد في الحد من هذه الظواهر، سواء في الأماكن العامة أم في بيئات العمل. لا يمكننا الأخذ باجتهادات الفقهاء التي تلقي اللوم على سلوكيات المرأة، والعودة إلى تحديد نمطية السلوك والتعامل لكل من الجنسين، فهذا لن يحل القضية، ويمكن القول أن استحداث القانون الذي يحفظ الحق الإنساني، ويهذب التعاملات بين الناس، لا يتعارض مع الدين، إنما يأتي في صيغة «الاجتهاد» أيضاً، غير أن الإسلام حفظ للمرأة حقها وكرامتها، ولم يمنعها من ممارسة حياتها العامة. إن إسهام الدولة في معالجة هذه القضية والاستجابة لمطالب المواطنين والمختصين سيحقق ارتقاءً مرضياً للمجتمع، غير أن تحقيق القانون وإقراره واجب، كونه مطلباً حضارياً وإنسانياً.

الإسكان وحلول ممكنة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 29 ذو الحجة 1434هـ - 3 نوفمبر 2013م
<http://www.al-madina.com/node/488592> الإسكان وحلول ممكنة.html

محمد أحمد مشاط

في المدينتين المقدستين، كما يعرف الجميع، حركة توسعة كبرى للمسجد الحرام والمسجد النبوي. وهذان المشروعان نابعان من حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله، حفظه الله، بالعبارة بهذه الأماكن المقدسة، وتقديم أرقى الخدمات لها. وهو بذلك يرجو وحكومته ثواب الله وراحة ضيوف الرحمن. غير أن هذا العمل الجليل استلزم هدم أحياء كثيرة وكبيرة في المدينتين المشرفتين، ما جعل سكانها يبحثون عن أماكن وأراض أخرى بعيدة للبناء عليها والسكن فيها. هذه الحاجة رفعت أسعار الأراضي إلى مستويات فلكية. فأصبح التعويض في كثير من الحالات لا يكفي لشراء أرض بديلة وإنشاء سكن عوضاً عن السكن الذي هدم. وكما يعرف الجميع بأن هناك مشكلات أخرى اجتماعية ولوجستية وتنقلية مصاحبة لارتفاع أسعار الأراضي تضاعف معاناة كثير من المواطنين.

ويُقدَّر الجميع بأن السرعة في تنفيذ هذه المشروعات الضخمة، لم تُتَّح الفرصة لتهيئة البرامج الكفيلة لتلافي السلبيات المؤثرة على السكن البديل لمواطني المدينتين المقدستين. أما وقد حصل ذلك، وبما أن معاناة المواطن من أجل السكن ليس بجوار الحرمين الشريفين فقط، وإنما في كل مدن وقرى المملكة؛ فلربما أُرِف الوقت لأن تقوم وزارة الإسكان بدور أكبر وريادي لحل هذه المشكلة التي تشغل بال كبار المسؤولين الذين يسعون لراحة المواطن ورفاهه. ولعل من الحلول هو أن تقوم وزارة الإسكان بتصميم وتوفير أحياء نموذجية مزودة بكافة الخدمات في مدن المملكة؛ تباع أراضيها بأسعار مناسبة لبني المواطن عليها بمواصفات معتمدة. وذلك بالإضافة إلى مشروعات الإسكان. إن المخططات الحديثة بمدننا حالياً، فيها كثير من التجاوزات التي تؤهلها لأن تكون أحياء غداً عشوائيات جديدة.



المطالبة بالحقوق وتناسي الواجبات

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 29 ذو الحجة 1434هـ - 3 نوفمبر 2013م
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131103/Con20131103651763.htm>

محمد أحمد الحساني

أنا مع الموظف الذي يطالب بحقوقه المادية والمعنوية من ترقية ومزايا وتقدير؛ لأن الوفاء للموظف بتلك الحقوق يرفع من معنوياته ويحسن من مستواه المالي والوظيفي، ولكني لست مع الموظف الذي يطالب بالحقوق وينسى أو يهمل الواجبات التي عليه؛ لأن الأمور لا تستقيم في هذه الحالة، ففيما يطالب بعض المعلمين بتحسين أحوالهم مع أنهم يتمتعون بكادر وظيفي محترم وقاهم منذ تطبيقه قبل ما يزيد على ثلاثين عاماً مشاكل التجميد الوظيفي والمرتبات الوظيفية وطول أمد البقاء فيها؛ لأن الكادر به خمس وعشرون درجة في كل مستوى، وكل درجة بها علاوة سنوية، ومع ذلك فإنك لو

سألت بعض من تعرفهم من مديري المدارس عن مستوى أداء المعلمين بعد ملاحظة انخفاض مستوى الطلاب لسمعت منهم ما ينغص عليك «عيشك» طول النهار، بل إن بعض المعلمين يتخرجون من الجامعة وهم لا يفرقون بين التاء المفتوحة والتاء المربوطة، والقاعدة تقول إن فاقد الشيء لا يعطيه، وفي مجال الإدارة الحكومية تجد تسببا من بعض الموظفين وانخفاضا في الإنجاز وسوء معاملة للمراجعين وبحثا عن المنافع الخاصة وإهمالا للمصلحة العامة، يساعدهم في ذلك عدم متابعة من الإدارة التي ينشغل شاغلها بالاختباء في المكتب، مثلما تختبئ العروس في خدرها من أول الدوام حتى نهايته، ولا تفتح أبوابهم، ولا يهشون إلا للأصدقاء والمعارف ومن تربطهم بهم مصالح، وحتى في الإدارة التي بها عسكر ودسكر، فإن أصحاب الرتب الصغيرة هم الذين يتولون التعامل مع الجمهور وإنهاء معاملاتهم، أما أصحاب الرتب المتوسطة والكبيرة، فإن العديد منهم يقضون ساعات الدوام في مكاتبهم الوثيرة، وقلما يقومون بجولات للتأكد من حسن سير العمل، كما أن بعض الإدارات تعاني من نظرية الهرم المقلوب؛ لأن الرؤوس فيها كثيرة والمنفذين محدون، حتى سخر أحد الشعراء من أمثال تلك الإدارات، فقال فيها:

قومي رؤوس كلهم

أرأيت مزرعة البصل؟!

وحتى على مستوى الأسرة، فإن بعض النساء تخلت عن دورها كربة بيت للخادمة، مكنتية بأنها من اللوازم المطلوب من بعليها توفيرها - لست الحسن والجمال - حتى وإن لم تكن كذلك! وفي المقابل، فإن بعض البعول لا يتحملون مسؤولية البيت والأبناء ويتركون الجمل بما حمل لأزواجهم؛ لأن الآباء مشغولون بالاستراحات، ومع ذلك يطالب الأب المشغول أو الأم المشغولة بجميع حقوقهم كاملة غير منقوصة، ويعجبون من تراجع أو ضياع أفراد أسرته، مع أنهم - على حد قولهم - قد وفروا لها كل شيء من سكن وكساء وغذاء ودواء ووسائل ترفيه، ونسوا أهم واجبات التربية والرعاية والمتابعة... وهلم جرا!!

دراسة: 18 حالة طلاق يوميا بالكويت

المصدر: جريدة الوفد الاحد 29 ذو الحجة 1434 هـ - 3 نوفمبر 2013 م
<http://www.alwafd.org/> منوعات 565213-دراسة-18-حالة-طلاق-يوميا-بالكويت

الكويت عبد المنعم السبسي : منذ 22 ساعة 51 دقيقة
أشارت دراسة كويتية إلى ارتفاع نسبة الطلاق في الكويت إلى درجة كبيرة جدا حيث بلغت عدد حالات الطلاق 6672 حالة سنويا أي ما يعادل 18 حالة طلاق في اليوم الواحد.
وأكدت الدراسة القانونية التي أجرتها المحامية حوراء الحبيب، إلى أن أعلى نسبة طلاق لدى موظفي الوزارات في الكويت كانت لدى منتسبي وزارة الدفاع حيث بلغ عددهم 1200 موظف، بينما أقل وزارة طلق موظفوها زوجاتهم هي وزارة الخارجية، حيث لم يتعد المطلقون فيها 17 موظفا.
أوضحت الحبيب في دراستها أن هذا المؤشر يجب أن يؤخذ به من قبل الجهات المسؤولة، وأضافت أن خسائر الطلاق يوميا بالكويت بلغت 50 ألف دينار أي ما يعادل 180 ألف دولار أمريكي تقريبا، بينما تبلغ شهريا مليون و 500 ألف دينار، وتبلغ سنويا 18 مليون دينار أي ما يعادل حوالي 65 مليون دولار.
وبيّنت أن هذه الإحصائية تمت على أساس آخر إحصائية طلاق، ولو تم جمعها على إجمالي حالات الطلاق، لوصلت خسائر الطلاق إلى المليارات سنويا.
وأشارت إلى أن هذه الدراسة بنيت على الخسائر التي يلزم بها القانون الزوج للزوجة بعد حالة الطلاق، وهي إحصائية أقرب للدقة مؤكدة أن الطلاق يتسبب بدفع مبلغ 1000 دينار للمتعة من قبل الزوج، حيث بلغ إجماليها بالنسبة لعدد حالات الطلاق في العام الماضي ستة ملايين و 672 ألف دينار، كذلك مبلغ 300 دينار للعدة التي يبلغ إجمالي عددها بالنسبة لحالات الطلاق مليونين و 1600 دينار.
وأضافت الدراسة بأن هناك خسائر كثيرة لا يتم حصرها ومنها أتعاب المحاماة التي يتكبدها الزوج والزوجة فكل منهما يوكل محاميا وكحد أدنى يأخذ كل محام 1000 دينار على القضية الواحدة، وبالتالي يبلغ إجمالي عدد حالات الطلاق وهو 6672 لو تم إضافته على أعداد الطرفين (زوج وزوجة) فإنه يبلغ 13344 وهو الذي تصل قيمة ما يدفع للمحامين فيه مليون وثلاثمائة وأربعة وثلاثين ألفا وأربعمائة دينار (كحد أدنى).

الإمارات تنشئ صندوقا لدعم ضحايا الاتجار بالبشر

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 1 محرم 1435 هـ - 4 نوفمبر 2013 م
http://www.aleqt.com/2013/11/04/article_797513.html

أبوظبي : (د ب أ)
أعلنت الإمارات الأحد عزمها إنشاء صندوق لدعم ضحايا الاتجار بالبشر. وقال الدكتور سعيد الغفلي مقرر اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر بالإمارات أن "الصندوق يقدم المساعدة المالية للضحايا الذين يتعرضون للممارسات الاستغلالية والقسرية، ويقدم يد العون لهم ومساعدتهم على تخطي المشكلات التي يمرون بها نتيجة ما يقع عليهم من إساءة وإهمال".
وأضاف الغفلي في تصريح للصحفيين "الصندوق سيكتفي بتقديم الدعم المالي للضحايا وستتولى مراكز ابواء في الامارات مسائل إعادة تأهيل الضحايا".

وتابع "سيوفر الصندوق الاحتياجات التي تسهل حياة ضحايا الاتجار بالبشر الحالية والمستقبلية". مشيراً إلى أن وجود هذا الصندوق "يبرز الأهمية الكبيرة التي توليها الإمارات لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر على اختلاف أنواعها وحرصها الدائم على تعزيز العمل مع الجهات والمنظمات الدولية للقضاء على هذه المشكلة والعمل على إعلاء مكانة الإنسان وكرامته التي تحفظها له جميع الشرائع والقوانين".



التأكيد على أهمية التراحم والتكافل والتعاون بين المسلمين حكومات وشعوباً

الرابطة تدعو العالم الأخذ بالحلول الإسلامية لمشكلات الأمن والسلام والبيئة والفقر والعبودية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 2 محرم 1435 هـ - 5 نوفمبر 2013م

<http://www.alriyadh.com/2013/11/05/article881217.html>

الرياض - واس

دعت رابطة العالم الاسلامي المسلمين في كل مكان للتأسي بنبيهم محمد صلى الله عليه وسلم، والاستفادة من دروس هجرته وأصحابه إلى المدينة المنورة، مؤكدة على أهمية التراحم والتناصر والتضامن والتكافل والتعاون بين المسلمين حكومات وشعوباً، وطالبت الأمة بوحدة الصف، وبالعامل المشترك لمعالجة المشكلات والتحديات التي تواجهها، وخاصة الأحداث الدامية والصراعات والفتن والمشكلات التي تشهدها بعض البلدان الإسلامية والأقليات المسلمة في العالم. جاء ذلك في بيان أصدره الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي، بين فيه أن علاج المشكلات والتحديات التي تواجه الأمة يكون بالحلول الإسلامية وبالتقيد بأوامر الله سبحانه وتعالى ورسوله - وتحكيم الشريعة الإسلامية في مختلف مجالات الحياة، والحذر من إتيان الهوى والافتتان به، مذكراً بقوله سبحانه وتعالى: (وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتَنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ)، مبيناً أن عزة المسلمين لا تكون إلا بالتقيد بأحكام الإسلام. ونبه معاليه المسلمين وهم يواجهون تحديات سياسية وثقافية واجتماعية إلى أهمية دراسة سيرة النبي وسنته، وجعلها القاعدة الصلبة في إقامة المجتمع الإسلامي، والدفاع عن صاحب الرسالة الخاتمة، محمد صلوات الله وسلامه عليه، وتعليم سيرته للأجيال المسلمة. وأوضح أن في السيرة النبوية منهجاً عظيماً، وتطبيقها في إطار من التعاون الإسلامي الشامل، والعمل المشترك بين الحكومات والشعوب، لإنجاز أي عمل صالح ومفيد. وبين الدكتور التركي أن المسلمين بتطبيقهم شرع الله، ونشر الإسلام بين الشعوب، يقدمون للإنسانية خدمات حضارية جليلة، تسهم في إنقاذها من التخبط العقدي والسلوكي، كما تسهم في حل مشكلاتها التي تعاني منها، مثل مشكلات الأمن والسلام وقضايا البيئة، والفقر وتحرير الإنسان من عبودية غير الله، ومنحه حقوقه كاملة، داعياً شعوب العالم إلى الاستفادة من مبادئ الإسلام ومن تشريعه العادل، الذي كفل الحقوق الإنسانية، وقال "إن على المسلمين أن يجتهدوا في تعريف البشرية بالإسلام وأنه رسالة عالمية للناس جميعاً، قال الله تعالى: (وما أرسلناك إلا كافةً للناس بشيراً ونذيراً) ورحمة كبرى لهذه البشرية وقال تعالى: (وما أرسلناك إلا رحمةً للعالمين). وحث المسلمين على أن يوضحوا للعالم الحلول الإسلامية لمشكلات الإنسان في هذا العصر الذي يسوده القلق والتوتر، وانتشار الموبقات وتقشي المخدرات، والانحلال الخلقي

وشيوخ الصراعات التي تخل بالأمن، مؤكداً أن تعريف الشعوب الأخرى بمبادئ الإسلام الخلقية يجذبها إلى الإسلام ويعرفها بحاجة البشرية إليه، فقد بعث عليه الصلاة والسلام لإتمام مكارم الأخلاق. وأكد على أهمية أن يقوم العلماء ومؤسسات الدعوة، ورجال الإعلام والثقافة في الأمة الإسلامية بواجبهم في ذلك. وأهاب معاليه بالحكومات والشعوب الإسلامية أن تتواصل فيما بينها، وتعمل على إطفاء نار الحروب وإنهاء الصراعات والفتن في بعض البلدان الإسلامية، وأن تتسق جهودها في الدفاع عن مصالح الأمة، من خلال صيغ العمل الإسلامي المشترك وأن تبذل الجهود المخلصة، وتقدم المبادرات الحازمة لمعالجة قضايا شعوبها وعلى رأسها قضية شعب فلسطين المحتلة، والمسجد الأقصى ومدينة القدس التي تحاصرها المستوطنات الإسرائيلية من كل صوب. ودعا الدكتور التركي الله العلي القدير أن ينصر دينه، ويعلي كلمته ويهدي المسلمين إلى عمل ما يصلح دنياهم وآخرتهم. ودعا سيحانه أن يمن على خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، بمزيد من الصحة والعافية لمواصلة جهوده العظيمة فيما يصلح شأن المسلمين، وشكر له ولسمو ولي عهده الأمين، ولسمو النائب الثاني جهودهم في جمع كلمة المسلمين وإسهامهم الكبير في حل مشكلاتهم، ودعا الله أن يثيبهم ويقيهم ذخراً للأمة إنه سميع مجيب.



الكويت: تصحيح أوضاع 3929 مقيماً غير قانوني إلى الجنسية السعودية

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 3 محرم 1435 هـ - 6 نوفمبر 2013م

<http://alhayat.com/Details/569251>

الرياض - أحمد غلاب، الكويت - «الحياة»
تمكن 3929 «مقيماً في صورة غير قانونية» بدولة الكويت من تعديل أوضاعهم إلى «الجنسية السعودية». وأوضح مدير إدارة تعديل الأوضاع في الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين في صورة غير قانونية في الكويت العقيد محمد الوهيب أمس (الثلاثاء) أنه تم تعديل أوضاع 3929 فرداً إلى الجنسية السعودية، و1339 إلى جنسيات أخرى. وقال مصدر رسمي سعودي لـ«الحياة» أمس، إن «الأشخاص الذين أعلن الجهاز المركزي الكويتي عن تعديل أوضاعهم هم من فئة البدون إلى الجنسية السعودية، وهم من دخلوا إلى المملكة بتأشيرات حج أو عمرة، ثم بدأ بعضهم في إجراءات التقدم بالجنسية عن طريق امتداد أسري أو عشائري له في المملكة، حتى تم الحصول على الجنسية السعودية»، مشيراً إلى أن «المواطن السعودي لا يحتاج لشروط إقامة أو تصحيح وضع في الكويت». وأضاف: «كثير منهم حصل على تعريفات رسمية من معرفين في المملكة تفيد بامتداد جذوره إلى المملكة». وأشار المصدر إلى أن هذا الملف له حساسية، «إدارات عدة في البلدين تعمل على إنهاء الملف، وهي مشكلة كبيرة من دون شك، خصوصاً أن الكويت متشددة في مسألة الجنسية وتحديد الانتماء». وأشار الوهيب - بحسب وكالة الأنباء الكويتية - إلى أن «تعديل الأوضاع وتحديد الجنسية يتم بناء على جواز سفر صحيح، وبعد أن يقوم الجهاز المركزي بالتثبت من صحة الوثائق المقدمة»، مؤكداً أن «آلية تعديل الأوضاع هذه تتم بالتعاون بين الجهاز المركزي، وإدارة مباحث الهجرة في وزارة الداخلية والهيئة العامة للمعلومات المدنية»، داعياً الراغبين في تعديل أوضاعهم إلى مراجعة مكتب الجهاز المركزي في إدارة هجرة محافظة مبارك الكبير لتسوية إقامتهم وتوفيق أوضاعهم بحسب قوانين الإقامة السارية في الكويت.
وشدد على أن «من الامتيازات التي يقدمها الجهاز المركزي للمقيمين في صورة غير قانونية ممن يتم تعديل أوضاعهم الحصول على إقامة فورية مجانية لجميع أفراد الأسرة مدة 5 أعوام وفق المادة 24 (كفيل نفسه) قابلة للتجديد، إلى جانب خدمات التعليم والصحة المجانية، والحصول على بطاقة تموين للأسرة، وأولوية التوظيف في الجهات الحكومية بعد الكويتيين، فضلاً عن عدد من الامتيازات والإعفاءات الأخرى».

الجمعية العامة للأمم المتحدة ستنتخب السعودية لعضوية مجلس حقوق الانسان

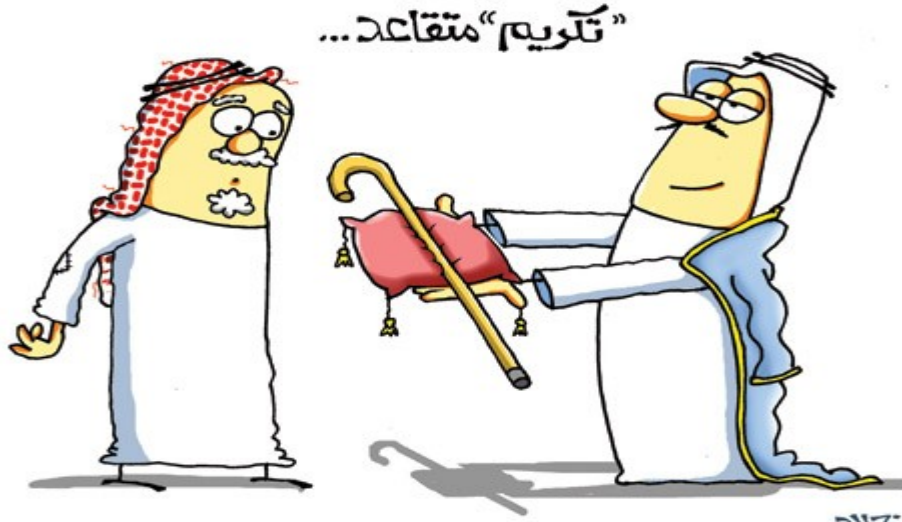
المصدر: جريدة الراي الخميس 4 محرم 1435 هـ - 7 نوفمبر 2013م

<http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=475883&date=07112013>

أشارت مصادر في الامم المتحدة اليوم الى ان "الجمعية العامة للامم المتحدة ستنتخب المملكة العربية السعودية الثلاثاء المقبل لعضوية مجلس حقوق الانسان، بعد اعلان الاردن انسحابها من الترشيح".
وقالت المصادر الاممية في تصريح: "ان منطقة اسيا والباسفيك كان لديها خمس دول مرشحة هي السعودية والاردن والصين وجزر المالديف وفيتنام لشغل اربعة مقاعد في المجلس، ومع انسحاب الاردن فإن بقية الدول ستحصل على المقاعد الاربعة بسهولة".
وستنضم السعودية الى الكويت التي ستنتهي عضويتها في المجلس في ديسمبر 2014 ودولة الامارات العربية المتحدة التي ستبقى عضوة حتى 2015 . ومع نهاية العام الجاري ستنتهي عضوية قطر وليبيا وموريتانيا في مجلس حقوق الانسان المكون من 47 عضوا .
(كونا)



كاريكاتير



الوطن
al-watan

المصدر: جريدة الوطن الاحد 29
ذو الحجة 1434 هـ - 3 نوفمبر
2013م

<http://www.alwatan.com.s/a/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4958>

مهمة إطفاء..!



اليوم

المصدر: جريدة اليوم السبت 28
ذو الحجة 1434 هـ - 2 نوفمبر
2013م

<http://www.alyaum.com/News/art/101362.html>



الوطن
al-watan

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 1
محرم 1435 هـ - 4 نوفمبر
2013م

<http://www.alwatan.com.s/a/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4960>



الشرق
al-sharq

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 1
محرم 1435 هـ - 4 نوفمبر
2013م

<http://www.alsharq.net.sa/2013/11/04/987457>

www.aleqt.com



aleqt.com

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الثلاثاء 2 محرم 1435 هـ - 5
نوفمبر 2013م

http://www.aleqt.com/2013/11/05/article_797723.html



الوطن
al-watan

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 2
محرم 1435 هـ - 5 نوفمبر
2013م

<http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4962>



@matassar
matarscartoon
منار



ناصر كيمس
@NASSERKAMES

المصدر: جريدة الرياض الخميس
4 محرم 1435 هـ - 7 نوفمبر
2013م

<http://www.alriyadh.com/2013/11/07/article881891.html>



ربيع

www.alriyadh.com

المصدر: جريدة الشرق الخميس
4 محرم 1435 هـ - 7 نوفمبر
2013م

<http://www.alsharq.net.sa/2013/11/07/990176>

